



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

حَاشِيَةُ التَّرْتِيبِ

كتاب الترتيب للعلامة
أبي يعقوب يوسف إبراهيم الوارجلاني

محشي بحاشية العلامة
أبي عبد الله محمد بن عمر

الجزء الثالث

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة
سلطنة عمان



سَلْطَنَةُ عُومَان
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيِّ وَالثَّقَافَةِ

حَاشِيَةُ التَّرْتِيبِ

كُتَابُ التَّرْتِيبِ لِلْعَلَامَةِ
أَبِي يَعْقُوبَ يَوْسُفَ إِبْرَاهِيمَ الْوَارِجَلَانِي

مَحْشِي بِحَاشِيَةِ الْعَلَامَةِ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ عُمَرَ

الْجُزْءُ الثَّالِثُ

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

قد أوقف سيدنا ومولانا الأجل الأكرم المحترم المعظم الهمام علي بن سعيد بن سلطان بن الإمام هذا الكتاب وهو حاشية الترتيب على طلبه العلم المتعلمين والراغبين فيه ابتغاء ما عند الله من الثواب ، وهربا من أليم العقاب ، وانه قد اخذ عهد الله وميثاقه على من صار في يده شيء من هذا الكتاب أن لا يبيعه ولا يرهنه ولا يملكه وأن لا يمنعه من كان مستحقا للقراءة منه وأن لا يعطيه من هو غير مأمون عليه خوفا من ضياعه ، وإن احتاج إلى إصلاح فليصلحه من صار في يده وأجر على الله تعالى ، وقفا مؤبدا صحيحا شرعيا لا يحال ولا يزال ولا يباع هذا الكتاب ولا يورث ولا يوهب ولا يرهن ولا يملك حتى يرث الأرض وارثها ، اشهد الله تعالى على ذلك وكافة المسلمين فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم ، وكتب هذا عن أمره خادمه الفقير لله يحيى بن خلفان عن أبي نهبان الخروصي بيده في ١٧ من شهر شعبان سنة (١٣٠٧) .

* صحح ذلك السيد علي بن سعيد *

* الباب الأول في الصيام ووظائفه *

قدمه رحمه الله على كتاب الزكاة لتقدم فرضيته على فرضية الزكاة لأنه فرض في السنة الثانية من الهجرة لليلتين خلتا من شعبان وفي نصف شعبان حولت القبلة .

وأما الزكاة ففيها خلاف؛ قيل فرضت أيضا في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر، وقيل في الرابعة، وقيل في الهجرة وبيئت بعدها . وهل كان قبله صوم ثم نسخ أولا ؟ قولان : وعلي الأول وهو الأصح فقد اختلف أي صوم وجب في الإسلام فقيل عاشوراء، أقول وهو المذهب عندنا، وقيل ثلاثة من كل شهر، وقال القرطبي ثلاثة من كل شهر ويوم عاشوراء .

وهل نسخ ذلك برمضان أو بأيام معدودة ثم نسخت برمضان ؟ فيه خلاف، وقال الفرافي : أول ما فرض رمضان خير بينه وبين الطعام أي الإطعام، ثم نسخ الجميع بقوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) فأوجب الصيام إلى الليل وأبيح الطعام والشراب والجماع إلى أن يصلي العشاء أو ينام فيحرم جميع ذلك، فاخترنا عمر رضي الله عنه زوجته فكذبها أنها نامت ووطئها فنزل قوله تعالى (علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم الآية) انتهى .

وبعضهم يقدمون الزكاة على الصوم كما فعل صاحب الإيضاح وصاحب القواعد رحمهما الله تعالى، قال في القواعد وإنما قدمنا الزكاة على الصوم في ترتيب أركان هذا الكتاب إذ كانت مقرونة بالصلاة في القرآن وفي أحاديث الرسول الموكول إليه البيان الخ .

واعلم أن الصيام ومثله الصوم له معنيان معنى في اللغة ومعنى في الشرع ، فمعناه في اللغة الإمساك .

وفي الشرع: قال ابن حجر إمساك مخصوص عن شيء مخصوص في زمن مخصوص بشرائط مخصوصة ، ثم ذكر عن الراغب أنه إمساك المكلف بالنية عن تناول الطعام والمشرب والاستمناء والاستقاء من الفجر إلى المغرب انتهى .

والمناسب أن يقال إمساك المكلف بالنية من الليل عن تناول الطعام والمشرب والجماع والاستمناء والاستقاء وجميع الكبائر من الفجر إلى المغرب والله أعلم .

* الباب الثاني في صوم شهر رمضان في السفر *

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال خرج رسول الله ﷺ عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد فأفطرنا وأفطر الناس معه وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من النبي عليه السلام) .

قوله (خرج النبي ﷺ الى مكة عام الفتح في رمضان الخ) فيه رد على من زعم أن من استهل عليه رمضان في الحضر ثم سافر بعد ذلك فليس له أن يفطر لقوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) .

قال ابن حجر وقال أكثر أهل العلم لا فرق بينه وبين من استهل عليه رمضان في السفر إلى أن قال :

عن ابن عمر قال : قوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) نسخها قوله (ومن كان مريضاً أو على سفر) الآية ثم احتج للجمهور بحديث ابن عباس المذكور في هذا الباب انتهى .

قوله (حتى بلغ الكديد) قال ابن حجر بفتح الكاف وكسر الدال مكان معروف وقع تفسيره في نفس الحديث بأنه بين عسفان وقد يدل على التصغير ، قال يعنى بضم الكاف ، قال وبين الكديد ومكة مرحلتان وهو ماء عليه نخل كثير الى ان قال : وسيأتي في المغازي عن طريق معمر عن الزهري سياق هذا الحديث أوضح من رواية مالك ، ولفظ رواية معمر خرج النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان من المدينة ومعه عشرة آلاف من المسلمين وذلك على رأس ثمانين سنين ونصف من مقدمه المدينة ، فسار ومن معه من المسلمين يصوم ويصومون حتى بلغ الكديد فأفطر وأفطروا .

قال الزهري وانما يؤخذ بالآخر فالآخر من أمره ﷺ الى أن قال :

وظاهره أن الزهري ذهب إلى أن الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك الخ ، ولم يبين ما المراد به ، وعلى هذا فيتأمل ما معنى قوله رحمه الله (وكانوا يأخذون بالأحد ث فالأحد ث إلى آخره) ولعل المراد أنهم كانوا لا يعرفون الإفطار في السفر إذا تقدم الصوم في السفر كما هو المختار عندنا ، وهو أن كل صوم في السفر يعقبه إفطار في السفر فهو باطل ، وحجتهم كما قال في القواعد أن يقال للمسافر عليك أن تصوم ولك أن تفطر برخصة الله ، فأبي الحكمين التزم وجب عليه إتمامه ، فإن حل ما عقد على نفسه كان هادما لما تقدم من فعله ، غير مستحق لثواب عمله كالأجير الذي يرجع قبل تمام ما استؤجر عليه فلا يستحق ثواب ما مضى من عمله انتهى .

وهذا الحديث يدل على جواز الإفطار في السفر وإن تقدمه الصوم في السفر كما هو مذهب بعض أصحابنا ، فإنهم ذهبوا إلى أنه لا يفسد إلا صوم وقع بين فطرين .

واستدل بهذا الحديث في الإيضاح على أنه لا يدل على المسافر لما مضى من صومه ولو أفطر في وقت من اليوم الذي هو صائم فيه ، قال : لأن ذلك له في السفر وإنما عليه بدل يومه ، وأحب أن يكون ذلك للمريض أيضا ، والدليل على هذا القول حديث ابن عباس وأحب أن يكون ذلك قال : خرج رسول الله ﷺ إلى مكة فذكر الحديث ثم قال : فظاهر هذا يدل على أنه أفطر بعد أن بيت الصيام وأما الناس فلا شك أنهم أفطروا بعد تبييتهم الصوم ، والقول الأول أصح انتهى وتمسك له بقوله تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) .

أقول وفيه تأمل وكيف يترك العمل بالحديث بعد صحته مع إمكان

ﷺ وأفطر فمن شاء صام ومن شاء أفطر.

(أبو عبيدة عن جابر بن أنس بن مالك قال سافرنا مع رسول الله ﷺ فلم يعب الصائم من المفطر ولا المفطر من الصائم).
 قوله: (فلم يعب الصائم على المفطر الخ) قال ابن حجر يروي أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن، ومن وجد ضعفا فأفطر فإن ذلك حسن، وهذا التفصيل هو المعتمد وهو نص رافع للنزاع الخ.
 واختلف أصحابنا في السفر الذي يجوز فيه الإفطار بعد اتفاقهم على أن المسافر هو الذي يتعدى الفرسخين في حاجة عرضت له.
 قال بعضهم يجوز الفطر في كل سفر.
 وقال بعضهم لا بد أن يكون سفرا نائيا وهو الأصح.
 لكنهم اختلفوا فيه:

قال بعضهم هو ثلاثة أيام فصاعدا، وقال بعضهم هو الخروج من الحوزة.

وقال صاحب القواعد رحمه الله ذهب أصحابنا من أهل الجبل إلى أنه لا يفطر حتى يجاوز الحوزة المحدودة عندهم أو يسير ثلاثة أيام وهو السفر النائي عندهم إلا أن يكون منزله في طرف الحوزة فانه يفطر إذا جاوز الفرسخين بعد الحوزة.

قالوا: وإن أفطر مفطر في دون الحوزة بعد أن يجاوز الفرسخين فإنه ينهر ولا يبرأ منه إلا أن يريد سفرا نائيا فلا بأس عليه الخ.

ﷺ وأفطر فمن شاء صام ومن شاء أفطر.

(أبو عبيدة عن جابر بن أنس بن مالك قال سافرنا مع رسول الله ﷺ فلم يعب الصائم من المفطر ولا المفطر من الصائم).

قوله : (فلم يعب الصائم على المفطر الخ) قال ابن حجر يروي أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن ، ومن وجد ضعفا فأفطر فإن ذلك حسن ، وهذا التفصيل هو المعتمد وهو نص رافع للنزاع الخ .
واختلف أصحابنا في السفر الذي يجوز فيه الإفطار بعد اتفاقهم على أن المسافر هو الذي يتعدى الفرسخين في حاجة عرضت له .
قال بعضهم يجوز الفطر في كل سفر .

وقال بعضهم لا بد أن يكون سفرا نائيا وهو الأصح .
لكنهم اختلفوا فيه :

قال بعضهم هو ثلاثة أيام فصاعدا ، وقال بعضهم هو الخروج من الحوزة .

وقال صاحب القواعد رحمه الله ذهب أصحابنا من أهل الجبل إلى أنه لا يفطر حتى يجاوز الحوزة المحدودة عندهم أو يسير ثلاثة أيام وهو السفر النائي عندهم إلا أن يكون منزله في طرف الحوزة فانه يفطر إذا جاوز الفرسخين بعد الحوزة .

قالوا : وإن أفطر مفطر في دون الحوزة بعد أن يجاوز الفرسخين فإنه ينهر ولا يبرأ منه إلا أن يريد سفرا نائيا فلا بأس عليه الخ .

* الباب الثالث في صوم عاشوراء ويوم عرفة *

(ابو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ) (من صام يوم عاشوراء كان كفارة ستين شهرا أو عتق عشر رقبات مؤمنات من ولد إسماعيل عليه السلام).

قال ابن حجر: وعاشوراء بالمد على المشهور وحكى فيه القصر، وزعم ابن دريد أنه اسم إسلامي وأنه لا يعرف في الجاهلية، ورد ابن دحية بأن ابن الأعرابي حكى أنه سمع من كلامهم (جاسور)، وتقول عائشة كانوا يصومونه انتهى، والأخير لا دلالة فيه على رد ما قال ابن دريد، واختلف أهل الشرع في تعيينه فقال الأكثر هو اليوم العاشر، وقال القرطبي عاشوراء معدول عن عاشر للمبالغة والتعظيم، وهو في الأصل صفة الليلة العاشرة لأنه مأخوذ من العشر الذي هو اسم العقد واليوم مضاف إليها فإذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل (يوم الليلة العاشرة؛ إلا أنهم لما عدلوا به عن الصفة غلبت عليه الاسم فاستغنوا عن الموصوفية فحذفوا الليلة فصار هذا اللفظ علما على اليوم العاشر، وذكر أبو منصور الجواليقي أنه لم يسمع فاعولاه إلا هذا وضار وراء وسار وراء واد الولاء من الضار والसार والبدال.

وقال الزين بن المنبر الأكثر علي أن عاشورا هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية.

وقيل: هو اليوم التاسع فعلى الأول فالיום مضاف إلى الليلة الماضية، وعلى الثاني هو مضاف لليلة الآتية.

وقيل إنما سمي يوم التاسع عاشوراء أخذا من أوراد الأبل، كانوا إذا رعو الأبل ثمانية أيام ثم أوردوها في التاسع قالوا وردنا عشرا بكسر العين وكذا إلى الثلاثة الخ فروى هذا عن ابن عباس، ثم تأوله بأنه أراد العاشر

الي ان قال :

ويرون هذا الاحتمال ما رواه مسلم ايضا من وجه آخر عن ابن عباس ان النبي ﷺ قال (لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع) فمات ، ثم ما هم به من صوم التاسع يحتمل معناه أنه لا يقتصر عليه بل يضيفه إلى اليوم العاشر إما احتياطاً له وإما مخالفة لليهود والنصارى وهو الأرجح ، وبه يشعر بعض روايات مسلم .

ولأحمد من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً (صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود، صوموا يوماً قبله ويوماً بعده) وهذا كان في آخر الأمر، وقد كان ﷺ يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ولا سيما إذا كان في ما يخالف فيه أهل الأوثان، فلما فتحت مكة وأشهر أمر الإسلام أحب مخالفة أهل الكتاب أيضاً كما ثبت في الصحيح ، فهذا من ذاك فوافقهم أولاً وقال (نحن أحق بموسى منكم) ثم أحب مخالفتهم فالمراد أن يضاف إليه يوم قبله ويوم بعده خلافاً لهم - الي ان قال :

وعلى هذا فصيام عاشوراء على ثلاث مراتب أدناها أن يصام وحده ، وفوقه أن يصام التاسع معه ، وفوقه أن يصام التاسع والحادي عشر . وقال بعض أهل العلم قوله ﷺ في صحيح مسلم (لئن عشت إلى قابل لأصومن التاسع) يحتمل أمرين :

أحدهما أنه أراد جعل العاشر إلى التاسع .
والثاني أراد أن يضيفه إليه في الصوم فلما توفي ﷺ قبل بيان ذلك كان الاحتياط صوم اليومين والله أعلم انتهى ،
وذكر صاحب القناطر رحمه الله أن ابن عباس كان يوالي بين اليومين خشية أن يفوته .

وقيل إنه كان يقول (صوموا التاسع والعاشر وخالفوا اليهود) والله أعلم انتهى .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة أم المؤمنين قالت : كان يوم عاشوراء يوما تصومه قريش في الجاهلية ، وكان النبي ﷺ يصومه في الجاهلية فلما قدم المدينة صامه وأمر الناس بصيامه ، فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك يوم عاشوراء ومن شاء صامه ومن شاء تركه لكن في صيامه أجر عظيم) .

قوله (تصومه قريش في الجاهلية) قال ابن حجر وأما صيام قريش لعاشوراء فلعلهم تلقوه من الشرع السالف ولهذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة وغير ذلك ، إلى أن قال :

عن عكرمة انه سئل عن ذلك فقال أذنبت قريش ذنبا في الجاهلية فعظم في صدورهم ، فقليل لهم صوموا عاشوراء يكفر ذلك الخ .

قوله : (وكان النبي ﷺ يصومه في الجاهلية) قال ابن حجر أي قبل أن يهاجر الى المدينة فقال في الوضع : (وكان النبي ﷺ يصومه قبل الاسلام) . قوله (وأمر الناس بصيامه) قال ابن حجر : أفادت تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشوراء وهو أول قدومه المدينة ، ولا شك ان قدومه كان في ربيع الأول فحينئذ كان الأمر بذلك في أول السنة الثانية ، وفي السنة الثانية فرض شهر رمضان فعلي هذا لم يقع الامر بصوم عاشوراء إلا في سنة واحدة ثم فرض الأمر في صومه الى رأى التطوع ، إلى أن قال : ونقل عياض أن بعض السلف كان يري بقاء فرضية عاشوراء لكن انقرض القائلون لذلك .

ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه ليس الآن بفرض والإجماع على

أنه مستحب .

وكان ابن عمر يكره قصده بالصوم ثم القول بذلك الخبر .
(أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال بلغني عن معاوية بن أبي سفيان
حين قدم من مكة ورقي المنبر فقال : يا أهل المدينة أين علماءكم؟ سمعت
رسول الله ﷺ يقول (لهذا اليوم يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صومه
وأنا صائمة فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر لكن في صيامه ثواب وأجر
كريم) .

قوله (حين قدم من مكة) الرواية في البخاري (عام حج) قال ابن
حجر وكأنه تأخر بمكة أو المدينة في حجته إلى يوم عاشوراء .
وذكر أبو جعفر الطبري أن أول حجة حجها معاوية بعد أن
استخلف كانت في سنة أربع وأربعين ، وآخر حجة حجها سنة سبع
 وخمسين ، والذي يظهر أن المراد في هذا الحديث الحجة الأخيرة انتهى .
قوله : (أين علماءكم) قال ابن حجر في سياق هذه القصة إشعار بأن
معاوية لم ير لهم اهتماما بصيام عاشوراء فلذلك سأل عن علمائهم أو بلغه
عمن يكره صيامه أو يوجبه انتهى .

قوله (ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائمة الخ) قال ابن حجر
إلى آخره ، واستدل به هو كله من كلام النبي ﷺ كما بينه النسائي في
روايته ، واستدل به أنه لم يكن فرضاً قط ولا دلالة فيه لاحتمال أن يريد (ولم
يكتب الله عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان) وغايته أنه عام خص
بالأدلة الدالة على تقدم وجوبه .

والمراد أنه لم يدخل في قوله تعالى (كتب عليكم الصيام كما كتب
على الذين من قبلكم) فإنه فسر به بأنه شهر رمضان .

ولا يناقض هذا الأمر السابق بصيامه الذي صار منسوخا الخ .

أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال (من صام في كل شهر ثلاثة أيام فكأنما صام الدهر كله) هذا الربيع ابن حبيب عن أبي ايوب الانصاري قال قال رسول الله ﷺ (من صام رمضان ثم أتبعه بستة أيام من شوال فكأنما صام الدهر كله) .

قوله : (من صام من كل شهر ثلاثة أيام) يحتمل أنه المراد بها الأيام البيض ثلاثة عشر وأربعة وخمسة عشر ، لعله قوله ثالث عشر ورابع عشر وخامس عشر وهو الظاهر لما ورد فيها من الفضل .

قال ابن حجر : قيل المراد بالبيض من الليالي وهي التي يكون القمر فيها من اول الليل الى آخره حتى قال الجواليقي (من قال الايام البيض ، فجعل البيض صفة الايام فقد أخطأ) .

وفيه نظر لأن اليوم الكامل هو النهار بليته وليس في الشهر يوم أبيض كله إلا هذه الايام لأن ليلها أبيض ونهارها أبيض فصح قول الأيام البيض على الوصف الخ .

ويحتمل ان المراد ثلاثة من الشهر كيف ما اتفق وهو المتبادر من ظاهر الحديث ، وعند قومنا في ذلك خلاف : قال ابن حجر : وترجح البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشيء أعدله) إلى أن قال :

ورجح بعضهم صيام الثلاثة من أول الشهر لان المرء لا يدري ما يعرض له من الموانع .

وقال بعضهم يصوم من كل عشرة أيام يوما وله وجه في النظر ، ونقل ذلك عن أبي الدرداء ، وهو يوافق ما تقدم في رواية النسائي في حديث عبدالله بن عمر (وصم من كل عشرة أيام يوما) . إلى أن قال :

عن عائشة أنه ﷺ كان يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين

ومن الآخر الثلاثاء والاربعاء والخميس ، وروي موقوفا وهو الأشبه ،
وكان الغرض به أن يستوعب غالبا أيام الأسبوع بالصيام ،
واختار إبراهيم النجعي أن يصومها آخر الشهر ليكون كفارة لما
مضي إلى أن قال :

وقال الروياني (صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب) فإن اتفقت
أيام البيض كان أحب .

وفي كلام غير واحد من العلماء أن استحباب صيام البيض غير
استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر انتهى .

وهذا الأخير هو الذي يشعر به كلام صاحب القناطر رحمه الله حيث قال
في باب فضيلة التطوع بالصيام : وأما ما يتكرر في كل شهر فأول الشهر
وأوسطه وآخره والأيام البيض الخ . قوله (فكأنما صام الدهر كله) قال ابن
حجر : في قول البخاري مثال صيام الدهر بما نصه يقتضي أن المثلية لا
تستلزم التساوي من كل جهة لأن المراد بها هنا أصل التضعيف دون
التضعيف الحاصل من الفعل ولكن يصدق على فاعل ذلك أنه صام الدهر
مجازا انتهى .

أقول وذلك لأن الحسنة بعشر أمثالها كما قال ﷺ لابن عمر حين بلغه أنه
يقوم الليل ويصوم النهار ، فسأله عن ذلك فقال له : ألم أخبر أنك تقوم
الليل وتصوم النهار فقال : بلى . قال : فلا تفعل ثم وقم وصم وأفطر فإن
لنفسك عليك حقا ، ولضيفك عليك حقا ، وأنه عسى أن يطول بك عمر
فحسبك أن تصوم من كل شهر من ثلاثة فذلك صيام الدهر ، الحسنة
بعشر أمثالها . قال : اني اجد قوة قال : صم من كل جمعة ثلاثة ايام الى
آخر ما أطال فيه في القناطر .

واستدل بعضهم بهذا الحديث والذي بعده أعني قوله (ثم أتبعه ستة أيام
من شوال الخ) أن صوم الدهر جائز ، وأنه أفضل .

قال ابن حجر بعد ذكر الحديثين ما نصه : قالوا فدل ذلك على أن صوم الدهر أفضل مما شبه به ، وأنه أمر مطلوب ، وتعقب بأن التشبيه في الأمر المقدر لا يقتضي جوازه فضلا عن استحبابه ، وإنما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلاثمائة وستين يوما ، ومن المعلوم أن المكلف لا يجوز له صيام جميع السنة ، فلا يدل التشبيه على أفضلية المشبه به من كل وجه .

واختلف المجيزون لصوم الدهر بالشرط المتقدم هل هو أفضل ؟ أو صيام يوم وإفطار يوم الخ ؟ ومال إلى الثاني كما مال إليه صاحب القناطر رحمه الله حيث قال : فصوم داود عليه السلام هو أشد على النفس وأقوى في قهرها لأن العبد فيه بين صبر يوم وشكر يوم الخ هنا .

قوله : (ثم أتبعه ستة أيام من شوال) ظاهر التعبير بـ"ثم" يقتضي التراخي فيها ، وأنه يجوز الإتيان بها في الشهر كله ويكون محصلا للسنة . وظاهره أيضا أنه لا فرق في ذلك بين أن تكون مجمعة أو متفرقة . والذي عليه العمل فيما شاهدناه الإتيان بها متوالية والبدء فيها في اليوم الثاني من شوال .

وعند قومنا في ذلك خلاف في استحبابها وكراهيتها ؛ ذهب الشافعي وابن حنبل إلى الأول ، وذهب مالك في الموطأ إلى الثاني قال : خوفا من أن يلحق أهل الجهالة برمضان ما ليس منه ، وروى مطرف عنه أنه كان يصومها في خاصة نفسه . ووافقه أبو يوسف على الكراهة ، وهذا خطأ ظاهر لمصادمته ظاهر الحديث .

واختلف القائلون باستحباب صيامها هل يتعين لها أول الشهر بعد يوم الفطر لأجل لفظ الاتباع أو يكون في جميعه لتكبر الأيام وهو قوله ستا من شوال ، والرواية عندهم على ما في الجامع وأتبعه ستا الخ بالواو بدل ثم

بحذف تاء التأنيث مع أن المعدود مذكر وهو الأيام لأنه إذا حذف المعدود جاز فيه الوجهان كما هو معلوم والله أعلم .

قوله : (فكأننا صام الدهر كله) تقدم توجيهه وهو أن الحسنة بعشر أمثالها ف شهر رمضان بعشرة أشهر وستة أيام بشهرين فذلك تمام الدهر المراد به السنة .

قال العلقمي ولا يشكل على هذا ما قيل إنه يلزم من ذلك مساواة ثواب النفل للفرض لأنه إنما صار سنة بالتضعيف وهو مجرد فضل من الله تعالى ، انتهى .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة أم المؤمنين قالت : كان النبي ﷺ يصوم حتى نقول إنه لا يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم ، وما رأيته استكمل صيام شهر قط الا رمضان ، وما رأيته في شهر أكثر صياما منه في شعبان) .

قوله : (أكثر صياما) قال ابن حجر بالنصب وهو ثاني مفعولي رأيت . وقوله (في شعبان) يتعلق بصياما والمعنى : كان يصوم في شعبان وغيره ، وكان صيامه في شعبان تطوعا أكثر من صيامه في غيره ، انتهى . وذكر قبل ذلك أنه سمي شعبان لتشعبهم في طلب المياه أو في الغارات بعد أن يخرج شهر رجب الحرام ، وهذا أولى من الذي قبله ، وقيل فيه غير ذلك . انتهى .

ثم قال بعد ذلك : واختلف في الحكمة في إكثاره ﷺ من صوم شعبان . فقليل : كان يشتغل عن صيام الثلاثة الأيام من كل شهر لسفر أو غيره فتجتمع فيقضيتها في شعبان ، أشار الى ذلك ابن بطال الخ ، فروي في ذلك حديثا عن عائشة (كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من كل شهر فربما

آخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان) . وذكر أن الراوي ضعيف ثم قال : وقيل كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان وورد فيه حديث الى أن قال : عن أنس قال سئل النبي ﷺ أي الصوم أفضل بعد رمضان - الى ان قال - ويعارضه ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا - (أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم) .

وقيل الحكمة في إكثاره من الصيام في شعبان دون غيره أن نساءه كن يقضين ما عليهن من رمضان في شعبان - الى أن قال - وقيل الحكمة في ذلك أنه يعقبه رمضان وصومه مفترض وكان يكثر من الصوم في شعبان قدر ما يصومه في شهرين غيره لما يفوته من التطوع بذلك في أيام رمضان ، والأولى في ذلك ما جاء في حديث صح ما مضى - الى أن قال - عن أسامة بن زيد قال : قلت يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال : ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال الى رب العالمين فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم الخ .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي سعيد الخدري اختلاف الناس عند أم الفضل بنت الحارث وهي والدة عبد الله بن العباس ، في يوم عرفة في صيام رسول الله ﷺ فقال قائلون هو صائم ، وقال آخرون ليس بصائم ، قال أبو سعيد فأرسلت اليه أم الفضل بقدح وهو واقف على بعيره فشربه) .

قوله : (في صيام رسول الله ﷺ) قال ابن حجر هذا يشعر بأن صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم معتادا لهم في الحضر . وكان من جزم به بأنه صائم استند الى ما ألفه من العادة ، ومن جزم بأنه غير صائم دامت عنده قرينة كونه مسافرا ، وقد عرف نهي عن صوم الفرض في السفر فضلا عن النفل ،

انتهى .

قوله : (وهو واقف على بعيره) زاد بعض الروايات (وهو يخطب الناس بعرفة) .

قوله : (فشربه) زاد بعض الرواة (والناس ينظرون) والحاصل أن صوم يوم عرفة مستحب لغير الواقف بعرفة كما هو معلوم .

قال في القناطر وأما الواقف بعرفة فلا يستحب له صيام يوم عرفة لثلاث يضعفه عن الوقوف لأن رسول الله ﷺ ترك صومه ليتأسى بذلك أهل الموسم ، كما ورد في الحديث أن ناسا تماروا عند أم الفضل الخ ، فذكر الحديث - الى أن قال - وإنما فعل ذلك عليه السلام للرفق بالناس الذين أجهدهم السفر فخاف عليهم أن يضعفوا عن الوقوف والذكر . وأما من قوي على صيامه هناك فصيامه أفضل لما روي عن القاسم بن محمد أن عائشة تصوم يوم عرفة . قال القاسم ولقد رأيتها عشيّة عرفة يدفع الامام ثم تقف حتى يبيض ما بينها وبين الناس من الأرض ثم تدعوب شراب ثم تفطر ، والله أعلم . انتهى .

* الباب الرابع في ما يفطر الصائم ووقت الإفطار والسحور *

يُفْطَرُ بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الطَّاءِ مُشَدَّدةً ، من فَطَّرَ بِالتَّشْدِيدِ ،
يقال أَفْطَرَ الصَّائِمَ وَفَطَّرَهُ أَنَا تَفْطِيرًا كَمَا فِي الصَّحَاحِ .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ (من أصبح جنباً أصبح مفطراً) ، قال الربيع عن أبي عبيدة عن عروة بن الزبير والحسن ، البصري وإبراهيم النخعي وجملة من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : من أصبح جنباً أصبح مفطراً ويدعون عنه الكفارة) .

قوله (من أصبح جنباً أصبح مفطراً) هذا هو مذهب أصحابنا رحمهم الله ، ووافقهم على ذلك أبو هريرة وطاوس وعروة بن الزبير وإبراهيم النخعي كما ذكره المصنف رحمه الله ، وذهب جمهور مخالفينا إلى أن غسل الجنابة ليس شرطاً في صحة الصوم ، وروي في ذلك حديثاً عن عائشة رضي الله عنها (أن النبي ﷺ كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام) ، واحتجوا أيضاً بظاهر قوله تعالى «فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ . . الآية» . قالوا : قد جعل الله التبيين غاية للمباشرة وابتغاء الفضل والأكل والشرب . قال البيضاوي : في تجويز المباشرة إلى الصبح دلالة على جواز تأخير الغسل إليه وصحة صوم المصبح جنباً . ويمكن الجواب بأن أصحابنا يجعلون التبيين غاية للأكل والشرب فقط ، لقوله عليه السلام : (من أصبح جنباً أصبح مفطراً) وأنه غاية للمباشرة وابتغاء الفضل أيضاً بحسب الظاهر لكن لم يستثن منهما قدر ما يقع فيه الاغتسال لأجل الحديث أيضاً والله أعلم فليحرر .

وأما الحديث الذي استدلوا به فأوله صاحب كتاب القواعد رحمه الله حيث قال: والذي قالوه في هذا الحديث يحتمل أن يكون عليه السلام ناسيا أوله عذر، والصحيح ما قاله أصحابنا لأن فيه احتياطا للصوم وهو أجمع الأمرين الخ.

والمراد بقوله (من أصبح جنبا) أي متعمدا كما يدل عليه تأويل صاحب القواعد للحديث الذي استدل به المخالف وقولهم في المفسدات (وتضييع الغسل) لأن الناسي لا يسمى مضيعا إلا أن صاحب الإيضاح رحمه الله ذكر في النسيان قولين ورجح القول بأنه يعيد ما صام وتعلق بظاهر هذا الحديث، لكن التفريع عليه يبطل الجواب الأول الذي ذكره صاحب القواعد في تأويل الحديث الذي استدل به المخالف إلا أن يقال إنه رحمه الله لا يرى النسيان مفسدا ولذلك أجاب به وهو الظاهر لأن الناسي معذور والله أعلم.

وان كان ولا بد من الإعادة قياسا على من نسي شرطا من شروط الصلاة فليعد ما صام وهو ناس للجنابة فقط، ويحصل الفرق حينئذ بين الناسي والمتعمد والله أعلم.

والظاهر أن هذا هو المراد بقول صاحب الإيضاح رحمه الله (فانه يعيد ما صام) ويشهد له قوله بعد ذاك (وكذلك من نسي وجامع في رمضان فإنه يعيد ذلك اليوم كما قدمنا قياسا على ناسي الصلاة الخ) فإن ناسي الجنابة ليس أعظم ممن جامع ناسيا والله أعلم. وأما من نام بعد الجماع على أن يقوم فلم ينتبه إلا بعد الفجر واغتسل من حينه فقال في الإيضاح: فعليه بدل ما مضى من صومه لأنه مضيع حين نام بعد الجنابة. وقال بعض يبذل يومه، وعلى هذا لأنه غير متعمد لهتك حرمة الشهر وقد نام على أنه يقوم

والله أعلم . انتهى .

ووافق أصحابنا على اشتراط الغسل للصوم من المالكية عبد العزيز بن الموحشون ومحمد بن سلمة ذهباً إلى أنه إن كان عالماً بجنابته لم يجزه، حكاه في الإكمال، كما حمل عليه صاحب القواعد الحديث الذي استدلوا به كما تقدم قوله (أصبح مفطراً) صريح كلامهم أنه يقتضي ذلك اليوم وما قبله لأنه مضى .

قال في القواعد : فذهب أصحابنا إلى القول بانهدام ما مضى من صومه، وذكر في الإيضاح عند الكلام على شبهة ما يقتضي : أنه لا يلزمه إلا إعادة ذلك اليوم وإن صرح في الكلام على التضييع بالقضاء يعني ما مضى كما صرح به غيره حيث قال : وذلك فيما يوجب النظر أن رمضان على ثلاثة يعني بالنظر إلى من أتى فيه مفسداً عمد وتضييع وشبهة، فأوجبوا في العمد القضاء والكفارة، وفي التضييع القضاء يعني لما مضى دون الكفارة مثل تضييع الغسل من الجنابة حين يصبح - إلى أن قال - وفي الشبهة إعادة ذلك اليوم - إلى أن قال : وكذلك كل ما اختلف العلماء فيه هل هو من المفطرات أو لا يجب أن يلحق بهذا الجنس لأنه لم يختلفوا فيه إلا وفيه من كلا الجانبين شبهة والله أعلم . انتهى .

وهذا إنما ذكره بعد الخلاف فيما يلزم من بلع ما ليس بمغذ مثل الطين والحصى وأشباه ذلك الذي جعل الشيخ اسماعيل رحمه الله اجازته من الخطأ المحض فكيف بما وقع الإجماع عليه عند المخالف أنه غير مفطروء له ظاهر القرآن وظاهر الحديث الذي تقدم تأويله عندنا، كما ذكره صاحب القواعد، ولأن الحديث الذي استدللنا به على بطلان صومه لا يدل على إعادة ما مضى، وفي كتاب السير لعننا أحمد بن سعيد الشماخي رحمه الله عن بعض المشايخ أن من ضيع الغسل في رمضان أعاد يوماً رخصة وهو غير

مأخوذ به . انتهى .

والحاصل أن صاحب الإيضاح رحمه الله حكى أولاً ما عليه العمل عند أصحابه رحمهم الله من إعادة ما مضى ثم أداه اجتهاده رحمه الله إلى أنه يقضي ذلك اليوم فقط والله أعلم فليحرر.

(أبو عبيدة عن جابر عن أبي هريرة: أفطر رجل على عهد رسول الله ﷺ فأمره رسول الله ﷺ بعث رقة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً على قدر ما يستطيع من ذلك).

وقوله (ويدعون) أي يدفعون. وذلك لأن الكفارة فيها نوع عقوبة فتشبه الحد، وقال ﷺ (ادعوا الحدود بالشبهات) وحيث وقع فيه شبهة حصل الخلاف فيه كما قال صاحب الإيضاح: لم يختلفوا فيه إلا وفيه شبهة والله أعلم.

قوله: (فأمره رسول الله ﷺ بعث رقة الخ) استدل به في الإيضاح لقول أصحابنا بالتخير في الكفارة بين العتق والصيام والإطعام، فعلى هذا يكون معنى قوله في آخر هذا الحديث (على قدر ما يستطيع من ذلك) على قدر ما يشاء من ذلك وإلا فظاهره يدل أنها على الترتيب لكن (أو) تدفع ذلك لأنها تدل على التخير.

وذهب بعضهم إلى أنها على الترتيب واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة قال: (جاء رجل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله هلكت وأهلكت. قال: ما فعلت؟ قال: أتيت أهلي في نهار رمضان. قال: هل تجد ما تعتق به رقة؟ قال: لا. قال: فهل تستطيع صيام شهرين متتابعين؟ قال: لا. قال: فهل تجد ما تطعم به ستين مسكيناً؟ قال: لا. ثم جلس فأتى النبي ﷺ بعذق فيه تمر فقال: تصدق بها. فقال: ما بين لابتيها أحوج إليها مني.

قال : فضحك عليه السلام حتى بدت نواجذه فقال : اذهب فاطعمه أهلك ولا تجتزئ أحدا غيرك).

وقوله (بعذق) هو بكسر العين وسكون الذال المعجمة الكباسة كما في الصحاح ، والمراد منه الشماريخ التي تكون في رأس العرجون لأن العرجون أصل العذق الذي يعوج وتقطع منه الشماريخ ويبقى على النخل يابسا كذا في الصحاح .

وفي الإيضاح (نأتي النبي ﷺ بتمر من عنده الخ) وفي بعض الكتب ما نصه (بعذق تمر) وهو مكيال لأهل الحجاز يسع خمسة عشر أو ستة عشر صاعا . انتهى .

وفي بعض نسخ القواعد (بعرق) أعني بالراء . وفي بعض الكتب ما نصه (بعرق) هو للجمهور بفتح العين والراء ، ويروى بإسكان الراء ، والصواب بالفتح ، والعرق الزبيل بفتح الزاي دون نون ، ويقال الزبيل بكسر الزاء ونون زائدة ، ويقال له القمة والمكيل بكسر الميم وفتح الياء ، ويسمى زبيلا لحمل الزبيل فيه ، وسمي عرق لأنه جمع عرقة وهي الضفيرة الواسعة من الخوص . انتهى .

وقوله (لابتيها) تثنية لابة وهي الحرة والمراد بها الأرض التي ألبيتها حجارة سود ، فللمدينة لابتان وهما حرتان بمكثفتاتها .

وقوله (نواجذه) جمع ناجذ بالذال المعجمة وهو آخر الأضراس ، ويسمى ضرس الحلم لأنه ينبت بعد البلوغ وكمال العقل ، فللإنسان أربع نواجذ . وإنما تكلمت على هذا الحديث لأنه مذكور في الإيضاح والقواعد فأردت بيان معناه للاحتياج إليه والله أعلم .

ولم يتعرض في الحديثين اللذين ذكرت فيهما الكفارة للقضاء مع وجوبه كالكفارة ولعله للعلم به والله أعلم .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال الغيبة تفطر الصائم وتنقض الوضوء) .

قوله (الغيبة تفطر الصائم وتنقض الوضوء) وقد تقدم الكلام عليها في باب ما يجب منه الوضوء وهي بكسر الغين والمراد بها غيبة المسلم ، وظاهر اقتصار المصنف رحمه الله على الغيبة يقتضي أنه لم يرد الحديث إلا فيها . وكلام القواعد صريح في أنه ورد الحديث في الغيبة والنميمة حيث قال وذهب أصحابنا إلى أن الغيبة المحرمة والنميمة والكذب وأيمان الفجور والنظر الى الفروج المحرمة ، إن ذلك كله يفسد الصوم وينقض الوضوء لثبوت ذلك عن النبي ﷺ في الغيبة والنميمة وسائر الكبائر قياسا عليهما الخ .

وظاهر كلامه رحمه الله انه لم يرد الحديث الا في الغيبة والنميمة . وظاهر كلام الايضاح انه ورد في النميمة والكذب .

وكلام القناطر صريح في ان الحديث ورد في خمسة اشياء حيث قال بعد ذكر امور ، يجب الامساك عنها لما روي عن أنس عن رسول الله ﷺ انه قال (خمس تفطر الصائم الغيبة والنميمة والكذب والأيمان الكاذبة والنظر شهوة) .

وفي حديث الربيع بن حبيب بإسناده إلى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال (خمس تفطر الصائم وتنقض الوضوء) ، وفي الأثر أن الخصال الخمس المتقدمة في الحديث يفطرن الصائم ، وينقضن الوضوء ، ويهدمن الأعمال هدمًا .

ولكن قوله في القواعد (وذهب أصحابنا الى أن الغيبة المحرمة الخ) لعل المراد الجمهور منهم وإلا فكلام الإيضاح صريح في وجود الخلاف بينهم حيث قال : واختلف أصحابنا في الكذب المتعمد عليه : قال بعضهم لا ينقض الصوم .

وقال بعض ينقض ، والدليل على أنه ينقض ما روي من طريق أنس قال قال رسول الله ﷺ (النميمة والكذب ينقضان الوضوء وينقضان الصوم) ، الى ان قال :

وكذلك جميع الكبائر كبائر النفاق على هذا الحال قياسا على الكذب والنميمة .

وأما من لم ير النقض بالكذب المتعمد عليه فلعله لم يبلغه هذا الحديث والله أعلم انتهى .

ثم قياس سائر الكبائر على ما ورد في الحديث يقتضي انه لا فرق بين كبائر الفعل كما مثل وكبائر الترك كترك الصلاة ويشهد له ظاهر قوله عليه السلام (لا إيمان لمن لا صلاة له ، ولا صلاة لمن لا وضوء له ولا صلاة ولا وضوء لمن لا صوم له ، ولا صوم إلا بالكف عن محارم الله فإن ترك الصلاة من جملة محارم الله) اللهم إلا أن يراد بالمحارم التي يكون عدم الكف عنها مبطلا للصوم والكبائر التي يكون للجوارح فيها كسب ، فيكون تارك الصلاة مثلا صومه صحيح الا أنه لا يثاب عليه والله أعلم ، وإذا حمل على الظاهر يكون صوم كثير من الناس باطلا والله أعلم فليحرر.

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال سألت عائشة هل كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ، قالت : يصنع بنا ذلك وهو يضحك) .

قوله قالت • (كان يصنع بنا ذلك وهو يضحك) الرواية في البخاري (قالت : إن كان رسول الله ﷺ صائما ليقبل بعض أزواجه وهو صائم فضحكت) .

ثم إنهم اختلفوا في سبب ضحكها .

قال ابن حجر قيل يحتمل ضحكها التعجب ممن خالف في هذا ، وقيل تعجبت من نفسها إذ تحدث بمثل هذا مما يستحي من ذكر النساء مثله

لرجال ولكن ألقاها الضرورة في تبليغ العلم الى مثل ذلك .
وقد يكون الضحك خجلا لاخبارها عن نفسها بذلك ، أو تنبيهها
على أنها صاحبة القصة ليكون أبلغ في الثقة بها ، أو سرورا بمكانها من
النبي ﷺ ويمنزلتها منه ومحبتة بها الى آخره .

قال في القواعد واختلفوا في القبلة للصائم فأجازها بعضهم الخ
واستدل لهم بحديث عائشة وأرادوا الجواز من غير كراهة بدليل قوله
(وكرهها آخرون) لما تدعو اليه من الوقاع .

وأجازها آخرون للشيخ وكرهها للشباب وهو مروي عن ابن عباس ،
وشذ قوم وقالوا إنها تفطر الخ ،
والمختار أنها مكروهة .

قال في الايضاح والنظر عندي يوجب انها مكروهة لانها من دواعي
الجماع الخ .

وقال في القناطر ولا يفطر بقبلة زوجته ولا بمضاجعتها ما لم ينزل المني
دون المذي والودي لكن يكره إلا أن يكون شيخا كبيرا أو مالكا لأربه فلا
بأس بالتقبيل ، وتركه أحوط وأحسن ، إذا كان يخاف الإنزال بالتقبيل ثم
قليل فسبقه المني أفطر لأنه متعرض له الخ .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال (إذا
سمعتهم بلالا فكلوا وإذا سمعتهم ابن أم مكتوم فكفوا يعني في رمضان) .

قوله (إذا سمعتهم بلالا فكلوا وإذا سمعتهم ابن أم مكتوم فكفوا)
لفظه في البخاري عن عائشة (أن بلالا كان يؤذن بليل فقال رسول الله ﷺ
كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر) قال
القاسم ولم يكن بين أذانها إلا أن يرقى ذاوينزل ذا .

ولفظه في القواعد (فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم فانه رجل
اعمى لا يؤذن حتى يقال له اصبحت اصبحت .

ولفظه في الايضاح (إن بلالا لا يؤذن بليل فكلوا إلى أن تسمعوا
أذان ابن أم مكتوم) والمراد من هذا الحديث التنبيه على تأخير السحور،
وأنه لا يحرم الأكل والشرب حتى يطلع الفجر وهذا هو المذهب،
ولكن اختلفوا كما قال في الإيضاح في الحد المحرم للدلائل.
قال بعضهم أعني بعض العلماء طلوع الفجر نفسه،
وقال بعضهم هو تبينه عند الناظر إليه ومن لم يتبين له فالأكل مباح
له.

قال وقائدة الفرق أن من انكشف بعد ما أكل أنه أكل بعدما أصبح
قال بعضهم عليه قضاء يومه، وقال آخرون ليس عليه القضاء إلى أن
قال — والقول الأول أصح عندي وهو قول الجمهور إلى أن قال أيضا —
وقول الجمهور أصح إذ القياس يعضده وهو قياس الطلوع على الغروب
وعلى سائر حدود الأوقات الشرعية كالزوال وغيره فإن الاعتبار في جميعها
هو التبين نفسه لا العلم المتعلق به الخ.

ومثله كلام القواعد في حكاية القولين في الحد المحرم للأكل إلا أنه
أضاف القول الثاني إلى الجمهور حيث قال: ومن قال الحد هو العلم
الحاصل له لم يوجب عليه قضاء وهو قول جمهور العلماء — إلى أن قال —
وسبب الخلاف هو الاحتمال الواقع في قوله تعالى (حتى يتبين لكم الخط
الأبيض الآية) فإضافة التبين إلينا هو الذي أوقع الخلاف لأنه قد يتبين في
نفسه ولم يتبين لنا، فظاهر اللفظ يوجب تعلق الإمساك بالعلم، والقياس
يوجب تعلقه بالطلوع نفسه أعني قياسا على الغروب وسائر الأوقات
الشرعية إلى آخره،

وظاهر كلام الإيضاح بل صريحه يدل على أن في المسألة قولان ثالثا
مقابلا للقولين السابقين حيث قال بعد ذكرهما وما يتعلق بهما وأطال في ذلك
ما نصه: وأما من أوجب الإمساك قبل طلوع الفجر فلعله جرى على

الاحتياط .

وقد اختلفت الرواية في ذلك عن ابن عباس قال للسائل له عن الوقت المحرم فيه الأكل على الصائم فقال له (كل حتى تشك) وروي أنه قال لآخر (كل حتى لا تشك) والله أعلم انتهى .

واستدل في القواعد لهذا القول بحديث الباب ثم قال وهو أقيس والأول أورع والله أعلم .

قوله (يعني في رمضان) لعل التقييد به نظر إلى أن الحديث ورد في رمضان، والا فكل صائم يجب عليه الامساك، إذا طلع الفجر كما هو معلوم .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال (لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الإفطار وأخروا السحور).

قوله (لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الإفطار وأخروا السحور) لفظ الحديث في القواعد (لا تزال أمتي بخير ما لم ينتظروا بالمغرب اشتباك النجوم ولا يزال الدين ظاهرا ما عجلوا الإفطار) فإن اليهود والنصارى كانوا يؤخرون .

ولفظه في البخاري (لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر) . وذكر ابن حجر فيه روايات منها (لا تزال أمتي على سنتي ما لم تنتظر بفطرها النجوم) إلى أن قال - قال المهلب الحكمة في ذلك أن لا يزداد في النهار من الليل، ولأنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة . واتفق العلماء على أن محل ذلك إذا تحقق غروب الشمس بالبرؤية أو بإخبار عدلين وكذا عدل واحد في الأرجح .

قال ابن دقيق العيد في هذا الحديث رد على الشيعة في تأخيرهم الفطر إلى ظهور النجوم ولعل هذا هو السبب في وجود الخبر بتعجيل الفطر، لأن الذي يؤخره يدخل في فعل خلاف السنة،

وما تقدم من الزيادة عند أبي داود أولى بأن يكون سبب هذا الحديث، فإن الشيعة لم يكونوا موجودين عند تحديثه ﷺ في حديث أبي هريرة لأن اليهود عرفوا بذلك الخ .
والمراد بالزيادة عند أبي داود قوله ﷺ في حديث أبي هريرة (لأن اليهود والنصارى يؤخرون) يعني الى ظهور النجوم،
قال في القواعد وأجمع العلماء على أن من سنن رمضان تعجيل الفطور وتأخير السحور واستدل لذلك بالحديث المتقدم وغيره الى أن قال :

وقال (تسحروا فإن السحور البركة)، وقال (فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحور الخ)،
وقال في القناطر فيما يتعلق بالإفطار وينبغي أن يكون بالتمر أو الماء قبل الصلاة، ثم ذكر في صوم الأتقياء أن تمامه في ستة أمور فذكرها — إلى أن قال — الخامس أن لا يستكثر من أكل الحلال وقت الإفطار حتى يمتلي فما من وعاء أبغض الى الله عز وجل من بطن مليء من حلال، وكيف يستفاد من الصوم قهر الشيطان وكسره الشهوة إذا تدارك الصائم عند إفطاره ما فاتته ضحوة نهاره — الى ان قال — ومعلوم أن مقصود الصوم الخوي وكسر الهوى لتقوى النفس على التقوى، وإذا دبغت المعدة ضحوة النهار الى العشاء حتى هاجت شهوتها، وقويت رغبتها ثم أطعمت من اللذات، وأشبعت زادت لذتها وتضاعفت قوتها وانبعثت من الشهوات ما عسى ان تكون ساكنة على حالتها لو تركت على عادتها، فروح الصوم تضعيف القوى التي هي وسائل الشيطان في قود الانسان الى الشرور، ولن يحصل ذلك الا بالتقليل وهو أن ياكل أكلته التي كان يأكلها كل ليلة ولم يصم، فأما إذا جمع ما يأكله ضحوة إلى ما كان يأكل ليلا فإنه لا ينتفع

بصومه، بل من الأدب أن لا يكثّر النوم بالنهار حتى يحس الجوع والعطش، ويستشعر ضعف القوى فيصفو عند ذلك قلبه الخ.

قوله (ما عجلوا الفطور) قال ابن حجر ما ظرفية أي مدة فعلهم ذلك امثالاً للسنة واقفين عند حدها — الى أن قال — بتنبيه من البدع المنكرة ما أحدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر بنحو ثلث ساعة في رمضان وإطفاء المصابيح التي جعلت علامة لتحريم الأكل والشرب على من يريد الصيام زعموا ممن أحدثه أنه للاحتياط في العبادة ولا يعلم ذلك الا آحاد الناس، وقد جرهم ذلك الى أن صاروا لا يؤذنون إلا بعد الغروب يدرجة لتمكين الوقت، زعموا فأخروا الفطور وعجلوا السحور فخالفوا السنة، فلذلك قل عنهم الخير، وكثر فيهم الشر والله المستعان انتهى.

* الباب الخامس في ليلة القدر *

قال ابن حجر واختلف في المراد بالقدر الذي أُضيقت إليه الليلة .
 ف قيل المراد به التعظيم لقوله تعالى (وما قدروا الله حق قدره) والمعنى
 أنها ذات قدر لنزول القرآن فيها ،
 ولما يقع فيها من نزول الملائكة ،
 ولما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة ،
 وان الذي يحييها يصير ذا قدر
 وقيل القدر هنا التضييق كقوله تعالى (ومن قدر عليه رزقه) ومعنى
 التضييق فيها إخفاؤها عن العلم بتعيينها .
 ولأن الارض تضيق فيها عن الملائكة ،
 وقيل القدر هنا بمعنى القدر بفتح الدال الذي هو مؤاخي القضاء
 والمعنى انه يقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله (فيها يفرق كل أمر حكيم)
 وبه صدر النووي كلامه فقال : قال العلماء سميت ليلة القدر لما تكتب فيها
 الملائكة من الاقدار لقوله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم) رواه عبد الرزاق
 وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد وعكرمة وقتادة وغيرهم ،
 وقال التوريشي إنما جاء القدر بسكون الدال وأن الشائع في القدر الذي هو
 مؤاخي القضاء فتح الدال ليعلم أنه لم يرد به ذلك وإنما أريد به تفضيل ما
 جرى به القضاء وإظهاره وتحديدده في تلك السنة لتحصيل ما يلقي اليهم
 فيها مقداراً بمقدار انتهى .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أنس بن مالك قال : قال رسول
 الله ﷺ (أريت هذه الليلة حتى تلاحي رجلان منكم فرقت فالتمسوها في
 التاسعة والسابعة والخامسة قال الربيع أي تماريا) .

قوله (أريت هذه الليلة حتى تلاحي رجلان الخ) لفظه في البخاري (خرج النبي ﷺ ليخبرنا بليلة القدر فتلاحي رجلان من المسلمين فقال خرجت لأخبركم بليلة القدر فتلاحي فلان وفلان فرفعت، وعسى أن يكون خيرا لكم قالتموها في التاسعة والسابعة والخامسة) انتهى .

فقوله (أريت) بضم أوله وكسر ثانية على البناء لغير معين وهو من الرؤيا أي علمت بها، أو من الرؤية أي أبصرتها وإنما أراد علامتها وهو السجود في الماء والطين، قاله ابن حجر في الحديث الذي بعد هذا فان لفظه عندهم (اني أريت ليلة القدر) بدل رواية المصنف (وقد رأيت هذه الليلة) كما سيأتي .

قوله (حتى تلاحي) لفظه في البخاري (فتلاحي) بالفاء بدل حتى قال ابن حجر المهمة أي وقعت بينهما ملاحات وهي المخاصمة والمنازعة والمشاتمة، والاسم اللحاء بالكسر والمد الخ .

فذكر رواية أخرى (فجاء رجلان يختصمان معهما الشيطان) وذكر في رواية أخرى زيادة وهي (أنه لقيهما عند سدة المسجد فحجر بينهما) .

قوله (رجلان) قال ابن حجر قيل هما عبد الله بن أبي حذرد وكعب بن مالك ذكره ابن دحية ولم يذكر له مستندا انتهى .

قوله (فرفعت) قال ابن حجر أي من قلبي فنسيت تعيينها للاشتغال بالمتخاصمين،

وقيل فرفعت بركتها في تلك السنة،

وقيل التاء في رفعت للملائكة لا لليلة القدر

وقال الطيبي قال بعضهم رفعت أي معرفتها والحامل له على ذلك

أن رفعها مسبوق بوقوعها فإذا وقعت لم يكن لرفعها معنى،

قال ويمكن أن يقال المراد برفعها أنها شرعت ان تقع فلما تخاصما
 رفعت، فنزل الشرع منزلة الوقوع .
 وإذا تقرر أن الذي ارتفع علم تعيينها تلك السنة فهل أعلم النبي
 ﷺ بعد ذلك بتعيينها؟ فيه احتمال .
 وقد تقدم قول ابن عيينة في أول الكلام على ليلة القدر أنه أعلم
 الخ، وذلك أنه قال في البخاري قال ابن عيينة : ما كان في القرآن (وما
 دراك) فقد أعلمه وما قال (وما يدريك) فانه لم يعلم .
 قال ابن حجر ومقصود ابن عيينة أنه ﷺ كان يعرف تعيين ليلة
 القدر.

وقد تعقب هذا الحصر بقوله (وما يدريك لعله يزكي) فإنها نزلت في
 ابن أم مكتوم وقد علم ﷺ بحاله ، وانه ممن تزكي ونفعته الذكرى انتهى .

قال هنا وروي محمد بن نصر من طريق واهب المعافري أنه سأل
 زينب بنت أم سلمة هل كان ﷺ يعلم ليلة القدر؟ فقالت لا لو علمها لما
 قام الناس غيرها انتهى ، قال ابن حجر: وهذا قائلته احتمالاً وليس بلام
 لاحتمال ان يكون التعبد وقع بذلك أيضاً ليحصل الاجتهاد في جميع العشر
 كما تقدم .

واستنبط السبكي الكبير في الحلييات من هذه القصة استحباب
 كتمان ليلة القدر لمن رآها، قال ووجه الدلالة أن الله قدر لنبهائه لم يخبر بها
 والخير كله فيما قدره له فيستحب اتباعه في ذلك، إلى أن قال؛
 والحكمة فيه أنها كرامة والكرامة ينبغي كتمانها بلا خلاف بين أهل
 الطريق من جهة رؤية النفس فلا يأمن السلب،

ومن جهة اخرى أن لا يأمن من الرياء،
ومن جهة الادب فلا يتشاغل عن الشكر لله بالنظر اليها وذكرها
للناس،

ومن جهة أنه لا يأمن الحسد فيوقع غيره في المحذور.
ويستأنس له بقول يعقوب عليه السلام (يا بني لا تقصص رؤياك
على إخوانك الآية) انتهى .

قوله (فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة) قال ابن حجر
يحتمل أن يريد بالتاسعة تاسع ليلة من العشر الاخير فيكون ليلة تسعة
وعشرين ويحتمل ان يريد بها تاسع ليلة تبقى من الشهر فتكون ليلة احدى
او اثنتين حسب تمام الشهر ونقصانه .

ويرجح الاول قوله في رواية إسماعيل بن جعفر عن حميد الماضية في
كتاب الأيمان بلفظ (التمسوها في التسع والسبع والخمس) أي في تسع
وعشرين وسبع وعشرين وخمس وعشرين وفي رواية لأحمد في تاسعة تبقى
والله اعلم انتهى .

وتمام هذه الرواية في البخاري (في سابقة تبقى في خامسة تبقى) .
أبو عبيدة عن جابر عن أبي سعيد الخدري قال : كان رسول الله ﷺ
يعتكف في العشر الأوسط من رمضان فاعتكف عاما حتى إذا كان ليلة
احدى وعشرين وهي الليلة التي تخرج فيها من اعتكافه غدوتها قال (من
اعتكف معي فليعتكف في العشر الأواخر ، وقد رأيت هذه الليلة ثم
أنسيتها ، وقد رأيت أني اسجد في غدوتها في ماء وطين فالتمسوها في العشر
الأواخر ، والتمسوها في كل وتر) .

قوله (كان رسول الله ﷺ يعتكف في العشر الوسط من رمضان الخ)
لفظه في البخاري في بعض الروايات عن أبي سلمة قال : سلمت أبا سعيد
— وكان له صديقا — فقال : اعتكف مع النبي ﷺ العشر الوسط من

رمضان فخرج صبيحة عشرين فخطبنا وقال (إني رأيت ليلة القدر ثم أنسيتها أو نسيتها فالتمسوها في العشر الأواخر في الـوترواني رأيت أني أسجد في ماء وطين ، فمن كان اعتكف مع رسول ﷺ فليرجع) فرجعنا وما نرى في السماء قزعة أي قطعة من سحاب رقيقة فجاءت سحابة فمطرت حتى سال سقف المسجد وكان من جريد النخل وأقامت الصلاة فرأيت رسول الله ﷺ يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته .

قوله (في العشر الوسط) في البخاري (الوسط) قال ابن حجر: هكذا وقع في اكثر الروايات ، والمراد بالعشر الليالي .

وكان من حقها أن توصف بلفظ التأنيث لكن وصفت بالمذكر على إرادة الوقت والزمان ، والتقدير الثلث كأنه قال الليالي العشر التي هي الثلث الأوسط من الشهر .

ووقع في الموطأ (العشر الوسط) بضم الواو والسين جمع وسطى . ويروي بفتح السين مثل كبيرة وكبر . ورواه الباجي في الموطأ باسكانها على أنه جمع واسط كبازل وبزل الخ .

فذكر روايات متعددة إلى أن ذكر في بعضها أنه اعتكف العشر الأول ثم اعتكف العشر الأوسط ثم اعتكف العشر الأواخر . وزاد في بعض الروايات أن جبريل أتاه في المرتين فقال له إن الذي تطلب أمامك الخ . ورواية المصنف رحمه الله تحتمل الأوجه الثلاثة التي ضبطت بها رواية الموطأ والله اعلم .

قوله (حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من اعتكافه غدوتها) هذه الرواية كرواية مالك على ما ذكره ابن حجر ولفظها

(حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين وهي التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه).

قال ابن حجر وظاهره يخالف رواية الباب يعني رواية البخاري فإن لفظها (فخرج صبيحة عشرين فخطبنا الخ) .

قال في حديث مالك ومقتضاه أن خطبته وقعت في أول اليوم الحادي والعشرين وعلى هذا يكون أول ليالي اعتكافه الأخير ليلة اثنين وعشرين وهو مغاير لقوله في آخر الحديث (فأبصرت عينا رسول الله ﷺ وعلى جبهته أثر الماء والطين من صبيحة إحدى وعشرين) فإنه ظاهر في أن الخطبة كانت في صبح اليوم العشرين ووقوع المطر كان في ليلة إحدى وعشرين وهو الموافق لبقية الطرق؛ وعلى هذا فكان قوله في رواية مالك المذكورة وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها أي من الصبح الذي قبلها، ويكون في إضافة الصبح إليها تجوز.

وقد أطال ابن دحية من تقرير أن الليلة تضاف لليوم الذي قبلها ورد على من منع ذلك ولكن لم يوافق على ذلك فقال ابن حزم إلى أن قال: ورواية مالك مشكلة، وأشار إلى تأويلها بنحو ما ذكرته، ويؤيده أن في رواية الباب الذي يليه (إذا كان حين يمس من عشرين ليلة تمضي ويستقبل إحدى وعشرين رجع إلى مسكنه) وهذا في غاية الإيضاح الخ يعني أنه كان حين يعتكف في العشر الأوسط يخرج من اعتكافه في اليوم العاشر وهو اليوم العشرون كما هو معلوم.

قال ابن حجر وقد وجه شيخنا الإمام البلقيني رواية الباب أن معنى قوله (حتى إذا كانت ليلة إحدى وعشرين) أي حتى إذا كان المستقبل من الليالي ليلة إحدى وعشرين.

وقوله (وهي الليلة التي يخرج) الضمير يعود على الليلة الماضية

ويؤيد هذا قوله (من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الاواخر) لأنه لم يتم ذلك إلا بإدخال الليلة الاولى انتهى .

والظاهر أن التأويل الذي وقع في رواية مالك لا بد منه في رواية المصنف رحمه الله لأجل قوله (من اعتكف معي فليعتكف في العشر الاواخر) فإنه لا بد من إدخال ليلة الحادي والعشرين كما قال البلقيني وإن كان بعيدا من ظاهر اللفظ والله اعلم .

قوله (ولقد رأيت هذه الليلة) قد تقدم الكلام عليها في (أريت هذه الليلة) وأنه يحتمل أن تكون حلمية وأن تكون بصرية وأن المراد أبصر علامتها وهو السجود في الماء والطين حتى رأى اثر ذلك في جبهته كما تقدم . وعلى كل تقدير فقوله (هذه الليلة) ليس بظرف وإنما هو مفعول به كما يدل عليه قوله (ثم أنسيتهما) .

قوله (ثم نسيتهما) في البخاري ثم (أنسيتهما أو نسيتهما) قال ابن حجر شك من الراوي ، إلى أن قال :

والمراد أنه أنسى تعيينها في تلك السنة .

ثم ذكر بعد ذلك أن سبب النسيان هو ملاحاة الرجلين كما يدل عليها الحديث الأول .

وذكر حديثا آخر أن سبب ذلك إيقاظ أهله حيث قال فيه (أريت ليلة القدر ثم أيقظني أهلي فنسيتهما وهذا سببا آخر ، فإما ان يحمل علي التعدد ، إلى أن قال : ويحتمل أن يكون المعنى أيقظني بعض أهلي فسمعت تلاحي الرجلين فقامت لأحجز بينهما فنسيتهما للاشتغال بهما .

وقد روي عبدالرازق من مرسل سعيد بن المسيب أنه رضي الله عنه قال (ألا أخبركم بليلة القدر؟ قالوا بلى . فسكت ساعة ثم قال لقد قلت لكم وأنا أعلمها ثم أنسيتهما) فلم يذكر سبب النسيان وهو ممن يقوي الحمل على التعدد انتهى .

قوله (فالتمسوها في العشر الاواخر والتمسوها في كل وتر) ذكر ابن حجر: أن الذي يدل عليه مجموع الأحاديث الواردة فيها أنها منحصرة في رمضان ثم في العشر الأخير منه ثم في أوتاره لا في ليلة منه بعينها. وذكر ايضا أن لها علامات أكثرها لا يظهر إلا بعد أن تمضي : منها أن الشمس تطلع في صبيحتها لا شعاع لها، وفي رواية مثل الطست.

وفي رواية وإنها طفية، وفي رواية وإنها طلقة لا حارة ولا باردة تصبح الشمس يومها حمراء ضعيفة، وفي رواية إنها صافية بلجة كأن فيها قمرا ساطعا ساكنة صاحبة لا حرف فيها ولا برد يحل لكوكب يرمي به فيها. وأن من أماراتها أن الشمس في صبيحتها تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر لا يحل للشيطان أن يخرج معها يومئذ . وفي رواية ان الشمس تطلع كل يوم بين قرني الشيطان الا صبيحة ليلة القدر،

وفي رواية ليلة القدر ليلة مطر وريح . وفي رواية هي طلقة بلجة لا حارة ولا باردة تتضح كواكبها ولا يخرج شيطانها حتى يمضي فجرها . وفي رواية إن الملائكة تلك الليلة أكثر في الارض من عدد الحصى ، وفي رواية لا يرسل فيها شيطان ولا يحدث فيها داء . وفي رواية يقبل الله التوبة فيها من كل تائب ويفتح فيها أبواب السماء وهي من غروب الشمس إلى طلوعها، ذكر الطبري عن قوم أن الاشجار في تلك الليلة تسقط إلى الارض ثم تعود إلى منازلها وأن كل شئ يسجد فيها . وفي رواية ان المياه المالحه تعذب تلك الليلة انتهى باختصار.

فزيادة (وفي رواية) ثم قال :

وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلافا كثيرا وتحصل لنا من مذاهبهم في ذلك أكثر من أربعين قولاً كما وقع لنا نظير ذلك في ساعة يوم الجمعة وذكرها إلى آخرها بأدلتها .

ثم قال وأرجحها كلها أنها في وتر من العشر الأخير وإنها تنتقل كما يفهم من أحاديث الباب .

وأرجأها أوتار العشر عند الشافعية ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين على ما في حديث أبي سعيد وعبد الله بن أنيس .

وأرجأها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين وقد تقدمت أدلة ذلك الخ ، فساق منها شيئاً كثيراً ، إلى أن قال :

وزعم ابن قدامة أن ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة ، وقد وافق أن قوله فيها — في آي السورة — هي سابع كلمة بعد العشرين ، وهذا نقله ابن حزم عن بعض المالكية وبالغ في إنكاره ، ونقله ابن عطية في تفسيره وقال إنه من ملح التفاسير وليس من متن العلم ، واستنبط بعضهم ذلك من جهة أخرى فقال ليلة القدر تسعة أحرف وقد أعيدت في السورة ثلاث مرات وذاك سبع وعشرون .

قال صاحب الكافي من الحنفية وكذا المحيط : من قال لزوجته أنت طالق ليلة القدر طلقت ليلة سبع وعشرين لأن العامة تعتقد أنها ليلة القدر انتهى .

وقال في محل آخر واختلفوا هل لها علامة تظهر لمن وقعت له أم لا ؟ فقيل : يرى كل شيء ساجداً ، وقيل : الأنوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة ،

وقيل : يسمع سلاماً أو خطاباً من الملائكة ، وقيل : علامتها

استجابة دعاء من وقعت له .
واختار الطبري أن جميع ذلك غير لازم وأنه لا يشترط لحصولها رؤية
شيء ولا سماعه .
واختلفوا أيضا هل يحصل الثواب المرتب عليها لمن اتفق له أنه قامها
وإن لم يظهر له شيء؟ أو يتوقف ذلك على كشفها له؟
والإلى الأول ذهب الطبري والمهلب وابن العربي وجماعة ،
والإلى الثاني ذهب الأكثر إلى آخر ما أطل فيه ،
ثم قال : وفي هذه الأحاديث رد على أبي الحسن الحرلي المقرئ أنه
اعتبر ليلة القدر فلم تفته طول عمره وأنها تكون دائما ليلة الأحد ، فإن كان
أول الشهر ليلة الأحد كانت له تسع وعشر وهلم جرا ، ولزم من ذلك أن
تكون في ليلتين من العشر الوسط لضرورة أن أوتار العشر خمسة .
وعارضه بعض من تأخر عنه فقال : إنها تكون دائما ليلة الجمعة وذكر
نحو قول أبي الحسن .
وكلاهما لا أصل له بل هو مخالف لإجماع الصحابة في عهد عمر كما
تقدم وهذا كاف في الرد وبالله التوفيق انتهى .

* الباب السادس في النهي عن صيام العيدين ويوم الشك *

أما النهي عن صيام العيدين فهو محمول على التحريم بالإجماع .
 وأما عن صيام يوم الشك فعلى الراجح .
 وظاهر الحديث الآتي يدل على استوائهما في التحريم حيث قال :
 من صامها فقد قارف إثماً .
 ولم يتعرض للنهي عن صيام أيام التشريق لأنه لم يبلغ درجة النهي
 عن صيام هذه الثلاثة ، وقد تعرض لذلك في القواعد والإيضاح .
 (أبو عبيدة عن جابر عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ
 في رمضان (لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فان غمي
 عليكم فاقدروا له - وفي رواية أخرى - فأتوا ثلاثين) .
 قوله (لا تصوموا حتى تروا الهلال) قال ابن حجر: ظاهره إيجاب
 الصوم حين الرؤية متى وجدت ليلاً أو نهاراً ، لكنه محمول على صوم اليوم
 المستقبل ،
 وبعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال أو بعده .
 وخالف الشيعة الإجماع فأوجبوه مطلقاً الخ .
 والمذهب عندنا هو القول الأول على ما نص عليه في القواعد حيث
 قال : فذهب أصحابنا وبعض فقهاء الامصار إلى أنه في أي وقت رأي من
 النهار فإنه من الليلة المستقبلية ، روي ذلك عن الشافعي وأبي حنيفة ومالك
 ابن انس وغيرهم .
 وذهب آخرون الى انه أن رأي قبل الزوال فهو من الليلة الماضية ،
 وان رأي بعد الزوال فهو من الليلة المقبلة الخ .
 وذكر في الإيضاح أن هذا هو المذهب حيث قال واختلفوا إذا رأي في

سائر أوقات النهار: قال بعضهم اذا رثي قبل الزوال خلف الشمس فهو من الليلة الماضية، وان رثي بعد الزوال فهو من الليلة المقبلة . والدليل على هذا القول القياس والتجربة لان القمر لا يرى والشمس بعد لم تغب إلا وهو بعيد عنها، لأنه حينئذ يكون أكثر من قوس الرؤية،

وقال بعض المخالفين إن القمر في أي وقت رثي من النهار فإنه من اليوم المستقبل كحكم رؤيته بالعشى، الى أن قال:

والقول الأول أصح وهو قول أصحابنا والله أعلم انتهى، فقد اختلف نقل الشيخين رحمهما الله في القول المنسوب لأصحابنا رحمهم الله كما ترى، ونقل صاحب الإيضاح أظهر لكونه أحوط والله أعلم.

قال ابن حجر وليس المراد تعليق الصوم بالرؤية في حق كل أحد بل المراد بذلك رؤية بعضهم وهو من يثبت به ذلك، إما واحد على رأي الجمهور، أو اثنان على رأي آخرين.

ووافق الحنفية على الأول إلا أنهم خصوا ذلك بما اذا كان في السماء عليه من غيم أو غيره كالغبار والا متى كان صحوا لم يقبل إلا من جمع كثير يقع العلم بخبرهم الخ.

والذي عليه أصحابنا كما ذكره في القواعد أنه يصام بأمين واحد وبأمينين وبأمرأتين أميتين وبثلاثة نفر من أهل الجملة إذا لم يسترابوا وبالشهرة التي لا تدفع.

قال في الإيضاح ومن الريبة قولهم إذا قالوا رأوه وهم بين الناس في ليلة شديدة الغمام، أو كانوا في موضع استتر عن مواضع الأهلة، أو كانوا في حبس، أو من جر إلى نفسه منفعة مثل من له دين معلق الى رؤية الهلال، وكذلك المرأة التي تعتد بالشهور، وبالجملة إن جميع من جر إلى نفسه منفعة

او دفع عنها مضرة لم تجز شهادته أمينا كان أو غير أمين الخ .
 قوله (لا تفتروا حتى تروه) وذلك بأن يراه الانسان بنفسه ، أو يشهد
 عنده رجلا ن أمينان أو رجل أمين وامرأتان أمينتان ، أو يشتهر شهرة لا
 تدفع ، لأنه إذا بلغ الخبر مبلغ التواتر لم يحتج فيه إلى الشهادة ، لأنه يوجب
 العلم والعمل معا كما في الإيضاح .
 قوله (فإن غمى عليكم) هكذا في بعض النسخ بغين معجمة فميم
 فياء .

والمذكور في الايضاح والقواعد والوضع إنما هو غم بغين وميم مشددة ،
 وكذلك في البخاري في هذا الحديث ولم يذكر في الصحاح غيره حيث قال :
 وغم عليه الخبر على ما لم يسم فاعله اذا استعجم مثل أغمى .
 وقال أيضا غم الهلال على الناس إذا ستره غيم أو غيره فلم ير ،
 ويقال صمنا للغمى .

وحكي ابن السكيت عن الفراء صمنا الغمي والغمي بالفتح والضم
 جميعا الى أن قال : وصمنا للغماء على فعلاء بالفتح والمد الخ .
 لكن في كلام ابن حجر ما يدل على هذه اللغة التي ذكرها المصنف
 حيث قال قوله (فإن غم عليكم) بضم المعجمة وتشديد الميم أي حال
 بينكم وبينه غيم ، يقال غممت الشيء إذا غطيته ، الى أن قال :
 من طريق الشكمهيني أغمى .

ومن رواية السرخيسي غبى بفتح الغين وتخفيف الموحدة .
 وأغمى وغم وغمى بتشديد الميم وتخفيفها فهو مغموم الكل بمعنى .
 وأما (غمي) فمأخوذ من الغباوة وهي عدم الفطنة ، وهي استعارة
 لخباء الهلال .

ونقل ابن العربي أنه روي عمي بالعين المهملة من العمي وهو
 بمعناه لانه ذهاب البصر عن المشاهدات ، أو ذهاب البصيرة عن المعقولات

انتهى .

قوله (فاقدرواله) من قدر بفتح الدال مخففة فهمزة الأمر منه وصلية ، ويجوز في الدال الضم والكسر .

قال في الصحاح وقدرت الشيء أقدره واقدره قدرا من التقدير ، وفي الحديث (إذا غم عليكم الهلال فاقدروا له) أي أتموا ثلاثين الخ .

قال ابن حجر عند الكلام على قول (لا تصوموا حتى تروا الهلال) ما نصه : وهو ظاهر في النهي عن إبتداء صوم رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيرها ، ولو وقع الاقتصار على الجملة الأولى لكفى ذلك لمن تمسك به - الى أن قال ففي قوله (فان غم عليكم فاقدروا له) ما نصه

فاحتمل ان يكون المراد التفرقة بين حكم الصحو والغيم فيكون التعليق على الرؤية متعلقا بالصحو وأما الغيم فله حكم آخر .
ويحتمل أن لا تفرقه ويكون الثاني مؤكدا للاول .

والى الأول ذهب أكثر الحنابلة ،

والى الثاني ذهب الجمهور فقالوا : المراد بقوله (فاقدروا له) أي افطروا في أول الشهر واحسبوا تمام ثلاثين ، ويرجح هذا التأويل الروايات الأخرى المصرحة بالمراد وهي ما تقدم من (فأكملوا العدة ثلاثين) ونحوها ، وأولى ما فسر الحديث بالحديث الخ .

والمراد بما ذهب اليه أكثر الحنابلة وجوب الصوم في يوم الغيم .

قال ابن حجر نقلا عن ابن الجوزي في التحقيق لأحمد في هذه المسألة وهي ما اذا حال دون مطلع الهلال غيم أوقتر أو غيرة ليلة الثلاثين من شعبان ثلاثة أقوال .

أحدها يجب صومه على أنه من رمضان .

وثانيها لا يجوز فرضا ولا نفلا مطلقا بل قضاء وكفارة نذرا ونفلا

يوافق عادة، وبه قال الشافعي .
وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوي ذلك .

وثالثها المرجع إلى رأي الإمام في الصوم والفطر الخ .
فذكر أن المشهور عن أحمد أنه خص الشك بما إذا تقاعد الناس عن رؤية الهلال أو شهد برؤيته من لا يقبل الحاكم شهادته فأما إذا حال دون منظره شيء فلا يسمى شكاً ،

قال واختار كثير من المحققين من أصحابه الثاني، إلى أن قال :
وذهب آخرون إلى تأويل ثالث قالوا : معناه (فاقدروه بحساب المنازل) قاله أبو العباس بن سريج من الشافعية ومطرف بن عبد الله من التابعين وابن قتيبة من المحدثين - إلى أن قال - والمعروف عن الشافعي ما عليه الجمهور .

ونقل ابن العربي عن ابن سريج أن قوله (فاقدروا له) خطاب لمن خصه الله بهذا العلم، وأن قوله (فأكملوا العدة) خطاب للعامة .
قال ابن العربي فصار وجوب رمضان عنده مختلف الحال : يجب على قوم بحساب الشمس والقمر، وعلى آخرين بحساب العدد، وهذا بعيد عن النبلاء أي العقلاء .

وقال ابن الصلاح معرفة منازل القمر تدرك بأمر محسوس، يدركه من يراقب النجوم وهذا هو الذي أراده ابن سريج وقال به في حق العارف بها في خاصة نفسه .

وقال الروياني عنه انه لم يقل بوجوب ذلك عليه وانما قال بجوازه وهو اختيار القفال وأبي الطيب ، إلى أن قال :
فتعددت الآراء في هذه المسألة بالنسبة إلى خصوص النظر في الحساب والمنازل :

أحدها الجواز ولا يجزي عن الفرض .

وثانيها يجوز ويجزي .

ثالثها يجوز للحاسب ولا يجوز للمنجم .

رابعها لهما ولغيرهما مطلقا تقليدا لحساب دون المنجم .

خامسها يجوز لهما ولغيرهما مطلقا ، وقال ابن الصباغ أما بالحساب

فلا يلزمه بلا خلاف بين أصحابنا الخ .

وقد نص في القواعد على الأقوال الثلاثة في معنى قوله (فاقدروا له)

والله أعلم .

قوله (وفي رواية أخرى فأتّموا ثلاثين) هذه الرواية تدل على ان المراد

بقوله في الرواية الاولى (فاقدروا له) إتمام ثلاثين يوما كما هو صحيح لان

الاولى تفسير الحديث بالحديث كما تقدم لأنه يصدق بعضه بعضا والله

أعلم .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال نهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم

الشك (وهو آخر يوم من شعبان) ويوم الفطر ويوم الأضحى قال (من

صامهما فقد قارف اثما) .

قوله (نهى رسول الله ﷺ عن صوم الشك) قال في القواعد وقد أجمع

جمهور العلماء على ثبوت النهي عن صيام يوم الشك على أنه من رمضان

الى أن قال :

وقد اختلفوا في صومه : فقال كثير العلماء من الصحابة والتابعين لا

يجوز صومه روي هذا عن عمرو وعلي وحذيفة وابن مسعود وعمار — الى أن

قال — وهو قول أبي عبيدة والعامّة من فقهاءنا ، وأجاز آخرون صيامه الى

أن قال :

والصحيح القول الاول لظاهر الاحاديث التي يوجب مفهومها تعلق الصوم بالرؤية أو بالخبر، إلى أن قال :

والمعمول به عند أصحابنا في يوم الشك الإمساك عن الطعام حتى ينتشر الناس وترجع الرعاية فإن صح أنه من رمضان أتموه وإلا أفطروا، وعلى الجميع الإعادة على من أفطره ومن صامه، لأنه صامه على غير نية والله أعلم انتهى .

وقال في الإيضاح معللا لذلك (إذا كان قد عقد صومه على غير يقين في الابتداء) وهذا أظهر في التعليل، ثم قال وأكثر الفقهاء أنه لا بدل عليه إذا صح الخبر بعد انقضاء الشهر، لأنه إنما صح الخبر بعد انقضاء الفريضة، إلى أن قال :

واختلفوا أيضا هل يكون يوم الشك في النوافل قال :
قال بعضهم لا يصام يوم الشك في فريضة ولا ناقله،
وقال آخرون لا يكون يوم الشك إلا في رمضان وذلك مثل ما أراد أن يصوم شهرا معروفا مثل رجب أو غيره .
والنظر يوجب عندى القول الأول لأن علة النهي عن صوم يوم الشك من أجل أن صيامه على غير الشك يغير انعقاد نية على يوم معروف والله أعلم انتهى .
وذكر قبل ذلك لأن الإمساك انتظارا للخبر إلى رجوع الرعاية منهم استحباب لا إيجاب .

قوله (فقد قارف إثما) هذا يدل على أن صوم يوم الشك حرام كالعيدين .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال بلغني أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى بالناس يوم العيد ثم انصرف فخطب الناس ثم قال : إن هذين يومان نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما يوم فطرکم من صيامکم ويوم

تأكلون فيه من نسككم). قوله (إن هذين يومان) الرواية في الإيضاح (إن هذين اليومين) وفي البخاري (هذان يومان) والامر سهل.

قال ابن حجر: قوله (هذان يومان) فيه التغليب وذلك أن الحاضر يشار إليه بهذا، والغائب يشار إليه بذلك، فلما أن جمعهما اللفظ قال هذان تغليبا للحاضر على الغائب.

قوله (يوم فطرکم) قال ابن حجر برفع يوم إما على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدهما، أو على البدل من قوله يومان - الى أن قال - وقيل وفائدة وصف اليومين الإشارة الى العلة في وجوب فطرهما، وهو الفصل من الصوم والطاهر تمامه وحده بفطر ما بعده، والآخر لأجل النسك المتقرب بذبحه ليؤكل منه ولو شرع صومه لم يكن لمشروعية الذبح فيه معنى.

وعبر عن علة التحريم بالأكل من النسك لأنه لا يستلزم النحر ويزيد فائدة التنبيه على التعليل.

والمراد بالنسك هنا الذبيحة المتقرب بها قطعاً، قيل: ويستنبط من هذه العلة تعيين السلام للفصل من الصلاة.

وفي الحديث تحريم صوم يومي العيد سواء النذر والكفارة والتطوع والقضاء والتمتع وهو بالإجماع.

واختلفوا فيمن أقدم من سفرو صام يوم عيد فعن أبي حنيفة ينعقد وخالفه الجمهور.

فلو نذر صوم يوم قدوم زيد فقدم يوم العيد فالأكثر لا ينعقد النذر، وعن الحنفية ينعقد ويلزمه القضاء.

وفي رواية يلزمه الإطعام - إلى أن قال - عن ابن عمر أنه توقف في الجواب في هذه المسألة وأصل الخلاف في هذه المسألة أن النهي هلي يقتضي صحة المنهي عنه؟

قال الاكثر لا، وعن محمد بن الحنفية نعم واحتج بانه لا يقال للأعمى لا تبصر لأنه تحصيل الحاصل ، فدل على أن صوم يوم العيد ممكن ، وإذا أمكن ثبتت الصحة .

وأجيب بأن الامكان المذكور عقلي ، والنزاع في الشرعي ، والمنهي عنه شرعا غير ممكن فعله شرعا .

ومن حجج المانعين ان النفل المطلق إذا نهى عن فعله لم ينعقد لان المنهي عنه مطلوب الترك سواء كان للتحريم أو للتنزيه والنفل مطلوب الفعل فلا يجتمع الضدان ، والفرق بينه وبين الأمردي الوجهين كالصلاة في الدار المغصوبة أن النهي عن الإقامة في المغصوبة ليس لذات الصلاة بل للإقامة وطلب الفعل لذات العبادة بخلاف صوم يوم النحر مثلا فان النهي فيه لذات الصوم فافترقا والله أعلم .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال نهى النبي ﷺ عن الوصال أن يوصل الرجل صوم يوم وليلة ، ونهى عن قتل الصفر والصر من الطيور) .

قوله (عن الوصال أن يصل الرجل صوم يومه وليله) عرفه ابن حجر بأنه هو الترك في ليالي الصيام لما يفطر بالنهار بالقصد ، قال فيخرج من أمسك اتفاقا ، ويدخل من أمسك جميع الليل أو بعضه الخ .

والظاهر على كلام المصنف رحمه الله أنه لا يدخل من أمسك بعض الليل ولكن يكره له ذلك لأجل تأخيرهِ للإفطار قصدا ، ولعله لهذا أدخله ابن حجر في الوصال .

وانما نهى ﷺ عن الوصال رحمة لهم وابقاء عليهم كما ذكره البخاري ، وذكر ما معناه انه لما نهاهم عن الوصال فقال (لا تواصلوا) قالوا إنك تواصل قال : (لست كأحد منكم اني اطعم وأسقي أوإني أبيت ، وفي رواية (إني

أبيت لي مطعم يطعمني ، وساق يسقيني) وفي رواية (إني يطعمني ربي ويسقيني) وذكر روايات أخرى – إلى أن قال – فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال فقال : (لو تأخر لزدتكم) كالتنكيل لهم حين أبوا أن ينتهوا الخ .

قوله (ونهى عن قتل النملة) لأنها تستسقي ، قال في القواعد في قطعة من حديث سيأتي (ولا تقتلوا النمل فإن سليمان عليه السلام خرج يستسقي إذا بنملة رافعة يديها تقول : اللهم أنا خلق من خلقك ، ولا غنى بنا عن فضلك ، فاسقنا مطرا تنبت لنا به ثمرا فقال سليمان ارجعوا (فقد سقيتم) انتهى فقوله : (تنبت لنا به ثمرا) يدل على أن المراد بالنملة هي التي تحمل الثمر والنوى والريب وغير ذلك من الثمار ولا تؤذي الناس في الحبوب بخلاف غيرها والله أعلم .

رأيت في العلقمي ما هو قريب من هذا حيث قال : قال الخطابي : إنما أراد من النمل نوعا خاصا وهو الكبار ذوات الأرجل الطوال لأنها قليلة الأذى والضرر، وكذا قاله البغوي ،

وأما الصغير المسمى بالذرف فقد صرح به بعض أصحابنا بجواز قتلها، وكره مالك قتل النمل إلا أن يضر ولا يقدر على دفعه إلا بالقتل ، قال النووي ولا يجوز الإحراق بالنار للحيوان ولا قتل النمل انتهى .

قول (ونهى أن يتداوى بشيء مما حرم الله) لفظ الحديث في الجامع الصغير نهى عن الدواء الخبيث ، قال العلقمي بعد كلام .

وقال الخطابي قد يكون خبثه من وجهين .

أحدهما النجاسة كالخمر ولحوم الحيوان التي لا تؤكل والأرواث والابوال إلا ما خصته السنة من أبوال الأبل ، وسبيل السنن أن يقر كل شيء منها موضعه ، وأن لا يضرب بعضها بعضها .

والثاني من جهة المطعم والمذاق ، ولا ينكر أن يكون ذلك للشفقة على الطباع وكراهة النفوس لها انتهى .

وهذا الثاني لا تشمله رواية المصنف رحمه الله وهو الظاهر ، لأن شأن غالب الدواء أن يكون كرهه المطعم والمذاق .

واعلم ان الدواء المحرم لا يجوز التداوي به ولا يحصل منه النفع لقوله ﷺ (من تداوى بالنجس لا شفاه الله) ولقوله أيضا (لم يجعل الله شفاء أمتي فيما حرم عليها) والله أعلم .

قوله (ونهي عن قتل الضفدع والصرذ من الطيور) وذكر في القواعد عن أصحابنا أنه يكره قتل ستة أجناس .

وأنه وجد في ذلك حديثا عن النبي عليه السلام أنه قال : (لا تقتلوا ستة الضفادع فإن الذي تستمعون منها نسيج وتقديس ، وإن إبراهيم عليه السلام لما ألقى في النار استأذنت دواب البر والطير أن تطفئ النار على إبراهيم فأذن الله للضفادع فأزكت عليها فذهب ثلثاها وبقي الثلث فأبدل الله لها بحرارة النار برد الماء ، ولا تقتلوا النمل إلى آخر ما تقدم ، ولا تقتلوا النحل فإنها تضع لكم طيبا ، ولا تقتلوا الهدهد فإنه أحب أن يعبد الله حيث لم يكن عبد ، ولا تقتلوا الصفرد فإنه كان دليل آدم عليه السلام من الجنة إلى الارض أربعين سنة ، ولا تقتلوا الخطاف فإن دورانه الذي ترون جزع على بيت المقدس حين أحرق ، فشدد أصحابنا في هذه الأجناس حتى جعلوا الدية على قاتلها درهمين لكل واحد منها ، وجعلوا في الضفدع نعمة بجزتها والله أعلم بهذا إن كان عن أثر أثره أو عن نظر منهم رادوه انتهى .

وقوله في الضفادع (فأزكت) هكذا فيما رأيته من النسخ ولعله فزكات فيكون من قولهم زكات الناقة بولدها تزكا زكاء اذا رميت به عند رجلها ، فيكون معنى زكات عليها رمت نفسها أي على النار .

وقوله : (فذهب ثلثاها) ينظر هل المراد ثلثا أفرادها وبقي الثلث ، أو المراد ثلثا بدن كل واحدة منها وبقي ثلث بدنها ورده الله بعد ذلك إلى ما كان عليها وأبدلها بحرارة النار برد الماء وهو الظاهر والله أعلم فليحرر .

والضفدع بوزن الخنصر واحد الضفدع والأنثى ضفدعة ، والناس يقولونه بفتح الدال وأنكره الخليل انتهى من مختصر الصحاح .
قال العلقمي والمهدد نهي عن قتله لتحريم أكل لحمه ولا منفعة في قتله وكل ما نهي عن قتله من الحيوانات ولم يكن ذلك لحرمته ولا ضرر فيه كان النهي لتحريم أكله كما في الصرد بضم الصاد المهملة وفتح الراء جمعه صردان بكسر الراء وهو طائر فوق العصفور ضخم الرأس والمنقار نصفه أبيض ونصفه أسود وقل أن يؤكل لأن الشافعي أوجب فيه الجزاء على المحرم إذا قتله وبه قال مالك .

وقال أبو بكر بن العربي نهي عن قتله لأن العرب كانت تتشائم به وبصوته .

وقيل إنه أول طير صام عاشوراء انتهى .

وظاهر كلام القواعد أنه إنما نهي عن قتله لاحترامه ، وكذلك غيره مما ذكر الحديث وهو الظاهر ، ولكن النكت لا تتزاحم والله اعلم .
وذكر العلقمي حديثا يدل على النهي عن قتل الخفاش حيث قال (لا تقتلوا الضفدع فان نقيقتها تسبيح ، ولا تقتلوا الخفاش فانه لما خرب بيت المقدس قال يارب سلطني على البحر حتى أغرقهم) انتهى .
وذكر في الجامع الصغير حديثا اخر نهي عن قتل كل ذي روح إلا أن يؤذي .

* الباب السابع في فضائل رمضان *

المناسب تقديم هذا الباب على غيره من الأبواب المتقدمة كما فعل غيره والله اعلم .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي هريرة قال قال رسول ﷺ (من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، ولو علمتم ما في فضل رمضان لتمنيتم أن يكون سنة) .

قوله : (من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له) الرواية في القواعد والوضع (من صام رمضان وقامه إيماناً واحتساباً) .

وفي البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال (من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، ومن صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) وذكر ابن حجر روايات متعددة عن أحمد وغيره فيها زيادة (وما تأخر) .

قوله (إيماناً واحتساباً) قال ابن حجر نقل عن ابن المنير والأولى أن يكون منصوباً على الحال ، وقال غيره انتصب على أنه مفعول لأجله أو تمييز أو حال بأن المصدر في معنى اسم الفاعل أي مؤمناً محتسباً ، والمراد بالإيمان الاعتقاد بحق فريضة صومه ، وبالاحتساب طلب الثواب من الله تعالى .

وقال الخطابي (احتساباً) أي عزيمة وهو أن يصومه على معنى الرغبة في ثوابه ، طيبة نفسه بذلك غير مستثقل لصيامه ولا مستطيل لأيامه انتهى .

وقال العلقمي قال أبو البقاء وفي نصب إيماناً واحتساباً وجهان : أحدهما أنه مصدر في موضع الحال أي من صام مؤمناً محتسباً كقوله تعالى (يأتينك سعيًا) أي ساعيات والثاني أنه مفعول لأجله أي للإيمان

والاحتساب ، ونظيره في الوجهين (اعملوا آل داود شكرا) الخ .
ثم قال في حديث آخر يناسب رواية القواعد في الاستدلال على أن
قيام رمضان مرغّب فيه لفظه (من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم
من ذنبه) ما نصه قال في الفتح أي قام لياليه مصلياً .
والمراد من قيام الليل ما يحصل به مطلق القيام .
وذكر النووي أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح .
وأغرب الكرمانى فقال اتفقوا على أن المراد بقيام رمضان صلاة
التراويح .

قوله : (إيماناً أي تصديقاً بوعده الله الثواب عليه .
وقوله (احتساباً) طلباً للأجر لا لقصد آخر من رياء ونحوه الخ .
قوله (غفر له ما تقدم من ذنبه) قال ابن حجر (ما) اسم جنس
مضاف فيتناول جميع الذنوب إلا أنه مخصوص عند الجمهور .
وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الوضوء الخ ، ونقلت كلامه هناك
في باب فصائل الوضوء وما عليه من أن الحديث خاص بالصغائر بشرط
التوبة من الكبائر كما هو المذهب الحق ، فرمضان من مكفرات الصغائر
كالصلاة الخمس وصلاة الجمعة والوضوء والحج والعمرة واجتناب الكبائر
وغير ذلك والله أعلم .

قال ابن حجر في قوله (من ذنبه) قال الكرمانى كلمة (من) إما متعلقة
بقوله (غفر) أي غفر من ذنبه ما تقدم فهو منصوب المحل وهي مبينة لما تقدم
وهو مفعول لما لم يسم فاعله فيكون مرفوع المحل انتهى .
وانظر ما المراد بقوله (فيكون مرفوع المحل) ؟ هل المراد أنه لما كان
مبيناً لما لم يسم فاعله كان مرفوع المحل لأن البيان تابع للمبين وهو المتبادر
من كلامه ؟

المراد أنه مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف والجملة وقعت صلة

للموصول الذي حل محل من البيانية فإنهم قالوا علامة من البيانية صحة وقوع موصول موضعها إذا بينت معرفة نحو (فاجتنبوا الرجس من الأوثان) أي الذي هو الأوثان، وإذا بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة نحو (من أساور من ذهب) أي هي ذهب.

والظاهر المناسب للقواعد العربية أنه إن بين معرفة كان متعلقه حالا وإن بين نكرة كان صفة والله اعلم.

قوله (ولو علمتم ما في فضل رمضان لتمنيتم أن يكون سنة) هذه زيادة على ما في رواية بالقواعد والبخاري. ومن طريقه قال قال رسول الله ﷺ (لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك فارق عبدي شهوته وطعامه من أجلي فالصيام لي وأنا أجازي به).

قوله (لخلوف) قال ابن حجر بضم المعجمة واللام وسكون الواو بعدها قال عياض: هذه الرواية الصحيحة،

وبعض الشيوخ يقوله بفتح الخاء قاله الخطابي وهو خطأ. وحكى عن القاسبي الوجهين.

وبالغ النووي في شرح المذهب فقال لا يجوز فتح الخاء، واحتج غيره لذلك بأن المصادر التي جاءت على فعول بفتح أوله قليلة ذكرها سيبويه وغيره وليس هذا منها انتهى.

قوله (فم الصائم) قال ابن حجر فيه رد على من قال لا تثبت الميم في الفم عند الإضافة إلا في ضرورة الشعر لثبوته في هذا الحديث الصحيح وغيره انتهى.

قوله (أطيب عند الله من ريح المسك) قال ابن حجر اختلف في كون الخلوف أطيب عند الله من ريح المسك مع أنه سبحانه وتعالى متزه عن استطابة الروائح إذ ذاك من صفات الحيوان، ومع أنه يعلم الشيء وما هو

عليه على أوجه .

قال المازري هو مجاز لأنه جرت العادة بتقريب الروائح الطيبة منا استعير ذلك من الصوم لتقريبه من الله فالمعنى أنه أطيب عند الله من ريح المسك عندكم، أي يقرب إليه أكثر من تقريب المسك إليكم، وإلى ذلك أشار ابن عبد البر .

وقيل إن المراد ذلك في حق الملائكة وأنهم يستطيعون ريح الخلوف أكثر مما يستطيعون ريح المسك،

وقيل المعنى إن حكم الخلوف والمسك عند الله على ضد ما هو عندكم، وهذا قريب من الأول .

وقيل المراد أن صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك لاسيما بالإضافة إلى الخلوف حكاهما عياض .

وقال الداودي وجماعة معني الطيب على القبول والرضا فحصلنا على ست أجوبة .

وقد نقل القاضي حسين في تعليقه أن للطاعات يوم القيامة ريحا يفوح قال فرائحة الصيام فيها بين العبادات كالمسك .

ويؤيد الثلاثة الأخيرة قوله في رواية مسلم وأحمد والنسائي من طريق عطاء عن أبي صالح (أطيب عند الله يوم القيامة — إلى أن قال — وهذه المسألة إحدى المسائل التي تنازع فيها ابن عبد السلام وابن الصلاح . فذهب ابن عبد السلام إلى أن ذلك في الآخرة كما في دم الشهيد، واستدل بالرواية التي فيها يوم القيامة .

وذهب ابن الصلاح إلى أن ذلك في الدنيا واستدل بما تقدم الخ، يعني به قوله في فضل هذه الأمة في رمضان، فإن خلوف أفواههم حين يمسون أطيب عند الله من ريح المسك .

قال ابن حجر وجمهور العلماء ذهبوا الى ذلك .
فقال الخطابي طيبه عند الله رضاه به وثناؤه عليه .
وقال ابن عبد البر أركي عند الله وأقرب اليه ،
وقال البغوي معناه الشاء على الصيام والرضا بفعله ونحو ذلك إلى
آخره .

فحكى عن جماعة كثيرة من العلماء أنهم جزموا كلهم بأنه عبارة عن
الرضا والقبول .

وأما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلأنه يوم الجزاء ، وفيه يظهر
رحجان الخلف في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة
الكرهية طلبا حيث يؤمر باجتنابها فقيده يوم القيامة وأطلق في باقي الروايات
نظرا إلى أن أصل أفضليته ثابت في الدارين وهو كقوله (إن ربهم بهم يومئذ
الخبير) وهو خير بهم في كل يوم انتهى .

قال ابن حجر ويترتب على هذا الخلاف والمشهور في كراهة إزالة
هذا الخلف بالسلك ، إلى أن قال :

ويؤخذ من قوله (أطيب من ريح المسك) أن الخلف أعظم من دم
الشهادة ، شبه ريحه بريح المسك ، الخلف وصف بأنه أطيب ولا يلزم من
ذلك أن يكون الصيام أفضل من الشهادة لما لا يخفى .

ولعل سبب ذلك النظر إلى أصل كل منهما فإن أصل الخلف طاهر
وأصل الدم بخلافه ، فكان ما أصله طاهر أطيح ريحا انتهى .

قوله (فارق شهوته وطعامه من أجلي) الرواية في البخاري (ترك
طعامه وشرابه وشهوته من أجلي) وذكر فيه ابن حجر روايات متعددة
والمؤدي واحد .

قال في رواية البخاري والمراد بالشهوة في الحديث شهوة الجماع
لعطفها على الطعام والشراب .

ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص .
 ووقع في رواية الموطأ بتقديم الشهوة عليهما فيكون من الخاص بعد العام الخ .

ويستفاد من قوله (من أجلي) التنبيه على الجهة التي بها يستحق الصائم ذلك وهو الإخلاص الخاص به حتى لو كان ترك ما ذكر لغرض آخر كالتخمة لا يحصل للصائم الفضل المذكور، ولكن المدار في هذه الأشياء على الداعي القوي الذي يدور معه الفعل وجودا وعدما ولا شك أن من لم يعرض في خاطره شهوة شيء من الأشياء طول نهاره إلى أن يفطر ليس هو في الفضل كمن عرض له ذلك فجاهد نفسه في تركه قال له ابن حجر .
 قوله (فالصيام لي وأنا أجزي به) الفاء السببية أي سبب كونه لي أنه فارق شهوته لأجلي قاله ابن حجر وذكر أن في بعض الروايات (كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به) .
 واستشكل تخصيص الصيام بذلك مع أن الأعمال كلها له ، وهو الذي يجزي بها وأجيب بأجوبة .

منها أن الصوم لا يقع فيه الرياء كما يقع في غيره ويؤيد هذا التأويل قوله ﷺ (ليس في الصيام رياء) وذلك لأن الأعمال لا تكون إلا بالحركات إلا الصوم فإنما هو بالنية التي تخفى عن الناس ، ومعنى النفي في قوله (لا رياء في الصوم) أنه لا يدخله الرياء بفعله ، فدخل الرياء في الصوم إنما يقع من جهة الإخبار بخلاف بقية الأعمال فإن الرياء قد يدخلها لمجرد فعلها .

ومنها أن المراد بقوله (وأنا أجزي به) أنني أنفرد بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسناته وأما غيره من العبادات فقد اطلع عليها بعض الناس .
 وقال القرطبي : معناه أن الأعمال قد كشفت مقادير ثوابها للناس وأنها تضاعف من عشرة إلى سبعمائة إلى ما شاء الله إلا الصوم فإن الله

يثيب عليه بغير تقدير، وشهد لهذا السياق الرواية الأخرى (كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى ما شاء الله قال الله (إلا الصوم إنه لي وأنا أجزي به) أي أجزي عليه جزاء كثيرا من غير تعيين لمقداره، وهذا كقبوله تعالى (انما يوفي الصابرون أجرهم بغير حساب) والصابرون هم الصائمون قبي أكثر الاقوال .

ومنها (أن معنى قوله (الصوم لي) أنه أحب العبادات والمقدم عندي وشهد له ما روى أنه قال (عليك بالصوم فإنه لا مثل له) .

ومنها أن الإضافة إضافة تشريف كما يقال بيت الله وإن كانت البيوت كلها لله ، وذلك لأن الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله فلما تقرب الصائم إليه بما يوافق صفاته أضافه إليه .

ومنها إضافة خالص لله وليس للصائم ونفسه حظ .

ومنها أنه لم يعبد به غير الله تعالى فلم تعظم الكفار في عصر من الأعصار معبودا لهم بالصيام بخلاف الصلاة والصدقة والطواف ونحو ذلك .

ومنها أن جميع العبادات توفي منها مظالم العباد إلا الصيام ، روي ذلك البيهقي عن ابن عيينه قال إذا كان يوم القيامة يحاسب الله عبده ويؤدي ما عليه من المظالم من عمله حتى لا يبقى له إلا الصوم فيحمل الله ما بقي عليه من المظالم ويدخله بالصوم الجنة .

قال القرطبي كنت أستحسن هذا الجواب إلى أن فكرت في حديث المقاصصة فوجدت فيه ذكر الصوم في جملة الأعمال حيث قال (المفلس الذي يأتي يوم القيام بصلاة وصدقة وصيام ويأتي وقد شتم هذا وضرب هذا وأكل مال هذا الحديث فيؤخذ لهذا من حسناته ولهذا من حسناته فإن فنيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه اخذ من سيئاتهم فطرح عليه ثم

طرح في النار) وظاهره أن الصيام مشترك مع بقية الاعمال في ذلك انتهى .
قال ابن حجر إن ثبت قول ابن عيينة أمكن تخصيص الصيام من
ذلك وقد يستدل به بما رواه أحمد - إلى أن قال - كل العمل كفارة إلا الصوم
الصوم لي وأنا أجزي به .
إلى أن ذكر حديثاً آخر لفظه (قال ربك تبارك وتعالى (كل العمل
كفارة الا الصوم) إلى آخر ما أطال فيه .

ثم قال : واتفقوا على أن المراد بالصيام هنا صيام من سلم صيامه
من المعاصي قولاً وفعلًا ،
ونقل ابن العربي عن بعض الزهاد أنه مخصوص بصيام خواص
الخواص فقال : إن الصوم على أربعة أنواع :
صيام العوام وهو الصوم عن الأكل والشرب والجماع .
وصيام خواص العوام : وهو هذا مع اجتناب المحرمات من قول
وفعل .

وصيام الخواص وهو الصوم عن غير ذكر الله وعبادته .
وصيام خواص الخواص وهو الصوم عن غير الله فلا فطر لهم إلا يوم
لقائه وهذا مقام عال .

ولكن في حصر المراد من الحديث في هذا النوع نظراً لا يخفي ،
وأقرب الأجوبة التي ذكرتها إلى الصواب الأول والثاني ، إلى أن قال :
وسبب اختصاص الصوم بهذه المزية أمران :
أحدهما أن سائر العبادات مما يطلع العباد عليه والصوم سرين العبد
وبين الله تعالى يفعله خالصاً له ويعامله به طلباً للرضا وإلى ذلك أشار بقوله
(فانه لي) .

والآخر أن سائر الحسنات راجعة إلى صرف المال واستعمال البدن

والصوم يتضمن كسر النفس وتعريض البدن للنقصان ، وفيه الصبر على مضض الجوع والعطش وترك الشهوات ، وإلى ذلك الإشارة بقوله (يدع شهوته من أجلي) قال الطيبي : وبيان هذا أن قوله (يدع شهوته الخ) جملة مستأنفة وقعت موقع البيان لموجب الحكم المذكور الخ انتهى المراد من ابن حجر باختصار.

(أبو عبيدة عن جازيد بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال (لا إيمان لمن لا صلاة له - إلى قوله - بالكف عن محارم الله) . قوله : (لا إيمان لمن لا صلاة له) تقدم الكلام عليه في باب أدب الوضوء وفرضه .

قوله (ولا صوم إلا بالكف عن محارم الله) ظاهره شامل لكبيرة الفعل والترك كترك الصلاة مثلاً ، وقد تقدم الكلام عليه في باب ما يفطر الصائم .

(ومن طريق أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (الصوم جنة فإذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل ، وإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل إني صائم) .

قوله : (الصوم جنة) ذكر ابن حجر فيه روايات متعددة فيها زيادة مبينة للمراد .

منها (الصيام جنة كجنة أحدكم من القتال)

ومنها (جنة وحصن حصين من النار) .

ومنها (الصيام جنة ما لم يخرقها بالغيبة) .

قال ابن حجر واللجنة بضم الجيم الوقاية والستر .

وقد تبين بهذه الروايات متعلق هذا الستر وأنه من النار ، إلى أن

قال :

يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك وإنما المعنى إذا جاءه متعرضاً لمقاتلته أو مشاقمته كأن بدأه بقتل أو شتم اقتضت العادة أن يكافئه عليه ، فالمراد بالمفاعلة إرادة غير الصائم ذلك من الصائم .
وأما صاحب النهاية فقال : معنى كونه جنة أي يقي صاحبه ما يؤذيه من الشهوات .

وقال القرطبي (جنة) أي ستره يعني بحسب مشروعيته فينبغي للصائم أن يصونه مما يفسده وينقص ثوابه ، وإليه الإشارة بقوله (فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث) ، إلى أن قال :
وقال عياض في الإكمال معناه ستره من الأثام أو من النار أو من جميع ذلك وبالأخير جزم النووي .

وقال ابن حجر العريبي : إنما كان الصوم جنة من النار لأنه إمساك عن الشهوات والنار محفوفة بالشهوات .
والحاصل أنه إذا كف نفسه عن الشهوات في الدنيا كان ذلك ساتراً له من النار في الآخرة الخ .

قوله (فلا يرفث) قال ابن حجر ويرفث بالضم والكسر ، ويحوز في ماضيه التثليث ، والمراد بالرفث وهو بفتح الراء والفاء ثم المثلثة الكلام الفاحش ، وهو يطلق على هذا وعلى الجماع وعلى مقدماته وعلى ذكره مع النساء أو مطلقاً .

ويحتمل أن يكون كما هو أعم منها انتهى .
قوله (ولا يجهل) قال ابن حجر أي لا يفعل شيئاً من أفعال الجهل كالصياح والسفه ونحو ذلك الخ وذكر رواية (فلا يرفث ولا يجادل) .
قال القرطبي لا يفهم من هذا أن غير الصوم يباح فيه ما ذكر وإنها المراد أن المنع من ذلك يجال بال الصوم انتهى .

قوله (وإن امرؤ) قال ابن حجر بتخفيف النون (قاتله أو شاتمته) ذكر ابن حجر فيه روايات .

منها فإن سابه أحد أو قاتله .

ومنها وإن شتمه إنسان فلا يكلمه .

ومنها فإن سابه أحد أو ماراه يعني جادله .

ومنها فإن سابه أحد فقل إني صائم وإن كنت قائما فاجلس .

ومنها فإن جهل على أحدكم جاهل وهو صائم .

ومنها وإن امرؤ جهل عليه فلا يشتمه ولا يسبه .

ثم قال واتفقت الروايات كلها على أنه يقول (إني صائم) فمنهم من ذكرها مرتين ، ومنهم من اقتصر على واحدة واختلف في المراد بقوله (فليقل إني صائم) هل يخاطب بها الذي يكلمه فذلك ، أو يقولها في نفسه .

وبالثاني جزم المتولي ونقله الرافعي عن الأئمة .

ورجح النووي الأول في الأذكار.

وقال في شرح المذهب كل منها حسن ، والقول باللسان أقوى ولو جمعها لكان حسنا — إلى أن قال —

وقال الروياني إن كان رمضان فليقل بلسانه وإن كان غيره فليقله في

نفسه .

وإدعى ابن العربي أن موضع الخلاف في التطوع وأما في الفرض فيقله بلسانه قطعاً .

وأما تكرير قوله إني صائم فليتأكد الانزجار منه أو ممن يخاطبه بذلك ،

ونقل الزركشي أن المراد بقوله (فليقل إني صائم مرتين) يقوله مرة

بقلبه ومرة بلسانه فيستفيد بقوله بقلبه كف لسانه عن خصمه ، ويقول

بلسانه كف خصمه عنه .

وتعقب بأن القول حقيقة باللسان .

وأجيب بأنه لا يمنع المجاز ، الى أن قال :

ولا يمكن حمل قاتله أو شاتمته على المفاعلة لأن الصائم مأمور بأن يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك منه ، وإنما المعنى إذا جاءه متعرضا لمقاتلته أو مشاتمته كأن بدأه بقتل أو شتم إقتضت العادة أن يكافيه عليه ، فالمراد بالمفاعلة إرادة غير الصائم ذلك من الصائم .

وقد تطلق المفاعلة على النهي لها ولو وقع الفعل من واحد .

وقد تقع المفاعلة بفعل الواحد كما يقال عالج الأمر وعافاه الله .

وأبعد من حمله على ظاهره فقال : المراد إن بدت من الصائم مقابلة الشتم يشتم على مقتضى الطبع فينزجر عن ذلك ويقول (إني صائم) .

ومما يبعده قوله في الرواية الماضية (فإن شتمه) والله أعلم .

وفائدة قوله (إني صائم) أنه يمكن أن يكف عنه بذلك ، فإن أصر دفعه بالأخف فالأخف كالصائت هذا فيمن يروم مقابله حقيقة .

فإن كان المراد بقوله (قاتله) شاتمته فالمراد من الحديث أنه لا يعامله بمثل عمله بل يقتصر على قوله (إني صائم) والله أعلم . تم كتاب الصوم بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه . ويتلوه كتاب الزكاة فنسأل الله العون والتوفيق لما يحبه ويرضاه بجاه سيد المرسلين آمين .

كتاب الزكاة والصدقة

اعلم أن الزكاة قد تأخر فرضها عن فرض الصوم ولذلك أخرها المصنف رحمه الله وإنما قدمها صاحب الإيضاح وصاحب القواعد رحمهما الله لأنها قرنت في كتاب الله بالصلاة، وتقدم الخلاف في وقت فريضتها في أول كتاب الصوم.

وهي كما قال بعضهم لغة التطهير والإصلاح وغيرهما وشرعا اسم لما يخرج من مال أو بدن على وجه مخصوص لطائفة مخصوصة بالنية. وهي مأخوذة من زكا الزرع إذا نما فإن إخراجها يستجلب بركة في المال، وللنفس فضيلة الكرم.

أو من الزكاة بمعنى الطهارة فإنها تطهر المال من الخبث، والنفس من البخل.

ولها في الشرع أسماء الزكاة والصدقة والنفقة والماعون والحق والعفو كما هو ظاهر من كتاب الله تعالى .

وقال ابن حجر الزكاة في اللغة النماء يقال زكا الزرع إذا نما ويرد أيضا بمعنى التطهير وشرعا بالاعتبارين معا .

أما الأول فإن إخراجها سبب للنماء في المال، وبمعنى أن الأجر يكثر بسببها، أو بمعنى أن متعلقها الأموال ذات النماء كالتيجارة والزراعة، ودليل الأول (ما نقص مال من صدقة) ولأنها يضاعف ثوابها كما جاء (إن الله يربي الصدقة) .

وأما الثاني فلأنها مطهرة للنفس من رذيلة البخل وتطهير من الذنوب.

وهي الركن الثالث من الأركان التي بني الإسلام عليها كما تقدم في كتاب الإيمان .

وقال ابن العربي تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة المندوبة والنفقة والحق والعفو وتعريفها في الشرع (إعطاء جزء من النصاب الحولي إلى فقير ونحوه غير هاشمي ولا مطلبى) .

ثم لها ركن وهو الإخلاص ، وشرط هو السبب وهو ملك النصاب الحولي ، وشرط من تجب عليه وهو العقل والبلوغ والحرية ، ولها حكم هو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الآخرة ، وحكمة وهي التطهر من الأدناس ورفع الدرجة واسترقاق الأحرار انتهى . يعني كلام ابن العربي .

قال ابن حجر وهو جيد لكن في شرط من تجب عليه اختلاف الخ ، يعني لأنهم اختلفوا في المجنون والصبي والعبد ، وهذا الخلاف مبني على الخلاف في أنها حق لله أو حق للفقراء ، فمن قال إنها حق لله قال لا تجب على الصبي والمجنون ، ومن قال إنها حق للفقراء قال بوجوبها في ما لهما وهو المأخوذ به عندنا ، ويخاطب الولي بإخراجها وأما العبد فزكاة ماله عندنا على سيده . لأن ماله لسيده لقوله ﷺ (فما له للبائع إلا أن يشترطه المبتاع) ، وعند مالك لا زكاة فيه أصلاً لأن من ملك أن يملك لا يعد مالكا ، وليس هذا محلاً لبيان ذلك لكن جرننا إليه قول ابن حجر (لكن في شرط من تجب عليه اختلاف) .

وأما قول ابن العربي (من النصاب الحولي) فالظاهر أنه أراد به ما يشمل زكاة الحبوب باعتبار أن الحب لا يزكي إلا مرة واحدة في الحول ، فحب كل حول يزكي مرة واحدة ، وظاهر قوله (واسترقاق الأحرار) يدل على أن المنية في الزكاة للدافع ، وظاهر كلام صاحب القناطر رحمه الله يدل

على أن المنة فيها إنما هي للقابل لها ، وينبغي للدافع لها أن يستحضر ذلك فليراجع فإنه قد أطال فيه والله أعلم .

قال ابن حجر والزكاة أمر مقطوع به في الشرع يستغنى عن تكلف الاحتجاج به ، وإنما وقع الاختلاف في بعض فروعه إلخ ، أقول ولذلك ترك المصنف رحمه الله الاستدلال على وجوبه والله أعلم .

* الباب الأول في النصاب *

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ فيما سقت السماء والعيون العشر ، وما سقي الدوالي والغرب نصف العشر) .

قوله (فيما سقت السماء والعيون العشر) يعني بعد بلوغ النصاب لقوله عليه السلام (ليس في ما دون خمسة أوساق صدقة) كما سيأتي ، وهو قول الجمهور خلافا لأبي حنيفة مستدلا بعموم قوله عليه السلام (فيما سقت السماء الخ) .

قال صاحب الإيضاح رحمه الله : والقول ما قاله أصحابنا لأن قوله عليه السلام (فيما سقت السماء والعيون العشر) عام ، وقوله عليه السلام (ليس فيما دون خمسة أوساق صدقة) خاص ، والعام يبتني على الخاص ، ورد قبله أو بعده كما قال عليه السلام (في الرقة ربع العشر) ثم قال (ليس فيما دون خمس أواق صدقة) .

والنصاب في الذهب والفضة متفق عليه فوجب أن يكون كذلك في الحبوب ، غير أن أبا حنيفة يرى أن العام والخاص يتعارضان وينسخ العام بالخاص والخاص بالعام عنده والقول الأول أصح الخ .

تنبيه : اعلم أن العمومين إذا وردا ولم يمكن الجمع بينهما فإن علم التاريخ فالتأخر منهما ناسخ ، وإن جهل التاريخ طلبنا الدليل المرجح من خارج ، وإن لم نجد اخترنا إذا لا سبيل إلى إسقاطهما ولا إلى العمل بهما ، والترجيح من غير مرجح تحكم فلم يبق إلا التخيير ، وإذا تعارضا عام وخاص فإن تأخر العام على الخاص كان الحكم الخاص مخصصا للعام ، وإن كان الخاص متأخرا عن العام فإن تأخر عن العمل بالعام كان ناسخا له

بالنسبة إلى ما تعارضاً فيه ، وإنما كان ناسخاً له لئلا يلزم تأخر البيان عن وقت الحاجة ، وإلا كان مخصصاً له . هذا حاصل ما ذكره القوم .

وظاهر كلام صاحب الإيضاح رحمه الله في أول كتابه أن الحديثين إذا تعارضاً ولم يمكن الجمع وجهل التاريخ تساقطاً ورجعنا إلى الأصل ، وقد يقال : الرجوع إلى الأصل من مرجحات الموافق للأصل والله أعلم .

قوله (وما سقى بالدوالي) هكذا في غالب نسخ المسند ، وكذلك في القواعد والإيضاح ، والظاهر أنها جمع دالية على وزن عالية ، قال في الصحاح والدالية المنجبون تديرها البقرة ، والناعورة يديرها الماء فإنها من قبيل ما فيه العشر والله أعلم .

وفي بعض النسخ (بالدلو) والمتقدمة أولى لأن هذه يغني عنها قوله (والغرب) ، ولفظ الحديث في ابن وصاف (فيما سقت السماء والأنهار العشر ، وما سقى بالدلاء فنصف العشر) ، ولفظه في القواعد (بالدوالي) والتواضع في الإيضاح (بالدوالي والغروب) وفي البخاري (وما سقى بالنضح نصف العشر) والمؤدي في الجميع واحد والله أعلم .

قوله (والغرب) قال ابن وصاف هو الدلو الكبير ، والغرب يؤنث ويذكر ، والغرب أيضاً الحد ، وغرب كل شيء حده ، يقول القائل أمسك عني غربك أي أمسك عني حدك وشرك ، وغرب السيف حده انتهى . وقال في الصحاح والغرب أيضاً الدلو العظيمة الخ .

تنبيه : اعلم أنهم اختلفوا فيما سقى بالمعاجة والغيث مثلاً : قال بعضهم : يزكى على ما أسس ، وقال بعضهم : على ما أدرك ، وقال بعضهم : بالمقاسمة بأن ينظر ما كان من ذلك بالمعاجة هل يبلغ النصف أو أكثر أو أقل فيخرج منه نصف العشر ، وما كان بغير المعاجة لم يبلغ فيخرج

منه العشر، قال في الإيضاح وهذا القول عندي أحسن لما فيه من الاحتياط، وكذلك إن كانت هذه الأنواع للشركاء بعضهم يسقيها بالمعالجة وبعضهم يسقيها بالعيون على ما قدمنا والله أعلم انتهى .

قال ابن حجر فان وجد ما يسقي بهما فظاهره أنه يجب فيه ثلاثة أرباع العشر إذا تساوى ذلك وهو قول أهل العلم، قال ابن قدامة لا نعلم فيه خلافاً، وإن كان أحدهما أكثر كان حكم الأقل تبعاً للأكثر نص عليه أحمد، وهو قول الثوري وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي، والثاني يؤخذ بالقسط — إلى أن قال — وعن ابن القاسم صاحب مالك العبرة بما تم به الزرع وانتهى ولو كان أقل الخ .

ومن طريقه عليه السلام قال (ليس فيما دون خمس أواق صدقة، والأوقية أربعون درهماً، وليس فيما دون عشرين مثقالاً صدقة، وليس فيما دون خمسة ذود صدقة يعني خمسة أبعرة، وليس فيما دون أربعين شاة صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) .

قوله (خمس أواق) بهمزة مفتوحة من غير مد على وزن مفاعل منقوصا كجوار، أو بياء مشددة على وزن مفاعيل جمع أوقية بهمزة مضمومة بعدها واو ساكنة وقاف مكسورة وياء مشددة بوزن أثفية .

قال في الصحاح : والأوقية في الحديث أربعون درهماً، وكذلك فيما مضى ، فأما اليوم فيما يتعارفه الناس ويقدر عليه الأطباء فالأوقية عندهم وزن عشرة دراهم وخمسة أسباع درهم وهو استار وثلاثا استار، والجمع الأواقي مثل أثفية وأثافي وإن شئت خففت الياء في الجمع الخ .

والمراد من الأوقية في الحديث المعنى الأول كما بينه المصنف رحمه الله فيكون نصاب الفضة مائتي درهم، والدرهم قيراطان، والقيراط ثلاثون حبة من شعير متوسط مقطوع الذنبيين، فاذا حال الحول عليها ففيها خمسة

دراهم ثم لا شيء في الزيادة عندنا حتى تبلغ أربعين درهما، ثم فيها درهم، وذهب كثير من مخالفينا إلى أنه يخرج من ذلك ربع العشر قلت الزيادة أو كثرت والله أعلم.

قوله (ليس فيما دون عشرين مثقالا صدقة) يعني في غير المسكك، ومثلها عشرون دينارا في المسكك.

قال في الإيضاح والمثقال عندهم وزن ثلاثة قراريط من الفضة، والقيراط وزن ثلاثين حبة من الشعير، وهذا في غير المسكك من التبر، وأما المسكك فإن وزن الدينار عندهم أربع وثمانون حبة ونقصت منه ست حبات بالنار، وفي كلام الوضع ما يخالف هذا حيث قال: والمثقال ثلاثة قراريط، والقيراط ثلاثون حبة والدينار أربعة وعشرون قيراطا والقيراط أربع حبات الخ.

والحاصل أن قيراط الفضة وزنه ثلاثون حبة، وقيراط الذهب وزنه أربع حبات، وفي كلامه رحمه الله إشكال لأنه يقضي أن الدينار أكبر من المثقال لأنه جعل الدينار ستا وتسعين حبة والمثقال تسعين حبة، والظاهر ما عليه كلام الإيضاح فإن النار تاكل الوسخ فينقص الدينار عن المثقال والله أعلم. ثم لا شيء في الزيادة عندنا أيضا حتى تبلغ أربعة دنانير أو أربعة مثاقيل فيكون فيها ربع العشر كما هو معلوم.

قوله (وليس فيما دون خمس ذود صدقة) قال بعض من تكلم على هذا الحديث الرواية المشهورة (خمس ذود) بإضافة ذود إلى خمس، وروي تنوين خمس فيكون (ذود) بدلا منه، حكاه ابن عبد البر والقاضي وغيرهما، والمعروف الأول ونقله ابن عبد البر والقاضي عن الجمهور.

قال أهل اللغة: الذود وهو بفتح الذال المعجمة من الثلاثة إلى العشرة لا واحد له من لفظه، وإنما يقال في الواحد بعير، وكذلك النفر والرهط

والقوم والنساء وأشباه هذه الألفاظ لا واحد لها من لفظها، وقولهم خمس ذود كقولهم خمسة أبخرة وخمسة جمال وخمس نوق وخمس نسوة، قال السيوطي: يقال ثلاثة ذود لأن الذود مؤنث انتهى.

وقوله (بإضافة ذود إلى خمس) الظاهر أن في العبارة قلبا والأصل بإضافة خمس إلى ذود، ويجوز إبقاؤه على ظاهره لأن منهم من يسمي الأول من المتضايقين مضافا إليه والثاني مضافا، وقيل يطلق كل منهما على الآخر، وقد وقع الإجماع على أن في خمس من الإبل شاة، وفي عشر شاتين، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين بنت مخاض، فإن لم توجد فابن لبون ذكر إلى خمس وثلاثين، فإذا زادت واحدة ففيها بنت لبون إلى خمس وأربعين، فإذا زادت ففيها حقة طروقة الفحل إلى ستين، فإذا زادت ففيها جذعة إلى خمس وسبعين، فإذا زادت واحدة ففيها بنتا لبون إلى تسعين، فإذا زادت واحدة ففيها حقتان طروقتا الفحل إلى عشرين ومائة، فإذا زادت تغير الحكم وكان في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة، ولا شيء في الشنق وعلى الصحيح وهو ما بين الفريضتين، وإنما تجب الزكاة عندنا في الإبل إذا كانت سائمة لما ورد عنه عليه السلام أنه قال (لا زكاة في الإبل الجارة) كما سيأتي والله أعلم.

قوله (وليس فيما دون أربعين شاة صدقة) يعني فإذا بلغت أربعين شاة إلى مائة وعشرين، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى أن تبلغ مائتين، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه، ثم لا شيء في الزيادة حتى تبلغ أربعمائة فيكون في كل مائة شاة، ويستتم الشريك النصاب بنصيب شريكه في الإبل والبقر والغنم ويؤدي كل واحد منهما على قدر حصته، ويضم المعز إلى الضأن إجماعا ويؤخذ من كل منهما على قدر على الأصح، ويعد في النصاب الكبير والصغير ولو حمله الراعي عند بعضهم، ولا يعطى إلا

المسنة السالمة من العيوب ، ولو كانت كلها مهازيل أو ذوات عيب أو خرفانا على ما نسبته في القواعد لأصحابنا .

وقيل (زكاة المال منه) وهو الذي يميل إليه صاحب الإيضاح رحمه الله حيث قال : وقال آخرون يجوز أن يعطي على غنمه منها ، وهذا القول كما قدمنا أقوى في باب القياس والذي قدمه هو قوله في الخرفان ، وقال بعض : جائز أن يعطي على الخرفان خروفاً إن لم يكن له غيرها ، وهذا القول أقوى في باب القياس لأن زكاة المال منه انتهى .

واختلفوا أيضاً في الغنم هل تجب فيها الزكاة مطلقاً لعموم قوله عليه السلام (في الأربعين شاة) أو لا تجب إلا في سائمة الغنم الزكاة؟ وظاهر كلام صاحب الإيضاح رحمه الله يدل على أن المختار وجوب الزكاة في السائمة وغيرها من الغنم دون الإبل حيث قال بعد ذكر سبب الخلاف : والعموم أقوى من دليل الخطاب ، وكذلك في الإبل لقوله عليه السلام (ليس فيما دون خمس ذود صدقة) غير أنه قد ورد في الإبل إسقاط الزكاة عن غير السائمة تصريحاً بالخ .

قوله (وليس فيما دون خمسة أوساق صدقة) الأوساق جمع وسق بفتح الواو وكسرها والفتح أفصح ، ويجمع على أوساق وأوسق ، وهو في الأصل مصدر بمعنى الجمع ومنه قوله تعالى (والليل وما وسق) أي جمع .

والوسق ستون صاعاً والصاع أربعة أمداد ، والمد رطل وثلاث عند الجمهور ، قال في القواعد وزيادة يسيرة بالبغداد ، وبه قال أهل الحجازي وذهب أبو حنيفة إلى أن المد رطلان الخ ، وفي كتب قومنا الرطل مائة وثمانية وعشرون درهماً مكياً ، كل درهم خمسون وخمسة حبة من مطلق الشعير المتوسط لا من ممتلكته ولا من مضاميره مقطوع من طرفيه ما امتد خارجاً عن خلقة .

وفي بعض كتب الشافعية أيضا، والنصاب خمسة أوسق ، وهي بالوزن ألف وستمائة رطل بغدادى وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم على الأصح عند النووي ، وبالكيل ستة أراذب وربع أراذب بالمصري الخ ،

لكن كلام صاحب الوضع رحمه الله يدل على أن النصاب أكثر من هذا حيث قال : والمد رطل وثلث ، والرطل خمس عشرة أوقية ، والأوقية عشرة دراهم ، والدرهم قيراطان ، والقيراط ثلاثون حبة ، قال في الإيضاح (من الشعير) ، فعلى كلام صاحب الوضع يكون الرطل مائة وخمسين درهما فعلى هذا يتفاوت الحال في كل رطل بأحد وعشرين درهما وثلاثة أسباع درهم ، في كل درهم تسع حبات وثلاثة أخماس حبات ، فعلى كلام صاحب الوضع رحمه الله لا يجب الزكاة بميزان أهل بلادنا حتى تصل الحبوب خمسة عشر قنطارا ، وذلك لأن خمسة أوساق فيها ألف وستمائة رطل ، لكن رطل أهل بلادنا فيه ست عشرة أوقية ، ففي كل رطل أوقية فيتحصل من الأواقي الزائدة مائة رطل ، فيكون في خمسة عشر قنطارا ألف وستمائة رطل على كلام صاحب الوضع من أن الرطل خمس عشرة أوقية ، وهذا كله إذا كان درهم بلادنا فيه ستون حبة من الشعير فليحرر ، فإن كانت زنته أكثر من ستين حبة فهو كبير والنصاب أنقص مما ذكر ، وإن كانت زنته أنقص من ستين فهو صغير ، والنصاب أكثر مما ذكرنا .

والذي عندي في غالب الظن انه حرر فوجد ستين حبة ، وهذا أمر سهل إلا أنه لم تحضر الآلة وقت الكتابة ، وعلى هذا فالنصاب بكيل أهل بلادنا على ما تحرر سبع عشرة وربة ونصف صاع ، وذلك لأن صاع النبي ﷺ فيه ثمانية وثلاثة أخماس ثمانية ، فالوسق بكيل أهل الجزيرة عام سبعين وألف فيه ستة وتسعون ثمانية عنها ثلاث وبيات وصاع ونصف فتحصل في جملة الأوساق سبع عشرة وربة ونصف صاع على ما تحرر عندي والله اعلم

بحقيقة الحال .

تنبيه اعلم أنهم اختلفوا في تحقيق النصاب هل هو للتحديد وهو الأصح عند الشافعية ، أوللتقريب وهو مذهب مالك ، فعلى الأول إذا نقص ولو يسيرا ضر كالرطل والرطلين ، وقال النووي في شرح مسلم إنه للتقريب كالقلتين فلا يضر نقص يسير كالرطل ورطلين ، وقيل خمسة والاعتبار بالكيل لا بالوزن والله اعلم ، وكلام الإيضاح يشعر نصه (هكذا نقل أصحاب الحديث عن النبي ﷺ أو عن بعض الصحابة) ففي هذا دليل على أنه إذا نقص الكيل عن خمسة أوساق قليلا أو كثيرا فإنه ليس فيه صدقة ، وقال بعض أهل العلم النقصان في ذلك نصف صاع أو ربع صاع على قول بعض ، وهذا يشبه أن يكون عندهم استحسانا رحمهم الله الخ . (أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة أم المؤمنين قالت : سن رسول الله ﷺ زكاة الفطر على الحر والعبد والذكر والأنثى والصغير والكبير صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو بر أو شعير أو من أقط) .

قوله (سن رسول الله ﷺ زكاة الفطر) الخ ظاهر هذا الحديث يدل على ما ذهب إليه أصحابنا المغاربة ، والحاصل أن في زكاة الفطر ثلاثة أقوال . أحدهما أنها فرض باق وإليه ذهب أصحابنا العثمانيون . والثاني أنها فرض منسوخ . والثالث أنها سنة باقية .

قال في القواعد وذهب أصحابنا من أهل الجبل وأهل المغرب إلى أنها سنة والأخذ بها فضيلة وتركها ليس بخطيئة .

قوله (على الحر) أما إذا كان غنيا فبالاتفاق ، وأما إذا كان فقيرا ففيه اختلاف ، وظاهر كلام الإيضاح أنه لا يطالب بها إلا الغني حيث

قال (واما من تجب عليه فإنها تجب على الغني على قدر اختلافهم في حد الغنى كما قدمنا) والدليل ما روي أنه قال عليه السلام (لا صدقة إلا عن ظهر غني)، وما روي أنه قال عليه السلام (في صدقة الفطر صاعا مما تأكلون يعطيها الغني ويأخذها الفقير) انتهى ، وذكر في القواعد أنه قول أصحاب الرأي .

قوله (والعبد) يعني والمخاطب بها سيد. لقوله عليه السلام في زكاة الفطر (يعطيها الرجل عن نفسه وعن من يعوله) وهذا متفق عليه إذا كان موحدًا . وأما إذا كان مشركا ففيه خلاف : قال في القواعد وسبب الخلاف هو تنازعهم في الزيادة الواردة في الحديث وهو قوله (على كل صغير وكبير من المسلمين) ولم يبين رحمه الله ما هو المذهب فيه ، وكأنه قيل بهما في المذهب معا ولم يترجح عنده أحدهما على الآخر، لكن جعله سبب الخلاف الزيادة الواردة في الحديث يقتضي ترجيح عدم الزكاة فيه لأن الزيادة في الحديث من الثقة مقبولة .

والذي جزم به في الايضاح أولا أنه لا فرق في ذلك بين الموحدين والمشركين لعموم قوله عليه السلام (يعطيها الرجل عن نفسه وعن من يعول) لكن لا تعارض عندنا بين العام والخاص فيخص عموم قوله (وعن من يعول) بقوله في هذه الزيادة (من المسلمين) وهو الذي مال إليه صاحب الايضاح آخرًا حيث قال : فهذا الحديث يدل على أنه لا تلزمه زكاة عبده المشركين ولا نسائه المشركات وكذلك قال بعضهم الخ .

ولقائل أن يقول : قوله (من المسلمين) قيد جرى مجرى الغالب فلا مفهوم له كقوله تعالى (وربائبكم اللاتي في حجوركم) والله اعلم . واختلفوا أيضا في عبدة التجارة والذي جزم به في الوضع أنه ليس عليه من فطرته شيء يعني لأنه لا يجتمع في مال واحد زكاتان كما قال في

الإيضاح والله أعلم .
 قوله (والأثنى) أعلم أنهم اختلفوا في الزوجة هل زكاتها على زوجها أو على نفسها .
 أستدل من قال بأنها على زوجها بعموم قوله عليه السلام (يعطيها الرجل عن نفسه وعن من يعوله) .

قال في الإيضاح وقال آخرون لم تلزمه فطرة الزوجة كما لا يجب عليه شيء من ديونها، وصدقة الفطري من ديونها، ومن حجة أصحاب هذا الرأي أيضا أن فرض الصدقة كان عليها فالفرض لا ينتقل عنها بتزويجها ومن حجتها أيضا أن الموضع ممن يجب على الزوج مئونها في وقت رضاعها ولا تجب عليه فطرتها باتفاق الأمة ، وكذلك المطلقة الحامل تلزمه مئونها ولا تجب عليه صدقة الفطر عنها .

والحجة لأصحاب القول الأول أن المطلقة الحامل والموضع كالأجيرين والزوجة ليست كذلك والله أعلم انتهى ، وجزم في الوضع بهذا القول حيث قال يخرجها الرجل عن من يعول الخ، وهو الذي جرى به العمل في زماننا والله أعلم .

قوله (والصغير والكبير) أما الصغير فيخاطب بها من تلزمه نفقته وهل يخرجها من ماله مطلقا وهو ظاهر إطلاق الوضع والإيضاح ، قال في الإيضاح وعن من يموله ممن تلزمه نفقته مثل أولاده الأطفال الخ ، أولا يخرجها من ماله إلا إذا لم يكن للطفل مال ، وهو ظاهر كلام القواعد حيث قال وأتفقوا على أنها تجب على المرء في نفسه ، وأنها زكاة بدن لا زكاة مال ، وأنها تجب عليه في أولاده الصغار إذا لم يكن لهم مال الخ .

وفي حكايته رحمه الله الاتفاق على الوجوب تأمل مع ما تقدم عن

أصحابنا المغاربة اللهم إلا أن يقال المراد بوجوبها مطلقا إخراجها وهو ماش على ما ذهب إليه المشاركة والله أعلم .

وأما الكبير الذكر فيخاطب بها في نفسه على ظاهر كلام الإيضاح والقواعد رحمه الله ولو كان تحت أبيه ، أعني أنه لا يجزيه لأنه لا تجب عليه نفقته ، وأما عن ظاهر كلام الوضع فيخاطب بها أبوه حيث لم يجزه قال : وكل من جاز من أولاده البلوغ فليس عليه منه شيء وأما البنات فيخاطب بركاتهن أبوهن ما لم يجلبهن أزواجهن ، قال في الإيضاح وبناته البالغات ولو تزوجن ما لم يجلبهن أزواجهن ينبغي أن يزيد أو يؤمروا بجلبهن قياسا على النفقة والله أعلم .

قوله (صاعا من تمر الخ) تقدم أن صاع النبي ﷺ أربعة أمداد ، وأن المد رطل وثلاث عند الجمهور ، وأنه بكيل جربة الا أن فيه ثمنية وثلاثة أخماس ثمينة يعطيها الإنسان عند أصحابنا من جل قوته وكثرة عيشه من قمح أو شعير أو برأ أو ذرة أو زبيب أو لحم أو لبن أو بقل أو غير ذلك مما يأكله ما خلا بقول الصحراء لأن الأغنياء والفقراء في ذلك سواء .

قال في الإيضاح ويعطي من اللبن صاحبه حين يحلبه بكيل ، ويعطي صاحب البقل من البقل منقطعا بكيل ، وكذلك صاحب اللحم يعطيه منقطعا وينزع عظامه الخ .

وقال في القواعد : وقال آخرون إنها تخرج من البر أو الشعير أو التمر أو الزبيب أو الأقط وأنه مخير في إخراج أيها شاء الخ .

وظاهر هذا الحديث يدل على ما ذهبوا إليه وأما أصحابنا فقد استدلوا بقوله ﷺ (صاعا مما تأكلون) ، وأما الاقتصار في هذا الحديث على ما ذكر فلأنه اعتبر غالب قوت الإنسان والله أعلم .

ولا تعطى زكاة إنسان واحد من جنسين ، ولا تعطى إلا للمتولي عند

أصحابنا، قال في الإيضاح لأنها زكاة ولا يأخذها الغني مثل الزكاة. وتجب بطلوع الفجر من يوم الفطر وقيل بغروب الشمس من آخر يوم من رمضان.

قال في الإيضاح وقد أجاز أصحابنا تعجيلها في شهر رمضان قياساً على تعجيل زكاة الأموال - إلى أن قال - وأفضل إخراجها يوم الفطر قبل الصلاة، ثم قال وإن أخرجها بعد الصلاة أجزأ عنه ذلك، وقيل هي فطرة حتى ينسلخ الشهر، ثم قال وقال قوم هي فطرة من يوم الفطر إلى يوم الأضحى الخ.

وذكر في القواعد أن هذا هو المذهب، قال في الإيضاح وبعض أجاز له أن يعطي قيمة الصاع من الذهب والفضة كما قدمنا قبل هذا في الزكاة. قوله (أو من أقط) الأقط شيء يتخذ من اللبن ويحفف وهو بكسر القاف وربما تسكن في الشعر وتنقل حركة القاف إلى ما قبلها، وأظن أنه قد تقدم الكلام عليه والله أعلم.

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسوا الله ﷺ: (جرح العجاء جبار، والبير جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس).

قوله (جرح العجاء جبار) لفظه في الجامع (العجاء جرحها جبار) قال العلقمي العجاء بفتح المهملة وسكون الجيم وبالمدة تأنيث أعجم وهو البهيمة، ويقال أيضاً لكل حيوان غير الإنسان، ويقال أيضاً لمن لا يفصح، والمراد هنا الأول، وإنما سميت البهيمة عجماء لأنها لا تتكلم - إلى أن قال - الجرح هنا بفتح الجيم على المصدر لا غير قاله الأزهري، فأما الجرح بالضم فهو الاسم، والمراد بجرحها ما يحصل بالواقع فيها من الجراحة، وليست الجراحة مخصوصة بذلك بل كل الالتافيات ملحقة بها،

قال عياض وإنما عبر بالجرح لأنه الأغلب أو هو مثال نبه به على ما عداه .
 قوله (جبار) قال العلقمي بضم الجيم وتخفيف الموحدة هو الهدر الذي
 لا شيء فيه ، والمراد الدابة المرسلة في رعيها أو المنفلتة من صاحبها انتهى .
 وقال في الديوان : وأما الدابة فلا يلزمه ما عملت في هروبا الخ . فذكر
 الحديث .

وقال في القواعد : وأما البهائم فإنه إن ضيع لزمه الضمان قليلا كان أو
 كثيرا ، وقيل مقدار الرقاب ، وإن لم يضيع فلا ضمان عليه إذا أوثقها بما يوثق
 به مثلها فانفلتت ولم يقدر عليها انتهى .
 وكلام القواعد أخص من كلام الديوان والله أعلم .

قوله (والبير جبار) قال العلقمي (البير) بكسر الموحدة ثم ياء ساكنة
 مهموز ويجوز تسهيلها وهي مؤنثة ، وقد تذكر على معنى القليب والطوي ،
 قال أبو عبيد : المراد بالبير هنا العادية القديمة التي لا يعلم لها مالك تكون
 في البادية ويقع فيها إنسان أو دابة فلا شيء في ذلك على أحد انتهى .
 وقال شيخنا يتأول بوجهين بأن يحفر الرجل بيرا بأرض فلاة للمارة
 فيسقط فيها إنسان فيهلك ، وبأن يستأجر الرجل من يحفر له البير في ملكه
 فينهار عليه فانه لا يلزم بشيء من ذلك انتهى كلام العلقمي . وهذا
 التأويل أظهر من تأويل أبي عبيد والله أعلم .

قوله (والمعدن جبار) قال العلقمي أي هدر ، وليس المراد أنه لا زكاة فيه
 وإنما المعنى أن من استأجر رجلا ليعمل في معدن مثلا فهلك فهو في هدر
 لا شيء على من استأجره ، وعبر عنه شيخنا بقوله (هم الأجراء في
 استخراج ما في بطون الأرض ، لو انهار عليهم المعدن لا يكون على
 المستأجر غرامة) انتهى .

وقال شيخنا زكريا المعدن هو الجوهر المستخرج من مكان خلقه الله

تعالى فيه، وسمي به مكانه أيضا لإقامة ما خلقه الله فيه، تقول عدن بالمكان يعدن إذا أقام به، والأصل في زكاته قبل الإجماع قوله تعالى «أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض».

وذكر الحاكم في صحيحه أنه عليه السلام أخذ من المعادن القبلية الصدقة إذا استخرج من تلزمه الزكاة معدن أي مكان موات، أو ملك له نصابا من ذهب أو فضة لا من غيرهما كلؤلؤ وياقوت وحديد ونحاس - إلى أن قال - لزمه ربع العشر في الحال ولا يعتبر الحول، إلى آخره.

والذي عليه أصحابنا رحمهم الله إنما يخرج من المعدن من الذهب والفضة، إذا بلغ النصاب يستقبل به الحول لأنه كسائر الذهب والفضة، وذكر في القواعد أنه مذهب الشافعي، فعلى هذا يخالف ما ذكره العلقمي مع أنه شافعي والله أعلم. وعدم اعتبار الحول هو مذهب مالك.

قوله (وفي الركاز الخمس) قال العلقمي الركاز بمعنى المركز كالكتاب بمعنى المكتوب ومعناه لغة الثبوت، وشرعا ما دفنه جاهلي في موات سواء كان بدار الإسلام أو بدار الحرب وإن كانوا يذبون عنه - إلى أن قال - وحصره في الموات يخرج ما لو وجدته في طريق مسلوك أو مسجود فهو لقطعة، وإذا وجدته في أرض مملوكة فإن كان المالك الذي وجدته فهو له، وإن كان غيره فإن ادعاه المالك فهو له، والا فهو لمن تلقاه عنه إلى أن ينتهي الحال إلى من أحيا تلك الأرض الخ.

وذكر في القواعد فيه قولين: إذا وجدته في ملك الغير - ولم يذكر ما هو المذهب حيث قال - واختلفوا فيه أيضا إذا وجد في ملك الغير من دار أو أرض فقيل هو للواجد، وقيل هو للمالك الأرض أو الدار والله أعلم.

ولا يؤخذ الركاز إلا إذا وجد فيه علامة اهل الشرك كالصليب والتمثال .

ولا يأخذه عند أصحابنا إلا من يأخذ الغنيمة فلا يأخذه ذمي ولا عبد ولا امرأة ولا صبي ، ولا يجب فيه الخمس عندنا إلا إذا كان أكثر من خمس دوانق .

قال في القواعد وأجمعوا على أن الخمس في ركاز الذهب والفضة واختلفوا فيه إذا كان جوهرًا أو حديدًا أو غير ذلك من العروض : فقال جمهور فقهاء الأمصار في جميع ذلك الخمس الخ ولم يذكر ما هو المذهب والظاهر أن الجميع غنيمة والله أعلم ، قال العلقمي وخص الشافعي بالذهب والفضة ، وقال الجمهور لا يختص .

ومصرفه عند مالك وأبي حنيفة والجمهور مصرف خمس الفىء ، وعند الشافعي مصرف الزكاة ، وعن أحمد روايتان الخ ، وظاهر كلام القواعد ان مصرفه مصرف الزكاة حيث قال أخرج خمسة إلى الإمام وأهل ولايته إن عدم الإمام .

قال العلقمي : فائدة قال شيخنا وقع في زمن شيخ الإسلام عز الدين ابن عبد السلام أن رجلاً رأى النبي ﷺ في النوم فقال له اذهب إلى موضع كذا فاحفره فان فيه ركازاً فخذ ذلك ولا خمس عليك فيه ، فلما أصبح ذهب إلى ذلك الموضع فحفره فوجد الركاز فاستفتى علماء عصره فأفتوه بأنه لا خمس عليه لصحة الرؤيا وأفتى الشيخ عز الدين بن عبد السلام بأن عليه الخمس ، قال : وأكثر ما ينزل مناهم منزلة حديث روي بإسناد صحيح ، وقد عارضه ما هو أصح منه وهو الحديث المخرج في الصحيحين (في الركاز الخمس) انتهى . الخ ، والظاهر ما أفتى به علماء عصره فيكون كقوله ﷺ في كفارة الذي أتى أهله نهارة (ولا تجزي أحداً غيرك) والله أعلم .

* الباب الثاني في ما لا يؤخذ في الزكاة *

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد) قال بلغني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للسعاة (لا تأخذوا من أرباب الماشية سخلة ولا ربا ولا أكلة ولا فحلا ولا شارفة ولا ذات هزال ولا ذات عوار)، قال الربيع السخلة التي تتبع أمها وهي ترضع عليها، والربا التي تربي ولدها، والأكلة شاة اللحم وهي السمينة .

(قوله سخلة) وذلك لانه لا يعطى في الزكاة إلا المسنة الثنية من الضأن فما فوقها والرباعية من المعز فما فوقها قال في الايضاح وإن أعطى الجذعة من الضأن والثنية من المعز على فلا باس وهو أقل ما يجزي في الضحايا على ما روي البخ، وظاهر هذا الحديث يقتضي أنه لا تؤخذ السخلة ولو كانت كلها سخالا وهو المذهب على ما في القواعد، وتقدم عن الإيضاح أن الأقوى في القياس أن زكاة المال منه، أقول: لكن فيه أنه لا حظ للنظر مع وجود الأثر والله أعلم .

قوله (السخلة التي تتبع أمها وهي ترضع عليها) يعني من أولاد الضأن والمعز، قال في الصحاح أبو زيد يقال لأولاد الغنم ساعة تضعه من الضأن والمعز جميعا ذكرا كان أو أنثى سخلة وجمعها سخل وسخال .

قوله (والربا التي تربي ولدها) قال الأزهرى وجمعها رباب بضم الراء، وهذا الاسم يطلق عليها إلى خمسة عشر يوما من ولادتها، وقال في الصحاح: والربي على فعلى بالضم الشاة التي وضعت حديثا، وجمعها رباب بالضم، والمصدر رباب بالكسر وهو قرب العهد بالولادة، تقول شاة ربي بينة الربابة وأعنز رباب، قال الأموي هي ربي ما بينها وبين شهرين، قال أبو زيد الربي من المعز، وقال غيره من المعز والضأن جميعا، وربما جاء

في الإبل أيضا الخ .

وإنما لم يجوز أخذها لأنها من كرائم الأموال وقد نهى عليه السلام أن تؤخذ كرائم الأموال إلا أن يشاء ربها ، وقال في الإيضاح ولعله إنما نهى عن ذلك عليه السلام لثلا يفرق بينها وبين ولدها كما روي أن رجلا قال له : أبعت اليك ببدنة هدية ؟ قال : نعم ولا تجعلها ولهي ، والولهي هي الربا الخ ، وقيل لا تؤخذ لأنها لقرب ولادتها مهزولة بالولادة والله أعلم .

قوله (والأكولة شاة اللحم وهي السمينة) وقال في الصحاح : والأكولة الشاة التي تعزل للأكل وتسمن ويكره للمصدق أخذها الخ ، وهذا أظهر في المراد من الأول ، وقال في الإيضاح إنما نهاهم عن ذلك إلا أن يشاء رب الغنم فحسن جميل ، لما روي من طريق آخر أنه نهى أن تؤخذ كرائم الأموال ولا زيفها ، ونهى النبي ﷺ السعاة أن يأخذوا خيار الأموال ، ونهى أرباب الأموال أن يعطوا الدون من أموالهم الخ .

(أبو عبيدة قال بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لسعاته (ولا تأخذوا خزرات الناس ولا الحاقل) قال الربيع الخزرات الخيار ، والحاقل ذات الضرع العظيم .

قوله (والخزرات خيار الأموال) قال في مختصر الصحاح خزرة المال خياره بوزن حضرة ، ثم قال والجمع خزرات بفتح الزاء ، وفي الحديث (لا تأخذوا من خزرات أنفس الناس شيئا) يعني في الصدقة .

قوله (والحاقل ذات الضرع العظيم) المراد أنها الكثير اللبن ، قال في الصحاح وضرع حاقل أي ممتليء لبنا الخ ، وبقي مما صرح به بالنهي عن أخذه على ما في القواعد الماخض وهي الحامل التي ضربها الطلق ، أخذها من الماخض وهو وجع الولادة ، واللبن وهي ذات اللبن ، قال في الصحاح ابوزيد اللبن من الشاة والابل ذات اللبن عزيزة كانت أوبلية ، وجمعها لبن ولبن ، وعن يونس يقال : كم لبن غنمك ؟ كم لبن غنمك ؟ أي ذوات الدر

منها قال فإذا قصدوا الغزيرة قالوا اللبنة الخ .
(أبو عبيدة قال نهى النبي ﷺ أن يعمد الرجل إلى اشر ماله فيزكي منه
قال (وخيركم عند الله من يخرج من ماله أحسنه) .
قوله (نهى النبي ﷺ أن يعمد الرجل إلى أدنى ماله الخ) قال في
الإيضاح بعد حكاية هذه الأحاديث إنما يأخذ المصدق الأوسط، ولذلك
قال بعضهم يقسم المصدق الغنم أثلاثا فيأخذ صاحب الغنم الثلث
الجيد، والثلث الردي، ويختار المصدق من الثلث الأوسط ما وجب عليه
الخ .

* الباب الثالث في ما عفي عن زكاته *

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : (ليس في الجارة ولا في الكسعة ولا في النخة ولا في الجبهة صدقة) قال الربيع الجارة الإبل تجر بالزمام وتذهب وترجع بقوت أهل البيت ، والكسعة الحمير ، والنخة الرقيق ، والجبهة الخيل ، قال الربيع قال أبو عبيدة ليس في شيء من هذا صدقة ما لم يكن للتجارة .

قوله (الجارة الإبل التي تجر بالزمام النخ) قال في الإيضاح وسميت جارة في معنى مجرورة كما يقال سر كاتم أي مكتوم ، قال الله تعالى (فلينظر الإنسان مم خلق خلق من ماء دافق) أي مدفوق النخ ، ومثل الإبل الجارة البقر العوامل فإنه لا فرق بينهما في الخلاف في وجوب الزكاة وعدم وجوبها . قال في القواعد واختلفوا في العوامل من الإبل والبقر النخ إلا أنه روي عن ابن جعفر وغيره من أصحابنا أن المأخوذ به وجوب الزكاة فيها عندهم ، لكن استبعده حيث قال : وقالت طائفة في الإبل النواضح والبقر السواني وبقر الحرث صدقة . وروي هذا عن مكحول وقتادة وبه قال مالك ، وروي مثله في كتاب ابن جعفر وغيره من أصحابنا ، وإن هذا هو المأخوذ به عندهم ، وهذا مع استضافة حديث الرسول وهو قوله (ليس في القتب ولا في الجارة صدقة) وأظن أنهم احتجوا بعموم قوله عليه السلام (في خمس ذود صدقة) ، ومن اسقط الزكاة عن العوامل خصه بالحديث المتقدم النخ ، وجزم في الإيضاح بهذا كما تقدم في زكاة الإبل ، والعجب لأصحابنا كيف عدلوا عن هذا الحديث الصحيح على كلام القواعد مع أن العام والخاص لا يتعارضان كما تقدم والله أعلم .

قوله (والكسعة) يعني بضم الكاف وسكون السين كما ضبطه في الصحاح .

قوله (والنخعة) يعني بفتح النون والحاء المشددة كما ضبطه في الصحاح أولاً .

قوله (الريق) هذا هو الذي جزم به في الصحاح أولاً ، وذكر فيها أيضاً قولين آخرين حيث قال : والنخعة الرقيق ويقال البقر العوامل ، قال ثعلب هذا هو الصواب لأنه من النخ وهو السوق الشديد ، وفي الحديث (ليس في النخعة صدقة) وكان الكسائي يقول : انها هو النخعة بالضم ، قال وهو البقر العوامل ، وقال الفراء : النخعة بالفتح أن يأخذ المصدق دينار النفقة بعد فراغه من أخذ الصدقة وأنشد الخ .

قوله (ليس في شيء من هذا صدقة الخ) خلافا لما ذهب إليه ابن جعفر وغيره من أصحابنا وطائفة من غيرهم كما تقدم في الإبل الجارة ، وخلافا لما ذهب إليه أبو حنيفة في الخيل كما سيأتي .

قوله (ما لم تكن للتجارة) يعني فيزكي زكاة النقدين بأن يخرج منه ربع العشر كما هو معلوم .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ (ليس على الرجل في عبده ولا في فرسه صدقة) .

قوله (ليس على الرجل في عبده ولا في فرسه صدقة) قال ابن حجر : قال ابن رشيد : أراد بذلك الجنس في الفرس والعبد لا الفرد الواحد إذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس المعد للركوب ، ولا خلاف أيضاً أنها لا تؤخذ من الرقاب ، وإنما قال بعض الكوفيين يؤخذ منها بالقيمة - إلى أن قال - والخلاف في ذلك عن أبي حنيفة إذا كانت الخيل ذكرانا وإناثا نظرا إلى النسل ، فإن انفردت فعنه روايتان ، ثم إن عنده أن المالك

ينخير بين أن يخرج عن كل فرس ديناراً أو يقوم ويخرج ربع العشر، واستدل عليه بهذا الحديث، وأجيب بحمل النفي فيه على الرقبة لا على القيمة، واستدل به من قال من أهل الظاهر بعدم وجوب الزكاة فيهما مطلقاً ولو كلها للتجارة. وأجابوا بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيختص به عموم هذا الحديث والله أعلم انتهى.

وإنما تجب الزكاة عند أبي حنيفة في الخيل إذا كانت سائمة مقصوداً بها النسل تشبيهاً بالإبل والبقر لكن الواجب عنده دينار عن كل فرس أنثى أو ربع العشر بالقيمة كما تقدّر عن ابن حجر، ووافقه على ذلك شيخه حماد بن أبي سليمان وزفر وكافة العلماء من السلف والخلف على خلافهم والله أعلم.

* الباب الرابع في الوعيد في منع الزكاة *

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: (مانع الزكاة يقتل).

قوله (مانع الزكاة يقتل) يعني إذا منعها عن الإمام العدل كما ذكره في الحديث الثاني.

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال: بلغنا أن أبا بكر الصديق قال: (والله لو منعوني عقالا لقاتلتهم عليه)، قال الربيع قال أبو عبيدة: ذلك منعها من الامام الذي يستحق أخذها ، وأما غيره فلا يقتل لمن منعه إياها) .

قوله (والله لو منعوا مني عقالا الخ) هذا جواب لقول عمر رضي الله عنه كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ الخ كما بينه في البخاري حيث قال بعد ذكر الإسناد أن أبا هريرة قال: لما توفي رسول الله ﷺ وكان أبو بكر فكفر من كفر من العرب فقال عمر: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقها وحسابه على الله)؟ فقال: (والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها) قال عمر: فوالله ما هو إلا أن شرح الله صدر أبي بكر فعرفت أنه الحق انتهى .

وقوله في البخاري (وكان أبو بكر) قال ابن حجر (كان) تامة بمعنى حصل، والمراد به قام مقامه انتهى ، قال في الإيضاح بعد رواية الحديث: وما كان يستحل أبو بكر رضي الله عنه سفك دمائهم على غير واجب انتهى .

والحاصل أن مانع الزكاة من إمام العدل يقتل كتارك الصلاة لاشتراكهما

في الغاية في قوله تعالى : «فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم» فإن الآية تدل على أنه لا غاية لقتال المشركين إلا بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، وذهب بعضهم إلى أن مانع الزكاة يقاتل ولا يقتل صبرا لإمكان أن تؤخذ منه قهرا بخلاف الصلاة وهو كلام متجه والله أعلم .
قوله (وأما غيره فلا يقتل من منعه إياها) بل ولا يجوز له دفعها للإمام الجائر ولا لعامله .

قال في الإيضاح فإذا كان الامام مسلما فليدفعوا زكاة أموالهم لمن أرسله إليهم ، وإن كان غير متول فلا يدفعوا إلى العامل ولو كان متوليا إلا أن خاف على نفسه ، وإن أعطاه للعامل بالتقية فعليه أن يعيدها في المسلمين الخ .

مسألة : واختلف أصحابنا فيمن ضيع زكاة ماله هل يكفر أو لا؟
قال في القناطر: ومن أجز زكاة ماله مع التمكن فقد عصى .
وقيل : من فرط فيها مع التمكن حتى يدخل حول في حول فإنه هالك . وقيل : لا يهلك ما لم يمت مضيعا لها الخ ، وهذا القول هو الذي جزم به في الدعائم حيث قال :

والزكوات مثله ووقتها * إلى انقطاع الرزق والحبل
قال الشيخ أبو القاسم الرادي رحمه الله في شرح قوله : (والزكوات مثله) أي والزكاة مثل الحج لا يسع جهلها ولا يكفر بتأخيرها حتى يموت ، فان مات ولو يؤدها أيضا مات كافرا .

وقوله (وقتها إلى انقطاع الرزق والحبل) أي وقتها متراخ الى الموت ، والرزق والحبل كناية عن الموت لعله والأجل الخ .

لكن قوله (فإن مات ولم يؤدها أيضا مات كافرا) لعله أراد إذا لم يوص بها كما فعل في الحج وذكر ذلك غيره كما هو معلوم ، وقوله (والرزق والحبل كناية

عن الموت) لعله وانقطاع الرزق، والحبل، أو هو حذف مضاف.
(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ (لا صلاة لمانع الزكاة) قالها ثلاثا والمتعدي فيها كمانعها، قال الربيع المتعدي فيها هو الذي يدفعها لغير أهلها).

قوله (لا صلاة لمانع الزكاة الخ) المراد أنه لا يثاب عليها، وليس المراد أنها باطلة، ويؤمر بإعادتها، لأن الفاسق لا يطالب بالإعادة إذا تاب وقد أتى بالفعل مستوفي للشروط بل يثاب عليه بعد التوبة كما تقدم في باب ذكر الشرك والكفر عند قوله (فان تاب جدد له العمل) والله أعلم.

ثم ظاهر هذا الحديث يقتضي أن مانع الزكاة كافر مطلقا اللهم إلا أن يحمل على ما إذا منعها من الإمام العادل وهو المتبادر من المنع كما تقدم تأويله في مانع الزكاة بقتل، أو يحمل على المانع لها على جهة الإنكار لفريضتها فحينئذ يكون مشركا وصلاته باطلة كما هو معلوم والله أعلم.

قوله (والمتعدي فيها هو الذي يدفعها لغير أهلها) قال في القناطر ولا يجوز أن يعطي خمسة: مشرك ومنافق وعبد وغني ومن تلزمه نفقته من والدين وولد غير بالغ وزوجة وأشباههم الخ.

قال بعد في التاسعة من الوظائف التي يجب على مؤدي الزكاة مراعاتها ما نصه (التاسعة أن يطلب بصدقته فقراء أهل الولاية من تزكوبه الصدقة، فان في عمومهم خصوصا، فليراع خصوص تلك الصفات وهي ست. الصفة الأولى أن يخص بصدقته الزهاد الأولياء المعرضين عن الدنيا، وفي كتاب الضياء قال: ومن قصد بزكاته أهل الفضل كان أفضل، وكذلك قالوا من أعطى زكاته ثقة ضوعفت له أربعا وعشرين زكاة.

الثاني أن يكون من أهل العلم أو التعلم خاصة فان ذلك إعانة على العلم والتعلم لأن العلم أفضل العبادات مهما صحت النية، ولذلك قيل:

من أطعم عالماً فكأنما أطعم سبعين نبياً، ومن أطعم متعلماً فكأنما أطعم سبعين شهيداً، ويروي ابن المبارك كان يخص بمعروفه أهل العلم فقيل له لو عممت؟ فقال: اني لا أعرف بعد مقام النبوة أفضل من مقام العلم، وإذا اشتغل قلب أحدهم بحاجته لم يتفرغ للعلم ولم يقبل على التعلم فتفريغهم للعلم أفضل الخ.

وقال أيضاً رحمه الله في القواعد وأما العدالة المشروطة عند أصحابنا دون غيرهم من أصحابنا رحمهم الله، ولا تدفع لصاحب الكبيرة عندهم الخ. وظاهر كلام الإيضاح بل صريحة يدل على وجود الخلاف بين أصحابنا في اشتراط الولاية إلا أنه اختار القول بأنها لا تدفع إلا للمسلمين من أهل الموافقة حيث قال: واختلفوا في هذا الباب في صفة الفقير الذي لا يجوز له أخذ الزكاة.

ذكر في بعض كتب أصحابنا لا تدفع الزكاة إلا لمن يعلم أنه لا يتقوى بها على معصية الله، وأكثر قول المسلمين أنها تدفع للمستحقين لها من أهل دعوة المسلمين، ومنهم من يقول إنها تدفع إلى الفقراء ما لم يعلم منهم خلافاً للمسلمين في دينهم.

ومنهم من يقول إذا كانت دعوة المسلمين ظاهرة دفع — إلى أن قال — وأما إن كانت دعوة المسلمين مقهورة فعلي صاحب الصدقة دفعها إلى المسلمين من أهل الموافقة، وهذا القول عندي أحسن، إلى أن قال: فإذا عدم الإمام ومزجت عهود الناس وأمانتهم فعلي كل ذي مال تلزمه الزكاة أن يضعها في مواضعها التي تكون عز الاسلام وعونا لأهله، ولا يكون ذلك إلا إن وضعها في الولي والله أعلم.

وقال: آخرون إن الصدقة لجميع الفقراء ومن دفع شيئاً إلى غير الولي فقد بريء الخ.

قال في القواعد وأما ابن عبد العزيز وشعيب فروي عنهما أن الصدقات

للفقراء عامة من أهل الاسلام مسلمين كانوا أو من قومنا تؤخذ منهم وتوضع فيهم الخ .

وذكر عمنا أحمد بن سعيد رحمه الله في كتاب السير ما يدل على أن ابن عبد العزيز وأصحابه في مسائل الاجتهاد بمنزلة غيرهم من المسلمين حيث قال وفي جواب الإمام أفلح وقد سئل عن أبي المؤرج وابن عبد العزيز فقال وقعت منهم مسائل معروفة فلم يؤخذ بقولهم في تلك المسائل ، وأما غيرها فما فيه اختلاف من رأي أصحاب النبي ﷺ واختلاف فقهاءنا فلا يندفع إسنادهم وهم بمنزلة من سواهم من المسلمين الخ .

فعلى هذا لو قلدهما الدافع لم يطالب بالاعادة ، او القابض لم يطالب بالرد ، ويدل على هذا أيضا ما ذكره صاحب القواعد رحمه الله حيث قال ومن أخذها وهو مشرك مستتر بالإسلام أو عبد في هيئة الأحرار أو غني في زي الفقراء ثم تاب فإنه يردّها على صاحبها ، أو ينفقها على الفقراء بخلاف صاحب الكبيرة إذا تاب ، لان في إجازة ذلك له خلافا بين العلماء الخ .

وقوله رحمه الله فيما تقدم (ولا تدفع لصاحب الكبيرة عندهم) أعم من قوله أولا (فلا تدفع الزكاة عندهم إلا للمتولي) كما هو ظاهر والاحتياط أولى والله اعلم .

(وعنه عليه السلام قال (من كثر ماله ولم يزكه جاءه يوم القيامة في صورة شجاع أقرع له زبيبتان موكل بعذابه حتى يقضي الله بين الخلائق) قال الربيع يعني ثعبانا أقرع فيكون في فمه من كل الجانبين رغو السم بمنزلة الزبيبتين في التماحهما ولم يردبهما العينين) .

قوله (من كثر ماله ولم يزكه) الظاهر أن المراد بكثرتة بلوغه حد النصاب ، ولفظه في البخاري (من أتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة

شجاع أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزيه يعني شذقيه ثم يقول أنا مالك، انا كنزك، ثم تلا (ولا تحسبن الذين ييخلون الآية) انتهى .

وذكر ابن حجر أن المراد بالمال الفائض، ثم قال ووقع في رواية زيد بن أسلم (ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها الا اذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوي بها جبهته وجبينه وظهره) ولا تنافي بين الروایتين لاحتمال الأمرين معا، فرواية ابن دينار توافق الآية التي ذكرها وهي (سيطوقون)، ورواية زيد بن أسلم توافق قوله تعالى (يوم يحمى عليها في نار جهنم الآية).

قوله (يعني ثعبانا أقرع) قال ابن حجر والمراد بالشجاع وهو بضم المعجمة ثم جيم الحية الذكر، وقيل الذي يقوم على ذنبه ويواثب الفارس، والأقرع الذي يقرع رأسه أي تمعط لكثرة سمه، وفي كتاب أبي عبيد سمي (أقرع) لأن شعر رأسه يتمعط لجمعه السم فيه، وتعبه القزاز بأن الحية لا شعر برأسها فلعله يذهب جلد رأسه، وفي تهذيب الأزهرى سمي (أقرع) لأنه يقري السم ويجمعه في رأسه حتى تتمعط فروة رأسه - قال ذو الرمة - إلى أن قال - القرطبي : الأقرع من الحيات الذي ابيض رأسه من السم ، ومن الناس الذي لا شعر برأسه انتهى .

قوله (بمنزلة الزبيبتين في التماحهما ولم يرد بهما العينين) ظاهر كلامه رحمه الله أن إطلاق الزبيبة على الرغبة المذكورة مجاز وأنها حقيقة في العين، وظاهر كلام الصحاح يدل على أن إطلاقها على الرغبة المذكورة حقيقة، وكذلك على النكتة التي فوق العين حيث قال : والزبيبة قرحة تخرج في اليد والزبيبتان الزبدتان في الشدقين، يقال تكلم فلان حتى زبب شدقاه أي أخرج الزبد عليهما، ومنه الحية ذو الزبيبتين يقال هما النكتتان السوداءوان

فوق عينيه الخ .

وقوله (يقال) لعله (ويقال قال ابن حجر زبيبتان تثنية زبيبة بفتح الزاي وموحدتين وهما الزبدتان اللتان في الشدقين ، يقال تكلم حتى زبب شذاه أي خرج الزبد منهما ، قيل هما النكتتان السوداوان فوق عينيه ، وقيل نقطتان يكتنفان فاه ، وقيل هما في حلقه بمنزلة زلتي العنز ، وقيل لحمتان على رأسه مثل القرنين ، وقيل نابان يخرجان من فيه انتهى ، ولم يذكر إطلاق الزبيبة على العين اللهم إلا أن يكون مراد الربيع رحمه الله بالعينين النكتتين السوداوين فوق العينين ، وسماهما عينين مجازا لمجاورتها العينين ، والمعنى أن المراد من الزبيبتين الرغوتان اللتان في جنبي شذقيه الشبهتان في الالتحاق والسواد بالنكتتين وليس المراد نفس النكتتين لأن المعنى الأول أبلغ وليس المراد أنه مجاز والله اعلم .

* الباب الخامس في الصدقة *

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن النبي ﷺ قال (اتقوا النار ولو يشق ثمرة) فان الصدقة تطفئ النار).

قوله (ولو بشق ثمرة الخ) المراد من هذا الحديث ونحوه الحث على الصدقة كثيرا وقليلها فهو كقوله تعالى (ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله) فإنه يشمل قليل النفقة وكثيرها قال ابن حجر ويشهد له قوله (لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيبة نفس) فإنه يتناول القليل والكثير إذ لا قائل يحل القليل دون الكثير.

ثم قال (وشق) بكسر المعجمة نصفها وجانبها أي ولو كان الاتقاء بالتصدق بشق ثمرة واحدة فإنه يفيد، ثم ذكر روايات.

منها (اجعلوا بينكم وبين النار حجابا ولو بشق ثمرة).

ومنها (ليتق احدكم وجهه النار ولو بشق ثمرة).

ومنها (يا عائشة استتري من النار ولو بشق ثمرة فإنها تسد من الجائع مسدها من الشبعان).

وفي لفظ (تقع من الجائع موقعها من الشبعان) قال وكان الجامع بينهما في ذلك حلاوتها.

وفي الحديث الحث على الصدقة بما قل وما جل، وأن لا يحتقر ما يتصدق به وأن اليسير من الصدقة يستر المتصدق من النار.

قوله (فان الصدقة تطفئ النار) بدله في البخاري (فإن لم يجد فبكلمة طيبة) وكان المراد بإطفائها النار أن صاحبها لا يدخل النار وهذا إذا كانت خالصة لوجه الله، وكان موفيا بدينه كما هو معلوم، ولكنه بالغ فيها حتى جعلها هي التي أطفأت عنه النار والله اعلم.

(أبو عبيدة قال بلغني عن رسول الله ﷺ قال (اليد العليا خير من اليد

السفلى والعليا الخ) في بعض روايات البخاري (اليد العليا خير من اليد السفلى ، وابدأ بمن تعول ، وخير الصدقة ما كان عن ظهر غني ، ومن يستعفف يعفه ، ومن يستغن يغنه الله) قوله (والعليا هي المنفقة والسفلى هي السائلة) هذا التفسير من نفس الحديث وليس من الراوي كما في البخاري وشرحه ،

وذكر ابن حجر أن في بعض الروايات (أن العليا هي المتعفة) ثم روي أحاديث تشهد لرواية المصنف رحمه الله فقال بعدها فهذه الأحاديث متضاربة على أن اليد العليا هي المنفقة المعطية ، وأن السفلى هي السائلة ، وهذا هو المعتمد وهو قول الجمهور ،

وقيل اليد السفلى الآخذة سواء كان بسؤال أم بغير سؤال ، وهذا أباه قوم واستندوا إلى أن الصدقة تقع في يد الله قبل يد المتصدق عليه . قال ابن العربي : التحقيق أن السفلى يد السائل ، وأما يد الآخذ فلا ، لأن يد الله هي المعطية ، ويد الله هي الآخذة ، وكلتاها عليايان انتهى . قال ابن حجر وفيه نظر لأن البحث إنما هو في أيدي الأديمين ، وأما يد الله فباعتبار كونه مالك كل شيء نسبت يده إلى الإعطاء ، وباعتبار قبوله للصدقة ورضاه بها نسبت يده إلى الآخذ ، ويده العليا على كل حال . وأما يد الأديمي فهي أربعة

يد المعطي وقد تضافت الأخبار بأنها عليا . ثانيها يد السائل وقد تضافت بأنها سفلى سواء أخذت أم لا ، إلى أن قال :

ثالثها يد المتعفف عن الآخذ ولو بعد أن تمد إليه يد المعطي وهذه توصف بكونها عليا علوا معنويا .

رابعها يد الآخذ بغير سؤال وهذه قد اختلف فيها فذهب جمع إلى أنها سفلى وهذا بالنظر إلى الأمر المحسوس :

وأما المعنوي فلا يطرد: فقد تكون عليا في بعض الصور، وعليه يحمل كلام من أطلق كونها عليا، قال ابن حبان اليد المتصدقة أفضل من السائلة لا الأخذة بغير سؤال — إلى أن قال — فربما كان الأخذ بها أبيع له أفضل وأورع من الذي يعطي انتهى .

وعن الحسن البصري: اليد العليا المعطية والسفلى المانعة ولم يوافق عليه الخ .

فذكر تأويلات أخرى ثم قال وكل هذه التأويلات المتعسفة تضمحل عند الأحاديث المتقدمة المصروفة بالمراد، فأولى ما فسر بالحديث الحديث . ومحصل ما في الآيات المتقدمة أن أعلى الأيدي المنفقة ثم المتعفة عن الأخذ ثم الأخذة بغير سؤال، وأسفل الأيدي السائلة والمانعة والله اعلم . قال ابن عبد البر: وفي الحديث إباحة الكلام بكل ما يصلح من موعظة وغنم وقربة،

وفيه الحث على الإنفاق في وجوه الطاعة، وفيه تفضيل الغني مع القيام بحقوقه على الفقر لأن العطاء إنما يكون مع الغني وقد تقدم الخلاف في ذلك، إلى أن قال .

وفيه كراهة السؤال والتنفير عنه، ومحلّه إذا لم تدع إليه ضرورة من خوف هلاك ونحوه، وقد روي الطبراني من حديث ابن عمر بإسناد فيه مقالا مرفوعا (ما المعطي من سعة بأفضل من الأخذ إذا كان محتاجا) الخ . (ومن طريق ابن عباس عنه عليه السلام قال (تصدقوا فإن الصدقة تقي مصارع السوء وتدفع منية السوء) قال الربيع بلغني عن ابن مسعود الأنصاري قال قال رسول الله ﷺ (نفقة الرجل على أهله صدقة) .

قوله (تقي مصارع السوء وتدفع منية السوء) تقي من الوقاية وهي الحفظ والمراد والله أعلم أنها تحفظ صاحبها من أنواع البلاء والموت على سوء الخاتمة، وفي الجامع الصغير: الصدقة تسد سبعين بابا من السوء، الصدقة

تمنع منية السوء، الصدقة تمنع سبعين نوعاً من أنواع البلاء أهونها الجذام والبرص، الصدقة على المسكين صدقة، وعلى ذي الرحم اثنتان صدقة وصلة.

قوله (نفقة الرجل على أهله صدقة) إذا كان محتسباً أي طالباً بها الأجر عند الله كما جاء في حديث آخر (إذ أنفق الرجل على أهله نفقة وهو يحتسبها كانت له صدقة) قال العلقمي: قال شيخ شيوخنا: المراد بالاحتساب القصد إلى طلب الأجر، والمراد بالصدقة الثواب وإطلاقها عليه مجاز، ويستفاد منه أن الأجر لا يحصل بالعمل إلا مقرون بالنية.

وقوله (على أهله) يحتمل أن يشمل الزوجة والأقارب، ويحتمل أن يختص بالزوجة ويلحق بها من عداها بطريق الأولى، لأن الثواب إذا ثبت فيما هو واجب فثبوته فيما ليس بواجب أولى، وحذف المقدار من قوله (إذا أنفق) لإرادة التعميم ليشمل الكثير والقليل.

وقال الطبري ما ملخصه الإنفاق على الأهل واجب، والذي يعطيه يؤجر على ذلك بحسب قصده، ولا منافاه بين كونها واجبة وبين تسميتها صدقة بل هي أفضل من صدقة التطوع.

وقال المهلب النفقة واجبة على الأهل بالإجماع، وإنما سماها الشارع صدقة خشية أن يظنوا أن قيامهم بالواجب لا أجر لهم فيه وقد عرفوا ما في الصدقة من الأجر فعرفهم أنها لهم صدقة حتى لا يخرجوها إلى غير الأهل إلا بعد أن يكفوهم ترغيباً لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع.

وقال ابن المنير تسمية النفقة صدقة من جنس تسمية الصداق نحلة،

فلما كان احتياج المرأة إلى الرجل كاحتياجه إليها في اللذة والتحصيل وطلب الولد كان الأصل أن لا يجب لها عليه شيء إلا أن الله خص الرجل بالفضل على المرأة وبالقيام عليها ورفعها عليه بذلك درجة ، فمن ثم جاز إطلاق النحلة على الصداق والصدقة على النفقة انتهى .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ
(ردوا السائل ولو بظلف محرق) .

قوله (ردوا السائل ولو بظلف محرق) قال العلقمي أي أعطوه ولو ظلفا محرقا — إلى أن قال — وقال أيضا : أي لا تردوه رد حرمان بلا شيء ولو أنه ظلف محرق ، والظلف للبقر والغنم كالحافر للفرس والبغل والخف للبعير من النهاية انتهى .

(أبو عبيدة قال بلغني عن النبي ﷺ قال (من أطعم مسلما ثمرة أطعمه الله من ثمار الجنة ، ومن سقاه سقاه الله من الرحيق المختوم) .

قوله (من الرحيق المختوم) قال البيضاوي من رحيق شراب خالص مختوم ختامه مسك أي مختوم أوانيه بالمسك مكان الطين ، ولعله تمثيل لنفاسته ، أو الذي له ختام أي مقطع هورائحة المسك الخ .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال (ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس ترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان) قالوا فمن يا رسول الله ؟ قال (الذي لا يجد غناء يغنيه ولا يفتن إليه فيعطى ، ولا يقوم فيسأل الناس) .

قوله (ليس المسكين) قال ابن حجر : والمسكين مفعيل من السكون قاله القرطبي ، قال : فكأنه من قلة المال سكنت حركاته ، وكذا قال تعالى (أو مسكينا ذا متربة) أي لا صق بالتراب انتهى .

قوله (الذي لا يجد غني يغنيه) قال ابن حجر في (يغنيه) وهذه صفة زائدة على اليسار المنفي إذ لا يلزم من حصول اليسار للمرء أن يغني به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر، وكأن المعنى نفي اليسار المقيد بأنه يغنيه مع وجود أصل اليسار وهذا كقوله تعالى (لا يسألون الناس الحافا).

قوله (فيعطي) وقوله (يسأل الناس) هما بالنصب في جواب النفي، وفي رواية أخرى للبخاري (ليس المسكين الذي ترده الأكلة والأكلتان، ولكن المسكين الذي ليس له غنى ويتسحى أن يسأل الناس إلحافا).

قال ابن حجر بعد كلام: وفيه استحباب الحياء في كل الأحوال، وحسن الإرشاد لوضع الصدقة، وأن يتحرى وضعها في من صفته التعفف دون الإلحاح.

وفيه دلالة لمن يقول إن الفقير أسوأ حالا من المسكين، وأن المسكين الذي له شيء لكنه لا يكفيه والفقير الذي لا شيء له كما تقدم توجهه يؤيده قوله تعالى (أما السقفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر) فمساهم مساكين مع أن لهم سفينة يعملون فيها، وهذا قول الشافعي وجمهور أهل الحديث والفقهاء، وعكس آخرون فقالوا المسكين أسوأ حالا من الفقير، وقال آخرون هما سواء، وهذا قول ابن القاسم وأصحاب مالك، وقيل الفقير الذي يسأل والمسكين الذي لا يسأل الخ.

(أبو عبيدة قال بلغني عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (من أنفق زوجين نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير فمن كان من أهل الصلاة دعي من باب الصلاة، ومن كان من باب الصدقة دعي من باب الصدقة، ومن كان من أهل الصوم دعي من باب الريان، قال أبو بكر ما على من يدعي من هذه الأبواب كلها من ضرورة، فهل يدعي أحد من هذه كلها يا رسول الله؟ قال نعم وأرجو أن تكون منهم). قال الربيع زوجين يعني مثل خفين أو

نعلين وما كان من زوجين مثلها والله أعلم .

قوله (من أنفق زوجين نودي في الجنة إلى آخره) لفظ الحديث في البخاري (من أنفق زوجين في سبيل الله نودي من أبواب الجنة هذا خير فمن كان من أهل الصلاة دعي من باب الصلاة ، ومن كان من أهل الجهاد دعي من باب الجهاد ، ومن كان من أهل الصيام دعي من باب الريان ، ومن كان من أهل الصدقة دعي من باب الصدقة) فقال أبو بكر بأبي أنت وأمي يا رسول الله ما على من دعي الخ ، قال ابن حجر في رواية البخاري (في سبيل الله) واختلف في المراد بقوله (في سبيل الله) فقيل المراد الجهاد ، وقيل ما هو أعم منه الخ ، أقول التعميم هو ظاهر رواية المصنف رحمه الله ، قال ابن حجر زقوله (هذا خير) ليس اسم تفضيل بل المنى (هذا خير) من الخيرات ، والتنوين فيه للتعميم وبه تظهر الفائدة انتهى .

قوله (من باب الريان) قال ابن حجر (الريان) بفتح الراء وتشديد التحتانية وزن فعلان من الري اسم علم على باب من أبواب الجنة يختص بدخول الصائمين منه ، وهو ما وقعت المناسبة فيه بين لفظه ومعناه ، لانه مشتق من الري وهو مناسب لحال الصائم - إلى أن قال - قال القرطبي : اكتفى بذكر الري عن الشيع لأنه يدل عليه من حيث أنه يستلزمه ، قلت أو لكونه أشق على الصائم من الجوع انتهى ، ثم ذكر رواية عند أحمد (لكل أهل عمل باب يدعون منه بذلك العمل الخ) .

قوله (يعني خفين أو نعلين الخ) قال ابن حجر والمراد بالزوجين إنفاق شيئين من أي صنف من أصناف المال الخ ، وظاهره سواء كان لا يستغني أحدهما يكون الآخر أو يستغني ، وظاهر تفسير الربيع رحمه الله أنه يختص بالأول والله أعلم ، قال ابن حجر وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفي في فضائل أبي بكر ان شاء الله ، أقول فإن ظفرنا به كتبناه هنا إن شاء الله .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ
(سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله وذكر الحديث حتى قال ورجل
تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه .

قوله (حتى قال ورجل تصدق بصدقه فأخفاها الخ) قد تقدم الكلام
عليه في باب المساجد فليراجع ،

قال ابن حجر وهو أقوى الأدلة على أفضلية إخفاء الصدقة ، وأما الآية
يعني (إن تبدوا الصدقات الآية) فظاهرة في تفضيل صدقة السرايض ،
ولكن ذهب الجمهور إلى أنها نزلت في صدقة التطوع .

ونقل الطبري وغيره الإجماع على أن الإعلان في صدقة الفرض أفضل
من الإخفاء وصدقة التطوع على العكس من ذلك ، -إلى أن قال- ونقل أبو
اسحاق الزجاج أن إخفاء الزكاة في زمن النبي ﷺ كان أفضل فأما بعده فإن
الظن يساء بمن أخفاها فلهذا كان إظهار الزكاة المفروضة أفضل .

قال ابن عطية ويشبهه في زماننا الإخفاء يصدق الفرض أفضل فقد كثر
المانع لها ، وصار إخراجها عرضة للرياء انتهى .

وأيضا فكان السلف يعطون زكواتهم للسعاة وكان من أخفاها اتهم بعدم
الإخراج ، وأما اليوم فصار كل أحد يخرج زكاته بنفسه فصار إخفاؤها أفضل
والله اعلم .

وقال الزين بن المنير : لو قيل إن ذلك يختلف باختلاف الأحوال لما كان
بعيدا فإذا كان الإمام مثلاً جائراً أو مالاً من وجبت عليه مخفياً فالإسرار
أولى ، وإن كان المتطوع ممن يقتدي به ويتبع وتنبعث الهمم على التطوع
بالإنفاق وسلم قصده فالإظهار أولى والله اعلم انتهى .

وهذا صرح صاحب القناطر رحمه الله حيث قال : الثامنة أن يظهر
الصدقة حيث يعلم أن في الإظهار ترغيباً للناس في الاقتداء وبحرس سره

عن داعية الرياء فقد قال تعالى (إن تيدوا الصدقات -إلى ان قال يוכל مقبول إذا كانت النية صادقة ولكن صدقة السر أفضل .
وفي التفسير قال أهل المعاني هذه الآية في صدقة التطوع لإجماع العلماء أن الزكاة المفروضة إعلانها أفضل كالصلاة المكتوبة في الجماعة أفضل من أفرادها وكذلك سائر الفرائض لمعنيين : أحدهما ليقنتدي به الناس ،
لئلا يسوء به الظن ولا رياء في الفرض ، وأما النوافل فإخفاؤها أفضل لبعدها من الرياء والآفات .

فهكذا ينبغي لصاحب الزكاة أن يبدئها حيث يقتضي الحال الإيداء للاقتداء ولإزالة التهمة - إلى أن قال - بعد ذكر أمور في الإعلان : وليكن متيقظا لهذه الغوائل ومتفطنا في الإعلان من الفوائد فإن ذلك يختلف بالأحوال والأشخاص ، فبذلك يكون الإعلان في بعض الأحوال لبعض الأشخاص أفضل والله أعلم انتهى .
ومن طريقه عليه السلام قال (المال الحلال رايح بصاحبه إلى الجنة) وكذلك معناه في حديث أي صلحت الذي قدمنا ذكره .

قوله (قال الربيع معناه يروح بصاحبه) الظاهر أنه إنما أول رحمة الله أسم الفاعل بالفعل المضارع لأن اسم الفاعل حقيقة في الملتبس بالفعل وهو غير صحيح هنا بخلاف الفعل ، ولكن هذا للبيان يكاد أن يكون من التطويل لأن كل أحد يعلم أن الرواح إلى الجنة مستقبل بقرينة المجاز ظاهرة كمنار على علم والله أعلم ، ويحتمل أنه إنما فسر به بما ذكر مخافة التصحيف براح بالباء الموحدة وللإشارة إلى الرد على من رواه بالباء الموحدة في حديث أبي طلحة الآتي كما سيأتي ، وإلى الرد على من قال (رايح) معناه يروح بالأجر ويغدوبه كما سيأتي والله أعلم .

قوله (وفي حديث أبي طلحة الذي قدمناه) لعل هذا سبق قلم لأن حديث أبي طلحة إنما ذكر في الباب الذي يلي هذا، ويحتمل أنه كان متقدما في مسند الربيع رحمه الله وأخره أبو يعقوب رحمه الله في الترتيب ونقل كلام الربيع كما هو ولم يتصرف فيه بشيء والله أعلم.

* الباب السادس في أفضل ما يتصدق به والبركة في الطعام *

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أنس بن مالك قال : كان أبو طلحة أكثر الأنصار مالا بالمدينة من نخل ، وكان أحب أمواله إليه بيرحاء وكانت مستقبلة المسجد ، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من مائها وهو طيب . قال أنس فلما نزلت هذه الآية «لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون» قال أبو طلحة إن أحب أموالي إلي بيرحاء وأنها لصدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها يارسول الله حيث شئت ، فقال له رسول الله ﷺ : بخ بخ ذلك مال رايع يروح بصاحبه إلى الجنة وقد سمعت ما قلت ، وأنا أرى أن تجعلها في الأقربين . قال أبو طلحة : أفعل يارسول الله قسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه .

قوله (بيرحاء) قال ابن حجر بفتح الموحدة وسكون التحتانية وفتح الراء وبالمهمل والممد ، وجاء في ضبطه أوجه كثيرة جمعها ابن الأثير في النهاية فقال : يروى بفتح الباء وبكسرهما ، أو بفتح الراء وضمهما ، أو بالمد والقصر ، فهذه ثمان لغات ، وفي رواية حماد بن سلمة (بيريحاء) بفتح أوله وكسر الراء وتقديمها على التحتانية ، وفي سنن أبي داود (باريحاء) مثله لكن بزيادة ألف ، وقال الباجي أفصحها فتح الباء وسكون الياء وفتح الراء مقصور وكذا جزم به المغاني وقال انه فيعلا من البراح ، قال ومن كان ذكره بكسر الموحدة وظن أنه بئر من آبار المدينة فقد صحف انتهى .

قوله (بخ بخ) في الصحاح (بخ) كلمة تقال عند المدح والرضا بالشيء وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ ، فان وصلت خفضت ونونت فقلت بخ بخ وربما شددت كالاسم - إلى أن قال - وبخبخت الرجل إذا قلت له ذلك الخ .

قوله (ذلك مال رايح يروح بصاحبه إلى الجنة) في بعض روايات البخاري (ذلك مال رايح ذلك مال رايح) بالباء الموحدة . وذكر ابن حجر أنها من الربح أي ذوربح ، وقيل هو فاعل بمعنى مفعول أي هو مال مربوح فيه . وذكر أن رواية الياء معناها رايح عليه آخره ، قال قال ابن أبطال والمعنى أن مسافته قريبة وذلك أنفس الأموال .

وقيل معناه يروح بالأجر ويغدوبه واكتفى بالرواح عن الغدو . وادعى الإسماعيلي أن من رواها بالتحثانية فقد صحف والله أعلم انتهى . ويرده رواية المصنف رحمه الله فإن ظاهره أن قوله (يروح بصاحبه إلى الجنة) تفسير من النبي ﷺ والله أعلم ، ومثل حديث أبي طلحة حديث أبي الدحداح رحمه الله ، قال في القناطر: ويقال لما نزلت هذه الآية «من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا . . الآية» قال أبو الدحداح فداؤك أبي وأمي يارسول الله ، ان الله يستقرضنا وهو غني عن القرض؟ قال نعم ، يريد أن يدخلكم الجنة . قال فاني قد أقرضت ربي قرضا يضمن لي الجنة . قال : نعم من تصدق بصدقة فله مثلها في الجنة . قال : وزوجتي أم الدحداح معي؟ قال : نعم . قال : وصبيتي الدحداحة معي؟ قال : نعم . قال : ناولني يديك . فناول رسول الله ﷺ يده . فقال : إن لي حديقتين أحدهما في السافلة والأخرى بالعالية والله لا أملك غيرهما جعلتهما قرضا لله عز وجل . فقال عليه السلام : اجعل أحدهما لله عز وجل والأخرى معيشة لك ولعيالك . قال : فأشهدك يارسول الله أني جعلت خيرهما لله تعالى وهو حائط فيه ستمائة نخلة . قال : إذا يجزيك به الجنة . ثم قال كم من عذق رداح ، ودار فياح في الجنة لأبي الدحداح والله أعلم انتهى .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (نعم الصدقة المنيحة الصفي تروح باناء وتغدو بآخر) قال الربيع المنيحة الشاة

والصفي الغزيرة اللبن .

قوله (المنيحة الشاة) هكذا فيما رأيناه من النسخ ، والذي في الصحاح أن
المنيحة العطية ، وأن الشاة مثلا اسمها منيحة بالياء بعد النون على وزن
فعيلة حيث قال : المنح العطاء ثم قال والاسم المنحة بالكسروهي العطية ،
والمنيحة منيحة اللبن كالناقة والشاة تعطيها غيرك يحلبها ثم يردها عليك
الخ .

قوله (والصفي الغزيرة اللبن) ومثله كلام الصحاح حيث قال : والصفي
الناقة الغزيرة ، والجمع صفايا ، يقال ما كانت الناقة والشاة صفا الخ .
(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أنس بن مالك قال : قال أبو طلحة لأم
سليم قد سمعت صوت رسول الله ﷺ ضعيفا أعرف فيه الجوع هل عندك
من شيء؟ قالت : نعم . فأخرجت أقراصا من شعير ثم أخذت خمارا لها
فلفت الخبز ببعضه ودسته تحت يدي وردتني ببعضه ثم أرسلتني إلى رسول
الله ﷺ . قال أنس فذهبت فوجدت رسول الله ﷺ جالسا في المسجد ومعه
الناس فوقفت فقال : أرسلك أبو طلحة؟ فقلت : نعم . فقال : أبطعام؟
فقلت : نعم . فقال رسول الله ﷺ لمن معه : (قوموا) قال أنس : فانطلقنا
حتى جئنا أبا طلحة فأخبرته . قال أبو طلحة : يا أم سليم قد جاء رسول
الله ﷺ بالناس وليس عندنا من الطعام ما نطعمهم . قال أنس فدخل
رسول الله ﷺ فقال : يا أم سلمة ما عندك؟ فأتيت بذلك الخبز . فأمر به
رسول الله ﷺ ففتت فعصرت عليه أم سليم عكة فأدمته ثم قال رسول الله
ﷺ على الطعام ما قال ثم قال : ايذن للعشرة فدخلوا فأكلوا حتى شبعوا
ثم خرجوا ثم أذن لعشرة فدخلوا فأكلوا حتى شبعوا كذلك حتى أكل القوم
أجمعون وكانوا سبعين رجلا) .

قوله (جالسا في المسجد) قال في المواهب والمراد بالمسجد هنا الموضع الذي أعده النبي صلى الله عليه وسلم للصلاة فيه حين محاصرته الأحزاب للمدينة في غزوة الخندق انتهى .

قوله (أرسلك أبو طلحة؟ فقلت: نعم . فقال: أبطعام؟ فقلت: نعم . فقال رسول الله ﷺ لمن معه قوموا) قال في المواهب فظاهره أن النبي ﷺ فهم أن أبا طلحة استدعاه إلى منزله فلذلك قال لمن عنده قوموا ، وأول الكلام يقتضي أن أم سليم وأبا طلحة أرسلوا الخبز مع أنس أن يأخذه النبي ﷺ فيأكله ، فلما وصل أنس ورأى كثرة الناس حول النبي ﷺ استحيى وظهر له أن يدعو النبي ﷺ ليقوم معه وحده إلى المنزل فيحصل مقصودهم من إطعامه ، ويحتمل أن يكون ذلك عن رأي من أرسله : عهد إليه إذا رأى كثرة الناس أن يستدعي النبي ﷺ وحده خشية أن لا يكفي ذلك النبي ﷺ ومن معه وقد عرفوا إثاره عليه السلام وأنه لا يأكل وحده ، فذكروا رواية أخرى إلى أن قال - فقال لي طلحة : يا أنس اذهب فقم قريبا من رسول الله ﷺ فإذا قام فدعه حتى يتفرق عنه أصحابه ثم اتبعه حتى إذا قام على عتبة بابه فقل له إن أبي يدعوك ، وفيه . فقال أبو طلحة يا رسول الله ﷺ إنما أرسلت أنسا يدعوك وحدك ولم يكن عندنا ما يشبع ما أرى . فقال (ادخل فان الله سيبارك فيما عندك الخ) .

قوله (فقال رسول الله ﷺ على الطعام ما قال) ذكر في المواهب ما يستفاد منه بيان ما قال على الطعام حيث قال : وفي رواية مبارك بن فضالة فقال : هل من سمن؟ فقال أبو طلحة قد كان في الكعكة شيء فجاء بها فجعل يعصرانها حتى يخرج ثم مسح رسول الله ﷺ القرص فانتفخ وقال (بسم الله) فلم يزل يصنع ذلك والقرص ينتفخ حتى رأيت القرص في

الجفنة يتسع ، وفي رواية النظر بن أنس : فجئت بها ففتح رباطها ثم قال (بسم الله اللهم أعظم فيها البركة) وعرف بهذا المراد بقوله (فقال فيها ما شاء الله أن يقول الخ) .

قوله (ثم قال ايذن لعشرة الخ) قال في المواهب وفي رواية لمسلم أنه قال ايذن لعشرة فدخلوا . فقال : كلوا وسموا الله فأكلوا حتى فعل ذلك ثمانون رجلا ثم أكل النبي ﷺ وأهل البيت لله ترك سؤرا أي بقية وهو بالهمز ، وفي رواية البخاري قال (ادخل على عشرة حتى عد أربعين ثم أكل النبي ﷺ فجعلت أنظر هل نقص منها شيء؟ الخ ، فذكر رواية أخرى فيها ثم دعاني ودعا أمي وأبا طلحة فأكلنا حتى شبعنا الخ ، وهذه الرواية تدل على أن أم سليم هي أم أنس وتقدم ما يدل على أن أبا طلحة هو أبوه حيث قال في بعض الروايات (فقل له إن أبي يدعوك) فعلى هذا يكون أبو طلحة كنيته واسمه مالك والله أعلم فليجروا .

وأبو طلحة هذا هو صاحب بئرحاء المتقدم والله أعلم ، ثم رأيت في بيان رجال هذا المسند أن ابن سليم وريب أبي طلحة فعلى هذا إنما سمي أبا طلحة أبا لكونه زوج أمه والله أعلم .

قال في المواهب قال العلماء : وإنما أدخلهم عشرة والله أعلم لأنها كانت قصعة واحدة لا يمكن الجماعة الكثيرة أن يقدروا على تناول منها مع قلة الطعام فجعلهم عشرة لينالوا من الأكل ولا يزدحموا الخ . أقول : فعلى هذا يسن للجماعة الكبيرة أن يدوروا عشرة عشرة اقتداء برسول الله ﷺ .

* الباب السابع في من تكره له الصدقة والمسألة *

(أبو عبيدة عن جابر عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ
(لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي ولا لمائل مال) قال الربيع ذو المرة
السوي القوي المحترف، والمائل الجامع المال.
قوله (لا تحل الصدقة لغني) أعلم أن العلماء اختلفوا في حد الغني
اختلافا كثيرا وكل رجع إلى اجتهاده كما قال في القواعد واختار ما ذهب إليه
بعض أصحابنا حيث قال: وقال بعض أصحابنا من لم يكن له مال يكفيه
هو و عياله نفقتهم وكسوتهم ومثونتهم إلى الحول فهو فقير ويأخذ الصدقة،
وهذا هو الذي يوجبہ النظر ويشهد بصحته الخبر، وهذا إذا كان عنده في
جميع ما جرى عليه ملكه ما لو باعه فإنه يكفيه سنة ما خلا بيتا يسكنه،
وخادما يخدمه. وقال من قال: لا ينظر في ذلك إلى قيمة المملوكات التي لا
يستغنى عنها مثل البيت والدار والخادم والدابة والأصل الذي لا يستغنى
عنه والله أعلم انتهى.

وهذا هو القول الذي يميل إليه ظاهر الإيضاح حيث قال بعد أن ذكر
القول بأن الغني هو المالك للنصاب، واستدل له بقوله ﷺ (أمرت أن
أخذها من أغنيائكم وأردها في فقرائكم) ما نصه: وهذا القول عندي
أقواهم حجة، غير أنه ربما يكون للرجل نصاب من المال وتجب عليه
الزكاة ولا يكون في ذلك النصاب ما يكفيه ويكفي عياله إلى الثمرة
الأخرى، ولذلك قال بعضهم: إذا كان من أهل القرار وله بيت يسكنه
وخادم يخدمه، وخنان يأكل منه الثمار أيام الغلة، وله دابة يركبها، وله قوت
سنة، وليس عليه دين، فإذا كانت عنده هذه المعاني فلا يأخذ الزكاة، وإن
كان من أهل البادية وكان له بيت يسكنه وحمولة - إلى أن قال - واختلفوا في

قيمة هذه المعاني ، هل تقوم مقام هذه المعاني أولا الخ .

لكن ينظر ما معنى قوله رحمه الله (واختلفوا في قيمة هذه المعاني الخ) هل معناه إن تكن عنده هذه المعاني وكان عنده مال تجب فيه الزكاة فانه ينظر: فإن كان ما عنده من المال يساوي قيمة هذه الأشياء فهو غني لا يأخذ الزكاة، وإن كان ما عنده لا يفي بهذه الأشياء فهو فقير يأخذ الزكاة عند بعضهم وإن وجبت عليه الزكاة، أولا ينظر إلى قيمتها حيث لم تكن موجودة بالفعل فيكون غنيا حيث وجبت عليه الزكاة. وإن كانت هذه الأشياء غير موجودة على قول البعض الآخر، أو معناه إن من لم تكن عنده هذه المعاني وكان عنده من الأصل مثلاً ما يساوي قيمته هذه المعاني هل تعتبر قيمة الأصل فيكون غنيا أولا يعتبر فيكون فقيراً؟ كما أشار إلى ذلك في القواعد كما تقدم، والظاهر حمله على الاحتمال الثاني ليتحد مع كلام القواعد، ويحتمل إرادة كل منهما للتعميم فيأخذ الزكاة عند بعضهم ليحصل به المعاني التي لا يستغني عنها وإن وجبت عليه الزكاة إذا كان ما عنده لا يفي بذلك كما يؤخذ من الإيضاح والله أعلم.

قوله (ذو المرة السوي القوي المحترف والمائل الجامع للمال) قال في الإيضاح فعلى هذا لا يجوز الصدقة للمحتاج إلا إذا كانت به زمانة تمنعه من الكسب انتهى، والظاهر من كلامه رحمه الله أنه حمل القوي المحترف على القادر على الاحتراف وإن لم تكن له حرفة أصلاً والله أعلم، وجعل في القواعد هذا قولاً لبعضهم بشرط حيث قال: وقال بعضهم لا تحل الصدقة للقوي المحترف إذا كان مائلاً بها مالا أي جامعاً له، وأما إن احتاج إليها في طلب علم أو معيشة فلا بأس انتهى.

وقال في الإيضاح بعدما ذكر أنه يأخذها ليقضي ما عليه من دين أو تباعة أو كفارة، وكذلك أيضاً جائز له أن يأخذ الزكاة ليتزوج بها أو يتسرى إذا

احتاج الى ذلك ولم يكن له مال يستعني به والله أعلم ، ولا يأخذ الزكاة
ليبني بها مسجداً ولا لاكفان الموتى ولا لمصالح الطرق ولا ليطعم بها
الأضياف ولا ليحجج بها نافلة ولا ليزوج بها أولاده ذكورا كانوا أو إناثا ولا
ليصل بها قرابته والأصل في هذا أن الله إنما أباح الزكاة لمن احتاج إليها إما
لمعيشة لا بد له منها وإما لقضاء دين وجب عليه قضاؤه الخ .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي سعيد الخدري قال : كان ناس من
الأنصار سألوا رسول الله ﷺ فأعطاهم ثم سألوه فأعطاهم ثلاثا حتى نفذ ما
عنده ثم قال (ما يكون عندي من خير فلن أدخره عنكم ، ومن يستعفف
يعفه الله ، ومن يستغن يغنه ، ومن يصبر يصبره الله ، وما أعطى أحد عطاء
إلا هو خير له وأوسع من الصبر) .

قوله (كان ناس من الأنصار) قال ابن حجر لم يتعين أسماؤهم إلا أن
النسائي روى من طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه
ما يدل على أن أبا سعيد راوي هذا الحديث خوطب بشيء من ذلك ولفظه
(ففي حديثها سرحتني أمي الى النبي ﷺ يعني لأسأله من حاجة شديدة
فأتيته وقعدت فاستقبلني فقال : (من استغنى أغناه الله الحديث) وزاد فيه
(ومن سأل وله أوقية فقد ألحف) فقلت : ناقتي خير من أوقية فرجعت ولم
أسأله .

وعند الطبراني من حديث حكيم بن حزام أنه ممن خوطب ببعض ذلك
ولكنه ليس أنصاري إلا بالمعنى الأعم انتهى .
قوله (حتى نفذ) بكسر الفاء أي فرغ .

قوله (فلن أدخره عنكم) قال ابن حجر أي أحبس وأخبئه وأمنعكم إياه
منفردا به عنكم ، وفيه ما كان عليه من السخاء وإنفاذ أمر الله ، وفيه إعطاء

السائل مرتين وأقول بل ثلاثا، والاعتذار إلى السائل، والحض على التعفف، وفيه جواز السؤال للحاجة وإن كان الأولى تركه والصبر حتى يأتيه رزقه بغير مسألة.

وقوله (ومن يستعفف) في رواية الكشميهني يستعفف انتهى. وقال أيضا في فوائد حديث حكيم بن حزام القريب من هذا ما نصه: وفيه أنه ينبغي للإمام أن لا يبين للطالب ما في مسألته من المفسدة إلا بعد قضاء حاجته لتقع موعظته له الموقع المناسب لئلا يتخيل أن ذلك سبب لمنعه من حاجته، وفيه جواز تكرار السؤال ثلاثا، وجواز المنع في الرابعة والله أعلم. وفي الحديث أيضا أن سؤال الأعلى ليس بعار وأن رد السائل بعد ثلاث ليس بمكروه الخ.

قوله (ومن يستعفف) من الاستعفاف وهو من الكف عن الشيء، قال في الصحاح عفا عن الحرام يعف عفا عفا وعفا عفا أي كف فهو عفا وعفيف، والمرأة عفة وعفيفة وأعفة وأعفه الله سبحانه واستعف عن المسألة أي عفا وتعفف أي تكلف العفة الخ، وذكر أولا أن (عفا) بمعنى كف فتشول إلى أن الاستعفاف معناه الكف.

قوله (يعفه الله) لعله بضم الياء وبكسر الفاء والجزم بحذف الآخر في جواب الشرط من (أعفاه الله) مأخوذ من العافية. قال في الصحاح: وعافاه الله وأعفاه بمعنى، والاسم العافية وهي دفاع الله عن العبد، ويوضع موضع المصدر يقال عافاه الله عافية الخ، والمعنى والله أعلم: ومن يكف عن المسألة يدفع الله عنه سوء أوانحوه، ويحتمل أن يكون بضم الياء وفتح الفاء مشددة من أعفه الله مأخوذا من العفة والمعنى عليه والله أعلم: ومن يستعفف يرزقه الله العفة أوانحوه ذلك، وانما فتح مع أنه مجزوم في جواب الشرط لأنه لما اجتمع المثلان أدغم أحدهما في الآخر فوجب التخلص من

النقاء الساكنين بتحريك الثاني وكانت فتحة طلبا للتخفيف . والظاهر أنه لا يتأتى أن يكون مضارعا من عفوته أو أعفيته بمعنى كثرته لأن التكرير لا يكون إلا في شيء قابل له إلا أن يحمل على مجاز الحذف أي بكثرة رزقه أو ماله أو طاعته أو نحو ذلك لكن الأصل الحقيقة والله أعلم .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :
(والذي نفسي بيده ليأخذ أحدكم جبلا فيحتطب على ظهره خير من أن يأتي رجلا أتاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه) .

قوله (الذي نفسي بيده) قال ابن حجر: فيه القسم على الشيء المقطوع بصدقه لتأكيد في نفس السامع ، وفيه الحث على التعنيف على المسألة والتنزه عنها ولو امتنهن المرء نفسه في طلب الرزق وارتكب المشقة في ذلك ، ولولا قبح المسألة في نظر الشارع لم يفضل ذلك عليها ، وذلك لما يدخل على السائل من ذل السؤال ومن ذل الرد إذا لم يعط ، ولما يدخل على المستؤل من الضيق في ماله إن أعطى كل سائل الخ .

قوله (ليأخذ أحدكم) هكذا فيما رأينا من النسخ بلام داخله على المضارع ، ولعله (لأن يأخذ) بلام داخله على أن المصدرية كما في البخاري فتسبك مع ما بعدها بمصدر يكون مبتدأ خبره قوله (خير من أن يأتي الخ) والجملة الاسمية جواب القسم ، ويحتمل أن يكون قد حذفت منه أن الناصبة للمضارع على حد «ومن آياته يريكم البرق» وقولهم (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) والله أعلم .

قوله (فيحتطب على ظهره خير له الخ) لفظ الحديث في البخاري (والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم جبلا فيحتطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه) انتهى . ولعل ذلك حذف من رواية المصنف للعلم به والله أعلم .

قوله (خير من أن يأتي الخ) قال ابن حجر: وأما قوله (خير له) فليست
بمعنى أفعل التفضيل إذ لا خير في السؤال مع القدرة على الاكتساب،
والأصح عند الشافعية أن سؤال من هذا حاله حرام، ويحتمل أن يكون
المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل وتسميته الذي يعطاه خيرا وهو في
الحقيقة شر والله أعلم انتهى .

* الباب الثامن في جامع الصدقة والطعام *

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : بلغني عن رسول الله ﷺ قال :
 (يانسء المؤمنات لا تحقرن إحداكن لجارتها ولو كراع شاة محرق) .
 قوله (لا تحقرن إحداكن لجارتها ولو كراع شاة محرق) ولعله إذا شمت
 رائحة ذلك عندها أو علمت به مثلا كما يدل عليه كلام الإيضاح في حقوق
 الجار حيث قال (ولا تؤذ به بقتار قدرك إلا أن تهدي له منها) ، وروي أنه عليه
 السلام قال : (يانسء المؤمنات لا تحقر إحداكن لجارتها ولو كراع شاة محرق)
 وقد ذكر لنا أن نبي الله يعقوب عليه السلام قال : يا الهي . أذهبت ولدي
 وبصري فهل ترحمني ؟ فأوحى الله اليه : وعزتي وجلالي إني لأرحمك وأرد
 ولدك وبصرك ولكن بلوتك بهذه البلوة أنك شويت حملا فوجد جارك رائحة
 ذلك ولم تطعمه منه . وكان يعقوب عليه السلام ينادي ألا من كان مفطرا
 فليتغد عند آل يعقوب ، وعند المساء ينادي ألا من كان صائما فليفطر عند
 آل يعقوب - إلى أن قال - وفي الأثر قال الوضاح بن عقبة (إذا اشترت
 فاكهة فاسترها عن جارك ، وإلا فناوله منها) فهذا يدل من قوله أن كل
 شيء لم يعلم ليس عليه أن يعطيه منه لأنه لم يؤذ به في ذلك ، ألا ترى
 ما روي في خبر النبي يعقوب عليه السلام حين قال الله له (إنا بلوتك بهذه
 البلوى أنك شويت حملا فوجد جارك رائحة ذلك ولم تطعمه منه) ولم يقل
 (إنك شويت حملا فأكلته ولم تطعم جارك منه) وهذا يؤيد قول من قال في
 حد الجوار مقدار قتار اللحم والله أعلم ، انتهى .

وفي هذا الحديث دليل على أن حق الجار يسقط ولو بقليل ، قال في
 الإيضاح وإن رد له جاره ما أعطى له أمسكه وليس عليه شيء وإن زاد له

على ما أعطاه أولا فلا يقبل الزيادة لأنها ليست بطيبة نفس الخ .
والظاهر أن قوله (لجارتها) يتعلق بمحذوف يدل عليه المقام (أن يعطي لجارتها) والله اعلم .

قوله (ولو كراع شاة محرق) هكذا فيما رأيته من النسخ ، والمناسب للصياغة إنما هو (محرقا) بالنصب لأنه صفة لكراع وهو خبر لكان محذوفة اللهم إلا أن يقال جربا بالمجاورة لشاة على حد (هذا جحر ضب خرب) والله اعلم .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ
(طعام اثنين كافي الثلاثة وطعام الثلاثة كافي الأربعة) .

قوله (طعام اثنين كافي الثلاثة الخ) قال العلقي قال المهلب المراد من هذه الأحاديث الحظ على المكارمة والتقنع بالكفاية يعني وليس المراد الحظ في مقدار الكفاية وإنما المراد المواساة وأنه ينبغي للإثنين إدخال ثالث لطعامهما ، وإدخال رابع أيضا بحسب من يحضر .

ووقع عند الطير إلى ما يرشد إلى العلة في ذلك وأوله (كلوا جميعا ولا تفرقوا فإن طعام الواحد يكفي الاثنين حديث) فيؤخذ منه أن الكفاية تنشأ من بركة الاجتماع ، وإن الجمع كلما كبر زادت البركة .

قال ابن المنذري أخذ من حديث أبي هريرة استحباب الاجتماع على الطعام ، وأن لا يأكل المرء وحده انتهى .

وفي الحديث الإشارة إلى أن المواساة إذا حصلت حصل معها أيضا البركة فتعم الحاضرين .

وفيه أنه لا ينبغي للمرء أن يستحقر ما عنده فيمتنع من تقديمه فإن القليل قد يحسن به الاكتفاء بمعنى حصول سد الرمق وقيام البنية لا حقيقة الشبع ، انتهى ملخصا .

وقال شيخنا قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في أماليه ان أريد به الإخبار عن الواقع فذلك يشكل لأن طعام الإثنين لا يكفي الإثنين وإن كان له معنى آخر فما هو؟ قال والجواب من وجهين .
أحدهما أنه خبر بمعنى الأمر أي أطعموا طعام اثنين الثلاثة .
والثاني أنه للتنبيه على أن ذلك يقوت الثلاثة ، واخبرنا بذلك لثلاثه
نجزع ،

قال والاول ارجح لأن الثاني معلوم .

وروى العسكري في المواعظ من حديث عمر قال قال رسول الله ﷺ (كلوا جميعا ولا تفرقوا فان البركة في الجماعة) فيؤخذ من هذا أن شرط المسألة الاجتماع على الأكل وأن معنى الحديث طعام الإثنين إذا أكلوا متفرقين كافي الثلاثة اذا أكلوا مجتمعين انتهى .

ومن طريقه عليه السلام قال (كان الناس إذا رأوا أول الثمرة جاءوا به إلى رسول الله ﷺ فإذا أخذه دعا للمدينة بالبركة ثم يدعوا أصغر ولد يراه فيعطيه تلك الثمرة .

قوله (كان الناس اذا رأوا الثمرة الخ) لفظه في الجامع الصغير (كان إذا أوتي بباكورة الثمرة وضعها على عينيه ثم على شفثيه وقال اللهم كما آتينا أوله فآتنا آخره ثم يعطيه من يكون عنده من الصبيان) ، ولفظه في القواعد (كان إذا أوتي بالفاكهة وضعها على عينيه) وفيه (ويقول الحمد لله رب العالمين اللهم فكما أطعمتنا أولها فاطعمنا آخرها ، ثم يدعوا أصغر ولد يراه فينا وله إياها) الخ ، ولعله يفعل ذلك عليه السلام لتفريح الصبيان كما ورد عنه من الفضل في ذلك ، قال في الإيضاح وفي الأثر قال عليه السلام (ان للجنة بابا يسمى باب الفرح لا يدخله إلا من يفرح الصبيان) الخ .
(أبو عبيدة قال بلغني عن ابن عمر يروي عن رسول الله ﷺ قال (إذا

دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها).
 قوله (إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها) ظاهره أن الاتيان إلى الوليمة
 بعد الدعاء إليها مأمور به في كل وليمة إذا تمعنا فيها.
 وقيدها في رواية الجامع الصغير بوليمة العرس ولفظه (إذا دعي أحدكم
 إلى وليمة عرس فليجب).
 قال العلقمي في شرحه هذا حجة لمن يخص وجوب الإجابة بوليمة
 العرس، قال وهو الراجح عندنا يعني الشافعية.
 قال والوليمة الطعام المتخذ للعرس مشتقة من الولم وهو الجمع وزنا معنى
 لأن الزوجين يجتمعان قاله الأزهري وغيره.
 وقال شيخ شيوخنا الوليمة مختصة بطعام العرس عند أهل اللغة فيما نقله
 عنهم ابن عبد البر، وهو المنقول عن الخليل وتعلب وغيرهما، وجزم به
 الجوهري وابن الاثير.
 وقال صاحب المحكم الوليمة طعام العرس والإملاك.
 قيل كل طعام صنع لعرس وغيره .
 وقال عياض في المشارق الوليمة طعام النكاح، وقيل الإملاك، وقيل
 طعام العرس خاصة انتهى .
 وعند الشافعي وأصحابه الوليمة تقع على كل طعام يتخذ لسرور
 حادث من عرس وإملاك وغيرهما لكن استعمالها مطلقة في العرس أشهر،
 وفي غيره يقيد فيقال وليمة ختان أو غيره،
 وجزم الماوردي ثم القرطبي بأنها لا تطلق في غير طعام العرس إلا
 بقربتها انتهى .
 وأما الدعوة فهي أعم من الوليمة وهي بفتح الدال على المشهور - إلى
 أن قال - وذكر النووي تبعا لعياض أن الولاثم ثمانية .

فيقال في دعوة العرس أي الإملاك وهو العقد وليمة وملاك وشندخ .
وقيل إن الوليمة خاص بطعام الدخول وأما طعام الإملاك (الشندخ)
بضم المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وقد تضم وآخره خاء
معجمة مأخوذ من قولهم فرس شندخ أي يتقدم غيره وسمي طعام الإملاك
بذلك لأنه يتقدم الدخول .

والختان (إعذار) بكسر الهمزة والعين المهملة الساكنة والذال المعجمة
ويقال فيه أيضا (الغذرة) بضم ثم سكون .

وللولادة (عقيقة) وللسلامة من الطلق (خرس) بضم الخاء المعجمة
وسكون الراء ويسين مهملة ويقال الصلاد .

قيل الخرس طعام الولادة والعقيقة يختص باليوم السابع وقد يزداد في
آخرها هاء فيقال خرسه وخرصه .

وقيل بالهاء طعام النفساء .

وقيل إنها لسلامة المرأة من الطلق وأما التي للولادة بمعنى الفرح
للمولود فهي العقيقة .

وللقدم من السفر نقيعة وهو الافنار أو القتل أو النحر وهو طعام يصنع
للقدم سواء صنعه القادم أو صنعه غيره ، إلى أن قال .

قيل النقيعة التي صنعها القادم ، والتي تصنع له تسمى (التحفة) .

وللبناء أي المسكن المتجدد (وكيرة) من الوكر وهو المأوى والمستقر .

وللمصيبة (وضيمة) بكسر المعجمة وليست من الولاثم نظرا لاعتبار
السرور، لكن ظاهر كلامهم خلافه ويوجه بأن اعتبار السرور إنما هو في
الغالب .

(والمأدبة) لما يتخذ بلا سبب ودائها مضمومة ويجوز فتحها انتهى كلام
النووي مع زيادة في الضبط والاقوال .

قال شيخ شيوخنا وفاتهم ذكر (الحذاق) بكسر الحاء المهملة وتخفيف
الذال المعجمة وآخرها قاف الطعام الذي يتخذ عنه حذق الصبي ، ذكره
ابن الصباغ في الشامل .

وقال ابن الرفعة هو الذي يصنع عند ختم القرآن كذا قيده ، ويحتمل
ختم قدر مقصود منه .

ويحتمل ان يطرد ذلك في حذقه بكل صناعة .

وذكر المحامي في الرونق في الولاتم (العتيرة) بفتح المهملة ثم مثناة
مكسورة وهي ما يذبح في أول رجب ، وتعقب بأنه في معنى الأضحية فلا
معنى لذكرها مع الولاتم - إلى أن قال - وأما المأدبة ففيها تفصيل لأنها ان
كانت لقوم مخصوصين فهي (النقري) بفتح النون والقاف مقصور ، وإن
كانت لعامة الناس فهي (الجفلي) بجيم بوزن الأولى - إلى أن قال - ونظم
ذلك بعضهم فقال :

اسامي الطعام اثنان من بعد عشرة

سأسردها مقرونة ببيان

وليمة عرس ثم خرس ولادة

عقيقة مولود وكيرة بان

وضيمة ذي موت نفيقة قادم

عذيرة أو إعدار يوم ختان

ومأدبة الخلان لا سبب لها

حذاق صغير يوم ختم قران

وعاشرها في النظم تحفة زاير

قري الضيف مع نزل له بقران

قال شيخ شيوخنا وقد نقل ابن عبد البر ثم عياض عن النووي الاتفاق

على القول بوجوب الإجابة بوليمة العرس ، وفيه نظر .
نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب ، صرح جمهور الشافعية والحنابلة
بأنها فرض عين ونص عليه مالك ، وعن بعض الشافعية أنها مستحبة ،
وذكر اللخمي من المالكية أنه المذهب — إلى أن قال — وعن بعض الشافعية
والحنابلة هي فرض كفاية .
وحكي ابن دقيق العبد في شرح الاكمام أن محمل ذلك إذا عمت
الدعوة أما لو خص كل واحد بالدعوة فإن الإجابة تتعين .
وشرط وجوبها أن يكون الداعي مكلفا حرا رشيدا إلى آخر الشروط
المذكورة في كتب الفقه .
ولها أَعذار يسقط بها الوجوب مذكورة في كتب الفقه .
وأقلها للممكن شاة ولغيره ما قدر عليه إلى أن قال ،
ووليمة العرس وقفها بعد الدخول وقال الزكرشي إنه الصواب ، قلت
وهو المصريح به في حديث البخاري في سورة الاحزاب في بنائه ﷺ بزینب
ومثله في صفة انتهى .
وظاهر كلام الشيخ إسماعيل رحمه الله أن الإجابة ليست بواجبة حيث
قال : ومن آداب المدعو إلى الضيافة أن لا يمتنع من الأجابة لقوله
عليها السلام (لودعيت الى كراع الغميم لأجبت) وهو موضع على أميال من
المدينة إلى أن قال :
وأما إن كان الداعي ظلما أو صاحب ريبة أو فاسقا أو مبتدعا أو شريرا أو
متكلفا أو مهابا فلا بأس بترك إجابته بل لا ينبغي أن يجيبه .
وإن أجاب لمن ينبغي فلا يتصدر في المجلس بل يتواضع ولا يضيق على
الحاضرين بالزحمة ، ولا ينبغي أن يجلس في مقابلة بيت الناس أو النساء ،
وبغص بصره ، ولا يكثر الالتفات الى مجيء الطعام فإنه دليل الشره ، وإن

رأى في الدار منكرا فليغيره وإلا فليخرج إن لم يقدر على تغييره والله اعلم انتهى .

فعلى هذا يكون الأمر بالإجابة محمولا على النذب إلا أن يحمل كلامه رحمه الله على غير وليمة العرس وظاهر الحديث عليها لما في ذلك من الإشهار المطلوب شرعا والله اعلم .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (شر الطعام طعام الوليمة يدعى إليها الاغنياء ويترك الفقراء) قوله (شر الطعام طعام الوليمة الخ) قال العلقمي قال النووي معناه الإجفار بما يقع من الناس بعده ﷺ من مراعاة الأغنياء في الولائم ونحوها، وتخصيصهم بالدعوة، وإيثارهم بطيب الطعام، ورفع مجالسهم وتقديمتهم وغير ذلك ما هو الغالب في الولائم انتهى ، وتقدم الكلام على الوجوب في (إذا دعي أحدكم) انتهى ، يعني فلا منافاة بين كون الإجابة إليها واجبة أو مندوبة مثلا ، وبين كون طعامها شر الطعام لاختلاف الجهة والله أعلم .

ومن طريقه عليه السلام (لا يمنع أحدكم فضل الماء ليمنع به الكلام) (معنى ذلك رجل له بئر فيمنع ماءها ليمنع ما حوله من الرعي) . قوله (لا يمنع أحدكم فضل الماء ليمنع به الكلام) الظاهر أن قوله (ليمنع به الكلام) لا مفهوم له لأن فضل الماء لا يجوز منعه مطلقا كما هو معلوم ، والكلام بفتح الكاف واللام وبالهَمْزة من غير مد كما ضبطه في الصحاح حيث قال (الكلام) العشب الخ ، وإنما لم يجوز منع فضل الماء والكلام لأن الناس فيهما سواء .

قال في الإيضاح في الاستنفاع بما يحتاج الناس فيه إلى إذن صاحبه ما نصه ، وذلك أن الاستنفاع الذي لا يحتاج الناس فيه إلى الإذن على وجهين .

أحدهما لا يجوز فيه المنع من صاحبه أصلاً مثل شرب الماء من الآبار والأنهار والسواقي والأودية ونزع الكلاء والخطب من الفحوص حيث لا يضر بها والاستغلال بظلال الأشجار والحيطان من خارج إن لم يكن في الاستغلال بها مضرة، وما أشبه ذلك مما لا يجوز فيه المنع لصاحبه .
بخلاف المعادن النابتة من الطفل والجبس والشب والحجارة والكبريت الخ .

لكن قيده عمنا أبو زكريا رحمه الله في لفظه بما نصه بعد السؤال قال: إن كان ذلك المعدن يأخذ منه الناس ولهم إليه طريق فليأخذ الناس، وأما إذا كان المعدن لا يصل إليه أحد إلا بإذن صاحب الأرض فلا يأخذ منه شيئاً، وأما المعادن التي تكون في الحوض والبراري فلا بأس أن يأخذ منها الرجل حاجته الخ .

(ومن طريق ابن عباس عنه عليه السلام قال (مكتوب على باب اللجنة العطية بعشر أمثالها والقرض بشمانية عشر) .

قوله (والقرض بشمانية عشر) القرض هو دفع المال على وجه القربة لله تعالى لينتفع به آخذه ثم يرد له مثله أو عينه وهو مندوب إليه وجائز في جميع الممتلكات التي يجوز بيعها وتحصرها الصفة ويقدر على الوفاء بها إلا الجواري فإنه لا يجوز لأنه يؤدي إلى إعاره الفروج وذلك لأن من اقترض شيئاً فله أن يرد عين ذلك الشيء إن بقي على الصفة التي أخذها، وله أن يرد المثل، فإذا اقترض جارية فله وطؤها ثم له أن يردها بحكم القرض، فلو جاز ذلك لأدى إلى ردها بعد وطئها وهو عين إعاره الفروج .

قالوا إلا أن يكون القرض لامرأة أولدي محرم لو كانت في سن من لا توطأ، وبعض جوز ذلك بشرط أن يرد المثل فقط، كذا في بعض كتب قومنا وهو ظاهر والله أعلم .

وعندهم أن القرض مستثنى من بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والطعام بالطعام وغير ذلك الى أجل ، قالوا لأنه من المعروف عندنا لا حاجة إلى الاستثناء لانتقاء الزيادة التي هي من شروط الربا كما هو معلوم ، وإنما كان أجر القرض أكثر من العطية لأنه لا يقترض إلا من ضاق به الحال ويمنعه التعفف والحياء من السؤال والله اعلم .

ومن طريق أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره فإن ذلك حق واجب عليه والله اعلم) .
قوله (فإن ذلك حق واجب عليه) هذا محمول على ما إذا لم يحصل الضرر بذلك لجاره كما نص عليه في الإيضاح حيث قال بعد رواية الحديث بلفظ آخر ما نصه وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال (إذا استأذن أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره فلا يمنعه فنكسوا فقال : مالي أراكم قد أعرضتم؟ لألقينها بين اكتافكم ، واجمعوا أن الغرز إذا كان يضر الجدار لم يجب عليه ذلك إلى آخره .

* الباب التاسع في أدب الطعام والشراب *

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال (يأكل المسلم في أمعاء واحد والكافر في سبعة أمعاء) .

قوله (يأكل المسلم في معي واحد والكافر في سبعة أمعاء) قال العلقمي قال شيخنا قيل هو مثل ضرب للمؤمن وزهده في الدنيا والكافر وحرصه عليها وشدة رغبته فليس المراد حقيقة المعنى ولا خصوص الأكل، وقيل المراد أن المؤمن يأكل الحلال، والكافر يأكل الحرام، والجلال أقل من الحرام.

وقيل المراد حض المؤمن على قلة الأكل إذا علم أن كثرة الأكل صفة الكافر، فإن نفس المؤمن تنفر من الاتصاف بصفة الكافر، ويدل على أن كثرة الأكل من صفات الكافر قوله تعالى (والذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل الانعام).

قيل المراد به شخص معين وهو الذي ورد الحديث لأجله فاللام عهدية،

قيل إنه خرج مخرج الغالب وحقيقة السبعة غير مرادة بل للمبالغة في التكثير.

وقيل المراد بالمؤمن التام الإيمان لكثرة تفكره وشدة خوفه فيمنعانه من إستيفاء شهوته لحديث (من كثرة تفكره قل مطعمه ومن قل فكره كثر مطعمه).

وقيل إن المراد المؤمن يسمى فلا يشركه الشيطان فيكفيه القليل بخلاف الكافر.

وقال النووي المختار أن المراد أن بعض المؤمنين يأكلون في معي واحد

وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء، ويلزم أن يكون كل واحد من السبعة مثل معي المؤمن.

ويدل على تفاوت الأمعاء ما ذكره عياض عن أهل التشريح أن أمعاء الإنسان سبعة المعدة ثم ثلاثة أمعاء بعد ها متصلة بها البواب ثم الصائم ثم الرقيق والثلاثة رقاق ثم الأعور والقولون والمستقيم وكلها غلاظ شداد فيكون المعنى أن الكافر لا يشبعه إلا ملء السبعة والمؤمن يشبعه ملء معي واحدة.

وقال النووي يحتمل أن يريد بالسبعة في الكافر صفات هي الحرص والشره وطول الأمل والطمع والحسد وحب السمن والواحد في المؤمن سد خلته.

والمعنى بكسر الميم مقصور والجمع أمعاء المصارين .
وفي رواية مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة (المؤمن يشرب في معي واحد الحديث) انتهى كلام العلقمي .
ونظم الحافظ زين الدين العراقي الأمعاء المتقدمة قوله :
سبعة أمعاء لكل آدمي

معدة صوابها مع صائم
ثم الرفيق أعور قولون مع

المستقيم مسلك المطاعم
قاله في المواهب، وتناول ابن العماد في كشف الأسرار الحديث تأويلا آخر
فقال المعنى أن المؤمن همته في الآخرة والمهموم يقل أكله، والكافر همته الدنيا فهو يأكل بسبع شهوات، والمراد بالسبع المبالغة في كثرة الأكل،
وقيل المراد بالأكل التبسط في أنواع الملبس والمطعم والمشيب والمنكح
والمسكن والمركب واقتناء الأموال فالكافر يتبسط في هذه السبعة والمؤمن

يقتصر على قدر الحاجة منها .

وقيل : المراد أنه إذا أكل أكل قدر الشبع الشرعي وهو ثلث البطن كما قال عليه السلام (حسب ابن آدم لقيات يقمن صلبه فإن كان ولا بد فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه) وقال عليه السلام (طعام واحد يكفي اثنين) فالثلث طعام واحد إذا قسم بين اثنين كفي كل واحد السدس فالمؤمن يكفيه سدس بطنه .

قال الميسوري ويقال للمؤمن معى واحد وللکافر سبعة أمعاء أحدها طبع وستة حرص فالمؤمن يأكل بالطبع والکافر يأكل بالطبع والحرص انتهى .

واقصر في الصحاح على معنى واحد حيث قال بعد رواية الحديث وهو مثل لأن المؤمن لا يأكل إلا من الحلال ويتوقى الحرام والشبهة ، والکافر لا يبالي ما أكل ومن أمن أكل ، وكيف أكل انتهى .

قال في المواهب ومحصل القول ان من شأن المؤمن الحرص على الزهادة والاعتناع بالبلغة بخلاف الکافر - إلى أن قال - وقالوا لا تدخل الحكم معدة ملئت طعاماً ومن قل طعامه قل شربه وخف نومه ، ومن خف نومه ظهرت بركة عمره ، ومن امتلأ بطنه كثر شربه ، ومن كثر شربه ثقل نومه ، ومن ثقل نومه محقت بركة عمره ، فإذا اكتفى بدون الشبع حسن اغتذاه وبدنه ، وصالح حال نفسه وقلبه ، ومن امتلأ من الطعام ساء غذاؤه بدنه ، وأشرت نفسه ، وقسا قلبه .

وعن ابن عباس قال عليه السلام (إن أهل الشبع في الدنيا هم أهل الجوع غداً في الآخرة) ، ومن طريقه عليه السلام قال (طعام الإثنين كافي الثلاثة) الحديث) .

قوله (طعام الإثنين كافي الثلاثة الحديث) تقدم الكلام عليه في الباب

الذي قبله وإنما ذكر في البابين لمناسبة كل منهما: أما الأول فمن جهة الحث على الصدقة، فإنه خبر بمعنى الأمر على الراجح فكانه قال أطعموا طعام الإثنين الثلاثة الخ، وأما الثاني فمن جهة الإشارة إلى أن من أدب الطعام التقليل منه والاجتماع عليه فإن البركة مع الاجتماع لقوله ﷺ (كلوا جميعا ولا تفرقوا فإن البركة في الجماعة) والله اعلم.

(أبو عبيدة عنه أيضا قال أضاف رسول الله ﷺ ضيفا فأمر له بشاة فحلبت فشرب حلابها حتى شرب حلاب سبعة شياه ثم إنه أصبح فأسلم فأمر له النبي ﷺ بشاة فحلبت فشرب حلابها ثم أخرى فلم يكملها فقال رسول الله ﷺ (إن المؤمن ليأكل في معي واحد والكافر في سبعة أمعاء).

قوله (أضاف رسول الله ﷺ ضيفا الخ، لفظ الحديث في البخاري في بعض الروايات عن أبي هريرة (ان رجلا كان يأكل أكلا كثيرا فأسلم فكان يأكل أكلا قليلا فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال (إن المؤمن يأكل في معي واحد والكافر في سبعة أمعاء) انتهى، وذكر ابن العماد في كشف الأسرار أن الرجل اسمه جهجاه بن سعيد الغفاري كان يكثر الأكل في حال كفره فلما أسلم أقل الأكل فمدحه النبي ﷺ انتهى.

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال قالت عائشة كنت أشرب أنا ورسول الله ﷺ بالقدح فيجعل فاه على موضع فمي فيشرب وأنا حائض

قوله (فيجعل فاه على موضع فمي فيشرب وأنا حائض) فيه إشارة إلى طهارة سور الحائض، وأن ريقها طاهر، ومثل الحائض النفساء. وأما ما تفعله نساء أهل زماننا من حكمهن بنجاسة سور النفساء ولو نظفن أيديهن بالغسل غاية النظافة، ودفنهن نوى التمر الذي أكلته النفساء في الأيام السبعة الأوائل فمن الغلو في الدين المنهي عنه ومن الاستظهار على

الشارع بعد قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها (ليست حيضتك بيدك) وقوله أيضا (المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا) وأي فرق بين الحيض والنفاس في جميع الأحكام ، غاية ما يلزم في النفساء أنها تنجست يداها بمس الولد ، فإنه لا تفارقه النجاسة في الغالب فإذا غسلتهما غسلًا نظيفا فكيف لا يحكم بطهارتهما . وأما ما ذكره فممن أحكام المشركين التي يتنزه الوحيدون عنها .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : سمعت رسول الله ﷺ قال : (إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه فان في أحد جناحيه داء والآخر شفاء ، وانه يقدم الداء ويؤخر الدواء) وقال الربيع امقلوه أي اغمسوه .

قوله (إذا وقع الذباب الخ) قال العلقمي : الذباب معروف واحده ذبابة والجمع أذبة وذبان بالكسر وذب بالضم وكنيته أبو جعفر وأبو حكيم وأبو الجدرش ، وهو أصناف كثيرة متولدة من الغفونة ، ولم يخلق لها أجفان لصغر أحداقها ومن شأن الأجفان أن تصقل مرآة الحدقة من الغبار فجعل الله لها يدين تصقل بهما مرآة حدقتها ، فلهذا ترى الذباب يمسح عينيه بيديه - إلى أن قال - إنه ألوان ، فللأبل ذباب ، وللبقر ذباب ، وأصله دود صغار يخرج من أبدانهم فيصير ذبابا وزناير . وذباب الناس متولد من الزبل ، ويكثر إذا هاجت ريح الجنوب ويخلق في تلك الساعة . وإذا هاجت ريح الشمال خفت وتلاشى ، وهو من ذوات الخراطيم كالبعوض - إلى أن قال - قيل سمى ذبابا لكثرة حركته واضطرابه ، وقيل لأنه كلما ذب آب ، وقد أخرج أبو علي عن ابن عمر مرفوعا (عمر الذباب أربعون ليلة ، والذباب كله مرفوعا في النار إلا النحل) وسنده لا بأس به . قال شيخ شيوخوا قال الحافظ كونه في النار ليس تعذيبا له ، بل ليعذب أهل النار به .

وعن مقاتل بن سليمان أنه قال يوما سألتوني عما دون العرش أخبركم ، فقال له رجل : أمعاء الذباب في مقدمها أم مؤخرها؟ فلم يدر ما يقول

- إلى أن قال - إنه ﷺ كان لا يقع على جسده ولا ثيابه ذباب أصلا .
 قوله (فامغلوه) بالغين على ما في نسختنا وفي الصحاح (فامقلوه)
 بالقاف ، قال ومقله في الماء مقلًا غمسه وفي الحديث (إذا وقع الذباب الخ)
 وكنت أسمع قديما أنه يجوز فيه الغين والقاف ، ولم يذكر في الصحاح المغل
 بهذا المعنى والله أعلم . والأمر بالغل ذكروا أنه للإرشاد .

قوله (في أحد جناحيه) قال العلقمي : الجناح يذكر ويؤنث ، وقيل أنث
 باعتبار اليد ، وجزم الصغاني بأنه لا يؤنث وحقيقته للطائر ويقال لغيره على
 سبيل المجاز ، كما في قوله «واخفض لهما جناح الذل من الرحمة» . قال شيخ
 شيوخنا ووقع في رواية أبي داود وصححه ابن حبان : وأنه يتقي بجناحه
 الذي فيه الدواء ولم يقع في شيء من الطرق تعيين الجناح الذي فيه الشفاء
 من غيره لكن ذكر بعض العلماء أنه تأمله فوجده يتقي بجناحه الأيسر
 فعرف أن الأيمن هو الذي فيه الشفاء والمناسبة في ذلك ظاهرة في حديث
 أبي سعيد فإنه يقدم السم ويؤخر الشفاء ، ويستفاد من هذه الرواية تفسير
 الداء الواقع في حديث الباب وأن المراد به السم إنتهى .

وقال أبو عبيدة (وهذا يدل على أن الذباب وما ليس فيه دم لا ينجس
 ما وقع فيه) .

قوله (وهذا يدل أن الذباب وما يشبهه مما ليس فيه دم لا ينجس ما وقع
 فيه) قال العلقمي في وجه الاستدلال إنه ﷺ لا يأمر بغمس ما ينجس الماء
 إذا مات فيه لأن ذلك فساد ، والأمر بالغمس يتناول صورا منها ما لو كان
 الطعام حارا فإن الغالب أنه يموت في هذه الصورة بخلاف البارد ، فلما لم
 يقع التقيد حمل على العموم ، وذكر بعض الأطباء أن في الذباب قوة سمية
 يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسعه وهي بمنزلة السلاح له ، فإذا
 سقط الذباب فيما يؤذيه يلقيه بسلاحه ، فأمر الشارع أن يقاتل تلك السممية
 بما أودعه الله تعالى في الجناح الآخر من الشفاء فيزول الضرر باذن الله

تعالى - إلى أن قال - وإنما قال (أحدي) لأن الجناح يذكر ويؤنث فأنهم قالوا في جمعه أجنحة وأجنح ، فأجنحة جمع المذكر كقذال وأقذلة ، وأجنح جمع المؤنث كشمال وأشمل ، انتهى .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : قال رسول الله ﷺ في ماء مسته الهرة فإنها من الطوافين والطوافات عليكم) .

قوله (فإنهن من الطوافين والطوافات عليكم) قد تقدم الكلام عليه في باب أحكام المياه فليراجع .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : بلغني أن أبا سعيد الخدري دخل على مروان بن الحكم فقال له مروان : هل سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن التنفس في الشراب؟ فقال أبو سعيد : نعم . قال فقيل له يا رسول الله إني لا أروي عن نفس واحد ، فقال له فأبى القدح عن فيك ثم تنفس) فقال الرجل : فاني أرى القذى . قال : فأهرقه . قال الربيع : قال أبو عبيدة : وكذلك في الطعام لا ينفخ فيه وإن كان حارا فليبرده) .

قوله (مروان بن الحكم) هو الذي قال فيه رسول الله ﷺ وقد أوتي به ليحاكمه : الوزع بن الوزع ، اللعين بن اللعين ، وكان الحكم من المستهزئين الذين قال الله فيهم «إنا كفيناك المستهزئين» لعنة الله عليهم أجمعين .

قوله (فأبى القدح عن فيك ثم تنفس) يعني خارجا ، وذلك لأن من آداب الشراب أن يشرب في ثلاثة أنفاس . قال في القواعد : يسمي الله في أولها ويحمده في آخرها ، يقول في آخر النفس الأول (الحمد لله) وفي الثاني يزيد (رب العالمين) وفي الثالث يزيد (الرحمن الرحيم) ثم يقول بعد الشرب (الحمد لله الذي جعله عذبا فراتا برحمته ولم يجعله ملحا أجاجا بذنوبنا الخ) .

وقال في المواهب: وكان رسول الله ﷺ يتنفس في الشراب ثلاثا ويقول إنه أروى وأمرى وأبرأ، رواه مسلم. ومعنى تنفسه ابانة القدح عن فيه وتنفسه خارجه ثم يعود إلى الشراب - إلى أن قال - وفي هذا الشرب حكم جمّة وفوائد مهمة نبه عليه السلام على مجامعها بقوله (إنه أروى وأمرى وأبرأ: فأروى من الري بكسر الراء من غير همز أشد ريا وأبلغه وأنفعه، وأبرأ أفعل من البرء بالهمز وهو الشفاء أي يبرئ من شدة العطش ودائه لتردده على المعدة الملتهبة دفعات فتسكن الدفعة الثانية ما عجزت الأولى عن تسكينه والثالثة ما عجزت عنه الثانية. وأيضا فإنه أسلم لحرارة المعدة وأبقى عليها من أن يهجم عليها البارد وهلة واحدة، فإنه أسلم عافية وآمن غائلة من تناول جميع ما يروى دفعة واحدة، فإنه يخاف منه أن يطفئ الحرارة الغزيرة بشدة برده وكثرة كميته ويضعفها فيؤدي ذلك إلى فساد المعدة والكبد، أو إلى أمراض رديئة خصوصا في سكان البلاد الحارة في الأزمنة الحارة فإن الشرب فيهما وهلة واحدة يخاف عليهم جدا.

وقوله (وأمرأ) بالهمز أفعل من مرأ الطعام والشراب في بدنه إذا دخله وخالطه بسهولة ولذة، انتهى.

وقال بعضهم والمعنى: أنه يصبه هنيا مريا أي سالما أو مريا من مرض أو عطش أو أذى، ويؤخذ من ذلك أنه أقمع للعطش، وأقوى على الهضم.

ومن آفات الشرب نهلة واحدة أنه يخاف منه الشرق بأن تسد مجرى الشراب بكثرة الوارد عليه فإذا تنفس رويدا ثم شرب آمن ذلك، وقد روى عبد الله بن المبارك والبيهقي وغيرهما عن النبي ﷺ (إذا شرب أحدكم فليمص الماء مصا ولا يغبه غبا فإنه يورث الكباد) والكباد بضم الكاف وتخفيف الباء وجع الكبد، ولا معارضة بين التنفس هنا وبين النهي عن

التنفس داخل الإناء الوارد في الحديث، لأن المنهي عنه التنفس داخل الإناء، فإنه ربما حصل للماء تغير من النفس: إما لكون المتنفس كان متغير الفم بمأكول مثلاً، أو لبعده عهده بالسواك والمضمضة، أو لأن التنفس يصعد ببخار المعدة، وها هنا التنفس خارج الإناء فلا تعارض، فلولم يتنفس جاز الشرب بنفس واحد، وقيل يمنع مطلقاً لأنه شرب الشيطان، انتهى.

قوله (فإني لأرى القذى فيه) قال في الصحاح القذى يعنى بالقصر في العين وفي الشراب ما يسقط فيه الخ، زاد بعضهم مما يكره ويستقذر. قوله (فأهرقه) أي صبه من أهرق لغة في في أراق، قال في الصحاح وهراق الماء يهرقه بفتح الهاء هراقه أي صبه، وأصله أراق يريق إراقة - إلى أن قال - وإنما قالوا (أنا أهريقه) وهم لا يقولون (أنا أريقه) لاستثقال الهمزتين وقد يفعل، قال سييويه قد أبدلوا من الهمزة الهاء ثم التزمت فصارت كأنها من نفس الحرف، ثم أدخلت الألف بعد على الهاء وتركت الهاء عوضاً من حذفهم حركة العين، لأن أصل أهرق أريق وفيه لغة ثلاثة أهراق يهريق أهريقاً فهو مهريق.

قوله (وكذلك في الطعام لا ينفخ فيه) يعني للعلة السابقة عن المواهب. قوله (فليبرده) يعني يتركه حتى يبرد وليس المراد أنه يبرده بالنفخ كما قد يتوهم، وإنما أمر بتبريده لقلة البركة في الحار، قال عليه السلام (دعوا الحار حتى يبرد فإنه غير ذي بركة) وليس المراد ببرودته زوال الحرارة منه بالكلية لقولهم (ما أنضجته الشمس يؤكل بارداً، وما أنضجته النار يؤكل حاراً) يعني فالأحسن أن توجد فيه بعض الحرارة لأنه أهناً للأكل وأنفع للجسد والله أعلم.

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال: بلغني عن رسول الله ﷺ أوتي بشراب

فشرب منه وعن يمينه غلام صغير وعن يساره شيوخ من أصحابه فقال للغلام : (أتأذن لي أن أعطي هؤلاء؟) فقال : لا والله لا أؤثر نفسي منك أحدا . قال : فتله ، فتركه رسول الله ﷺ في يديه .

قوله (أوتي بشراب فشرب منه) في بعض روايات البخاري (أوتي بقدر فشرب منه) وذكر ابن حجر أنه كان لبناء ، ثم ذكر أنه لا فرق بين اللبن والماء ، قال ونقل عن مالك وحده أنه خصه بالماء ، قال ابن عبد البر لا يصح عن مالك ، وقال عياض يشبه أن يكون مراده أن السنة تثبت نصا في الماء خاصة ، وتقديم الأيمن في غير شرب الماء يكون بالقياس ، وقال ابن العربي كان اختصاص الماء بذلك لكونه قيل أنه لا يملك بخلاف سائر المشروبات ، ومن ثم اختلف هل يجري الربا فيه؟ وهل يقطع في سرقته؟ وظاهر قوله في الشرب أن ذلك لا يجري في الأكل ، لكن وقع في حديث أنس خلاف الخ .

قوله (وعن يمينه غلام) قال ابن حجر هو الفضل بن عباس حكاه ابن بطلال ، وقيل أخوه عبد الله حكاه ابن المتين .

قوله (وعن يساره شيوخ) ذكر بعضهم من الشيوخ أبا بكر الصديق ، وبعضهم خالد بن الوليد رضي الله عنهما .

قوله (أتأذن لي أن أعطي هؤلاء؟) قال ابن حجر ظاهر أنه لو أذن له لأعطاهم ، ويؤخذ منه جواز الإيثار بمثل ذلك ، وهو مشكل على ما اشتهر من أنه لا إيثار بالقرب ، وعبرة أمام الحرمين في هذا (لا يجوز التبرع في العبادات ويجوز في غيرها) . وقد يقال إن القرب أعم من العبادة ، وقد أورد على هذه القاعدة تجويز جذب واحد من الصف الأول ليصلي معه ليخرج الجاذب عن أن يكون مصليا خلف الصف وحده لثبوت الزجر عن ذلك ، ففي مساعدة المجذوب للجاذب إيثار بقربة كانت له وهي تحصيل فضيلة

الصف ليحصل فضيلة تحصل للجاذب وهي الخروج من الخلاف في بطلان صلاته ، ويمكن الجواب بأنه لا إشار ، إذ حقيقة الإيثار إعطاء ما استحقه لغيره ، وهذا لم يعط الجاذب شيئا وإنما رجع مصلحته على مصلحته لأن مساعدة الجاذب على تحصيل مقصوده ليس فيه إعطاؤه ما كان يحصل للمجذوب لو لم يوافقه والله أعلم ، انتهى .

قوله (فقال لا والله لا أؤثر بنفسي منك أحدا) الرواية في البخاري (فقال الغلام والله يا رسول الله لا أؤثر بنصبي منك أحدا) وفي بعض الروايات (بفضلي منك) فلعل رواية المصنف رحمه الله على حذف مضاف أي بقرب نفسي أو حظها أو فضلها أو نحو ذلك والله أعلم .

قوله (فتله) قال ابن حجر بفتح المثناة وتشديد اللام أي وضعه ، وقال الخطابي وضعه بعنف ، وأصله من الرمي على التل وهو المكان العالي المرتفع ثم استعمل في كل شيء يرمى به وفي كل القاء ، وقيل هو من التل بلام ساكنة بين المثنتين المفتوحتين وآخره لام وهو العنق ، ومنه (وتله للجبين) أي صرعه فألقى عنقه وجعل جبينه إلى الأرض ، والتفسير الأول أليق بمعنى حديث الباب الخ .

وفي الحديث أن سنة الشرب العامة تقديم الأيمن في كل موطن ، وأن تقديم الذي على اليمين ليس المعنى فيه بل لمعنى في جهة اليمين وهو فضلها على جهة اليسار فيؤخذ منه أن ذلك ليس ترجيحاً لمن هو على اليمين ، بل هو ترجيح لجهته ، وفيه أن من سبق إلى مجلس علم أو مجلس رئيس لا ينحى منه من هو أولى منه بالجلوس في الموضع المذكور ، بل يجلس الآتي حيث انتهى به المجلس ، لكن إن أثره السابق جاز ، وأن من استحق شيئا لم يدفع عنه إلا بأذنه كبيرا كان أو صغيرا إذا كان ممن يجوز إذنه ، وفيه أن الجلوس شركاء فيما يقرب إليهم على سبيل الفضل لا اللزوم للاجتماع

على أن المطالبة بذاك لا تجب، قاله ابن عبد البر ومجمله إذا لم يكن فيهم الإمام أو من يقوم مقامه فإن كان فالتصرف في ذلك له الخ من ابن حجر. (أبو عبيدة عن جابر قال: بلغني عن النبي ﷺ قال: (لا تغبوا الماء غبا فإن من ذلك يتولد البهر، ولكن مصوه مصا).

قوله (لا تغبوا الماء غبا) قال العلقمي: قال في المصباح: غب الرجل الماء غبا من باب قتل شربه من غير نفس، انتهى. وقال في الصحاح (الغب) شرب الماء من غير مص، وفي الحديث الكباد من الغب الخ.

قوله (يتولد البهر) هو بضم الباء وسكون الهاء، قال في الصحاح: والبهر بالضم تتابع النفس، وبالفتح المصدر، يقال بهر الحمل يبهره إذا وقع عليه البهر فابتهر أي تتابع نفسه الخ. ولفظ الحديث في القواعد (مصوا الماء مصا ولا تغبوه غبا فإن الكباد من الغب) وهم بضم الكاف وتخفيف الباء وجع الكبد كما تقدم من المواهب. فالفتح الشدة والضيق زاده العلقمي.

قوله (ولكن مصوه مصا) قال في الصحاح: مصبت الشيء بالكسر أمصه مصا وكذلك امتصصته والتمصص المص في مهملة.

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة قالت: قدمنا لرسول الله ﷺ حيسا الحديث).

قوله (قالت قدمنا لرسول الله ﷺ حيسا الحديث) تمامه (فأكل فصلى ولم يتوضأ) وقد تقدم الكلام عليه في باب ما يجب منه الوضوء.

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال قال ابن التعمان خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كان بالصهباء وهي أدنى خير فصلى العصر فدعانا بالأزواد ولم يوف إلا بالسويق فأمر به فشر فأكل وأكملنا ثم قام إلى المغرب فمضمض ومضمضنا ثم صلى ولم يتوضأ).

قوله (حتى إذا كنا بالصهباء) قال ابن حجر بفتح المهملة والمد .
قوله (وهي من أدنى خيبر) قال ابن حجر أي طرفها مما يلي المدينة
وللمصنف في الأطعمة وهي على روضة من خيبر، وقال أبو عبيد البكري
في معجم البلدان هي على بريد .

قوله (فدعا بالأزواد) قال ابن حجر فيه جمع الرفقاء على الزاد في السفر
وإن كان بعضهم أكثر أكلا، وفيه حمل الأزواد في الأسفار وأن ذلك لا يقدح
في التوكل، واستنبط منه المهلب أن الإمام يأمر المحتكرين بإخراج الطعام
عند قلته لبيعوه من أهل الحاجة، وأن الإمام ينظر لاهل العسكر فيجمع
الزاد ليصيب منه من لازاد معه انتهى .

قوله (فثر) قال ابن حجر بضم المثلث وتشديد الراء ويجوز تخفيفها أي
بل .

قوله (وأكلنا) زاد في بعض الروايات (عند قومنا وشربنا)، وفي بعضها
(فلكنا وأكلنا وشربنا) .

قوله (ثم قام إلى المغرب فمضمض) قال ابن حجر أي قبل الدخول في
الصلاة، وفائدة المضمضة من السويق وإن كان لا دسم له أن يحتبس بقاياها
بين الأسنان أو نواحي الفم فيشغله تتبعه عن أحوال الصلاة انتهى .

قوله (ولم يتوضأ) قال ابن حجر أي بسبب أكل السويق، قال الخطابي فيه
دليل أن الوضوء مما مست النار منسوخ لأنه متقدم، وخبير كانت سنة
سبع، قلت لا دلالة فيه لأن أبا هريرة حضر بعد فتح خيبر وروى الأمر
بالوضوء كما في مسلم وكان يفتي به النبي ﷺ، واستدل به البخاري على
جواز صلاتين فأكثر بوضوء واحد، وعلى استحباب المضمضة بعد الطعام
انتهى .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال بلغني عن جابر بن عبد الله قال بعث

رسول الله ﷺ بعثنا وأمر علينا أبا عبيدة بن الجراح وهو في ثلاثمائة وأنا فيهم فخرجنا حتى إذا كان ببعض الطريق ففنى الزاد فأمر أبو عبيدة بأزواد الجيش فجمعه وكان مزودي تمر فكان يفوتنا كل يوم قليلا قليلا حتى فني ولم يصبنا ثمرة تمر قال ولقد وجدنا فقدناها حين فنيتم ثم انتهينا إلى البحر فإذا بحوت مثل الضرب فأكل منه ثم ذلك الجيش ثمانى عشرة ليلة ثم أمر أبو عبيدة بضلعين من أضلاعها فنصبنا فأمر براحلته فرحلت ثم مرت تحتها فلم يصبهما قال الربيع الضرب الجبل).

قوله (بعث رسول الله ﷺ بعثنا الخ) في بعض روايات البخاري بعد ذكر الإسناد قال سمعت جابرا يقول: بعثنا النبي ﷺ ثلاث مائة راكب وأميرنا أبو عبيدة نرصد غير القریش فأصابنا جوع شديد حتى أكلنا الخبط فسمي جيش الخبط ، وألقى البحر حوتا يقال له العنبر فأكلنا منه نصف شهر وادها بودكه حتى صلحت أجسامنا قال فأخذ أبو عبيدة ضلعا من أضلاعه فنصبه فمر الراكب تحته ، وكان فينا رجل إشتد الجوع نحر ثلاث جزائر ثم نهاه أبو عبيدة وزاد في رواية فلما قدمنا المدينة أتينا رسول الله ﷺ فذكرنا ذلك له فقال (هورزق أخرجه الله لكم فهل معكم شيء من لحمه فتطعمونا) قال فأرسلنا إلى رسول الله ﷺ منه فأكل .

قوله (وأمر عليهم أبا عبيدة) قال في المواهب (وكان فيهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه يتلقى عيرا لقريش) رواه مسلم ، وعنده أيضا (إلى أرض جهينة) ولا منافاة بينهما فالجهة أرض جهينة والتقصد تلقي عير قريش وهو الإبل المحملة للطعام أو غيره - إلى أن قال - قال شيخ الإسلام ابن العراقي في شرح التقريب قالوا وكانت هذه السرية في شهر رجب سنة ثمان من الهجرة وذلك بعد نكثه قريش العهد وقبل الفتح فإنه كان في رمضان من السنة المذكورة انتهى .

قوله (وهو في ثلاثمائة) ذكر في بعض روايات البخاري ثلاثمائة راكب كما تقدم في بعضها (خرجنا ونحن ثلاثمائة محمل زادنا على رقابنا الخ، ورواية المصنف رحمه الله تحملها والله اعلم .

قوله (فخرجنا) يعني إلى ساحل البحر، وسماها البخاري غزوة سيف البحر.

قوله (فقل الزاد) في رواية البخاري (ففني الزاد) وذكروا أن المراد بالزاد الذي فني الزاد الذي كان العموم وهو جراب التمر الذي زودهم النبي ﷺ، وكلام المصنف رحمه الله محتمل لذلك ولزاد الخصوص وهو الظاهر كما فعل ﷺ في غزوة خيبر حين بلغ الصهباء والله أعلم .

قوله (وكان مزودي تمر) هكذا فيما رأيته من النسخ، وفي رواية البخاري (مزود تمر) بالإفراد أي وكان المتحصل من المجموع مزود تمر، وأما على رواية المصنف فإنه يكون المتحصل من ذلك مزودين تمرًا، قال ابن حجر والمزود بكسر الميم وسكون الزاء ما يجعل فيه الزاد .

قوله (وكان يقوتنا) قال ابن حجر بفتح أوله والتخفيف من الثلاثي، وبضمة والتشديد من التقويت .

قوله (ولقد وجدنا فقدنا حين فنيت) قال ابن حجر أي موثرا، وفي رواية أبي الزبير: فقلت كيف كنتم تصنعون بها قال نمصها كما يمص الصبي ثم نشرب عليها الماء فتكفينا يومنا إلى الليل انتهى .

قوله (ثم انتهينا إلى البحر) أي إلى ساحل البحر .

قوله (فإذا بحوت مثل الظرب) قال ابن حجر أما الحوت فهو اسم جنس لجميع السمك، وقيل هو مخصوص بما عظم منها .

والظرب بفتح المعجمة المشالة، ووقع في بعض النسخ بالمعجمة الساقطة حكاها ابن القين، والأول الصواب بكسر الراء بعدها موحدة

وقال الفراز هو بسكون الزاء إذا كان منبسطا ليس بالعالى .

وفي رواية أبي الزبير (فوقع لنا على ساحل البحر كهيئة الكثيب الضخم فأتيناه فإذا هي دابة تدعى العنبر - إلى أن قال - قال أهل اللغة العنبر سمك بحرية كبيرة يتخذ من جلدها الترسه ، ويقال العنبر المشموم رجيع هذه الدابة .

وقال ابن سينا بل الشموم يخرج من البحر وإنما يؤخذ من أجواف السمك الذي يتلعه .

ونقل الماوردي عن الشافعي قال سمعت من يقول رأيت العنبر نابتا في البحر ملتويا مثل عنق الشاة وفي البحر دابة تأكله وهو سم لها فيقتلها فيقذفها البحر فيخرج العنبر من بطنها.

وقال الأزهرى العنبر سمكة تكون بالبحر الأعظم يبلغ طولها خمسين ذراعا يقال لها (باله) وليست بعربية - إلى أن قال - وإستدل به على جواز أكل ميتة السمك الخ .

قوله (فنصبتا) انما الحق الفعل علامة التأنيث لأن الضلع مؤنثة وهي بكسر الصاد المعجمة وفتح اللام ويجوز تسكينها ، واحدة الضلوع والاضلاع .

قوله (فأمر بإحليلته ثم مر تحتها فلم يصبها) ذكر ابن حجر فيه روايات منها فعمد إلى أطول رجل معه فمر تحتها ، ومنها ثم أمر بأجسم بعير منا فحمل عليه أجسم رجل منا فخرج من تحتها وما مست رأسه - إلى أن قال - وزاد مسلم في رواية أبي الزبير (وأخذ أبو عبيدة ثلاثة عشر رجلا فأقعدهم في وقب عينه) ، والوقب بفتح الواو والقاف صحاح تقدم ضبطه وهو حفرة العين في عظم الوجه ، وأصله نثرة في الصخرة يجتمع فيها الماء والجمع وقاب بكسر أوله الخ .

(أبو عبيدة قال نهى رسول الله ﷺ في الأكل عن ثلاثة أوجه عن التقشير والترميل والتنقيب فالقشار الذي يأكل من كل ناحية ويقشروجه الطعام، والمرمل الذي يرفع كفيه ما لا يسع، والنقاب الذي يحفر في الطعام ويرجع إليه الإدام).

قوله (عن التقشير والترميل والتنقيب) لفظ الحديث في القواعد (عن الحفار والقشار والدوار وهو الذي يأكل يمينا وشمالا الخ، وهذا في غير الفواكه كما هو معلوم).

قوله (ويقشروجه الطعام) فيه ثلاث لغات فتح الياء وكسر الشين وضمها وضم الياء وكسر الشين مشدودة.

قوله (والمرمل الذي يرفع كفيه ما لا يسع) قال في القواعد وعن المرمل وهو المتابع اللقم بعجلة، وقيل هو الذي يرفع ما لا يسع فمه.

قوله (ويرجع اليه الإدام) قال في القواعد ولا يحفر فيه ليجتمع إليه الإدام دون القوم.

(أبو عبيدة عن ابن عباس عن النبي ﷺ نهى عن الشرب قائما، ويروي أنه شرب من زمزم قائما، قال ابن عباس المرجع فيه إلى كتاب الله وهو قوله (كلوا واشربوا) فهذه الآية تتيح الأكل والشرب على أي حال إلا في موضع خصه النهي من رسول الله ﷺ أنه نهى عن الشرب في فم السقاء، وروي أنه خنث سقاء فشرب منه، قال ابن عباس وإنما، نهى ذلك اشفاقا أن تكون فيه دابة).

قوله (نهى عن الشرب قائما، وروي أنه شرب من زمزم قائما) قال ابن عباس الخ، فيه إشارة إلى أن النهي عن الشرب قائما منسوخ، وأن فعله ناسخ لقوله كما نص عليه في السؤالات.

واختار في المواهب عدم النسخ وأن النهي محمول على التنزيه، قال بعد

حكاية هذين الحديثين وغيرهما ما نصه وكل هذه الأحاديث صحيحة ولا إشكال فيها ولا تعارض ، وغلط من زعم أن فيها نسخا وكيف يصار إلى النسخ مع إمكان الجمع بين الأحاديث ، والصواب أن النهي محمول على كراهة التنزيه وأما شربه عليه السلام قائما فليبان الجواز .

فان قلت : كيف يكون الشرب قائما مكروها وقد فعله ﷺ ؟ فالجواب أن فعله ﷺ إذا كان بيانا للجواز لا يكون مكروها بل البيان واجب عليه ﷺ . وأما قوله ﷺ (ومن نسي فليستق) فمحمول على الاستحباب والندب ، فيستحب لمن شرب قائما أن يتقيا لهذا الحديث الصحيح الصريح سواء كان ناسيا أولا قاله النووي .

وقالت المالكية لا بأس بالشرب قائما واستدلوا لذلك بحديث جبير بن مطعم ، قال رأيت أبا بكر الصديق يشرب قائما ، ويقول مالك إنه بلغه عن عمر بن الخطاب وعثمان وعلي أنهم كانوا يشربون قائمين وأجابوا عن حديث أبي هريرة (لا يشربن أحدكم قائما فمن نسي فليستق) بأن عبدالحق قال : إن في اسناده عمر بن حمزة العمري وهو ضعيف انتهى .

وقال المازري قال بعض شيوخنا لعل النهي ينصرف لمن أتى أصحابه بهاء فبادر لشربه قائما قبلهم استيادادا به وخروجا عن كون ساقى القوم آخرهم شربا — إلى أن قال — والأظهر لي أن أحاديث شربه قائما تدل على الجواز ، وأحاديث النهي تدل على الاستحباب والحث على ما هو أولى وأكمل ، لأن في الشرب قائما إضرارا ما ذكره لأجله وبفعله هو لا منه منه ، قال : وعلى هذا الثاني يحمل قوله (فمن شرب منه فليستق) على أن ذلك يحرك خلطا يكون القيء دواؤه ، ويؤيده قول النجعي إنما نهى عن ذلك لداء البطن انتهى .

وقال ابن القيم للشرب قائما آفات عديدة :

منها أنه لا يحصل به الرئي التام ولا يستقر في المعدة حتى يقسمه الكبد على الأعضاء وينزل بسرعة إلى المعدة فيخشى منه أن تبرد حرارتها ويسرع النفوذ إلى أسافل البدن بغير تدريج وكل هذا يضر الشارب قائما فإذا فعله نادرا لم يضره، وعن احمد عن أبي هريرة انه رأى رجلا يشرب قائما فقال فيه بمقال له: أيسرك أن يشرب معك الهر؟ قال: لا قال قد شرب معك من هو أشرم منه الشيطان الخ.

وكلام الشيخ اسماعيل رحمه الله صريح في موافقة كلام المواهب حيث قال في أدب الشارب: الرابع في أدب الشرب أن لا يشرب قائما ولا مضطجعا، يستحب ذلك لنهييه عليه السلام عن الشارب قائما، وقد قيل لو يعلم الشارب قائما ما عليه لا ستقى ما شرب، وقد روى أنه عليه السلام شرب من زمزم قائما انتهى، فكانه رحمه الله يشير إلى الجواز وأن النهي محمول على كراهة التنزيه فلا منافاة بينهما، وحيث أمكن الجمع فلا يصار إلى الشيخ والله اعلم.

ومما يكره من الشرب الشرب قبل الأكل أو بعده. قال في القواعد حكاية عن بعض الأطباء في صفة وصفها الحجاج من جملتها وكل ما أحببت من الطعام ولا تشرب عليه، وإذا شربت فلا تأكل عليه الخ. وقال في المواهب قال ابن القيم ولم يكن ﷺ يشرب على طعامه لئلا يفسده ولا سيما إن كان الماء حارا أو باردا فإنه ردىء جدا انتهى الخ.

وكذلك الأكل قائما منهى عنه ولفظ الحديث في الجامع الصغير نهى عن الشرب قائما والأكل قائما، قال العلقمي وفي رواية لمسلم نهى عن الشرب قائما قال قتادة قلنا فالأكل قال اشر وأخبت الخ.

قوله (خنث سقاه) قال في الصحاح الانخنث الثني والتكسر، والاسم الخنث، وقال ابن حجر الاختنث افتعال من الخنث بالخاء المعجمة والنون

والمثلثة وهو الانطواء والتكسير الخ ، فذكر أن المراد بالسقاء ما يتخذ من الأدم صغيرا كان أو كبيرا ، ثم قال وقيل القربة قد تكون كبيرة وقد تكون صغيرة والسقاء لا يكون إلا صغيرا انتهى .

وانظر هل المراد من ذكر هذه الرواية الإشارة الى أن فعله ناسخ لقوله كما تقدم نظيره عن السؤالات في حديث الشرب قائما أو الإشارة إلى أن النهي عن الشرب من فم السقاء نهي تنزيه وأن شربه عليه السلام من فم السقاء لبيان الجواز وهو الظاهر كما تقدم نظيره عن المواهب والقواعد لأنه لا يصار إلى النسخ إذا أمكن الجمع وستأتي كيفيته والله اعلم .

قوله (قال ابن عباس إنما نهي عن ذلك اشفاقا الخ) قال الخطابي إنما ذكره ذلك من أجل ما يخاف من أذى يكون فيه لا يراه الشارب حتى يدخل جوفه ، فاستحب له أن يشربه في إناء ظاهر يبصره وروي أن رجلا شرب من في سقاء فتاب جان فدخل جوفه ، - إلى أن قال - العلقمي ومن هذا استفيد سبب النهي ، وروي البيهقي عن عروة عن رسول الله ﷺ نهي أن يشرب من في السقاء وقال إنه ينته الخ .

وذكر ابن حجر في علة النهي أقوالا حيث قال :

قال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة ما ملخصه اختلف في علة النهي . فقيل يخشى أن يكون في الوعاء حيوان أن ينصب بقوة فيشرق به أو يقطع العروق الضعيفة التي بإزاء القلب فربما كان سبب الهلاك .

أو بما يتعلق بفم السقاء من بخار النفس ،

أو بما يخالط الماء من ريق الشارب فيستقذره غيره .

ولأن الوعاء يفسد بذلك في العادة فيكون من إضاعة المال ،

قال والذي يقتضيه الفقه أنه لا بد أن يكون النهي لمجموع هذه الامور

فيها ما يقتضي التحريم .

والقاعدة في مثل ذلك ترجيح القول بالتحريم وقد جزم ابن حزم بالتحريم لثبوت النهي وحمل أحاديث الرخصة على أصل الإباحة، وأطلق أبو بكر الأثرم صاحب أحمد أن أحاديث النهي ناسخة للإباحة لأنهم كانوا لا يفعلون ذلك حتى وقع دخول الحية في بطن الذي شرب من في السقاء فنسخ الجواز الخ، فذكر ما يدل على الجواز إلى أن قال: قال شيخنا في شرح الترمذي ولو فرق بين ما يكون لعذر كأن تكون القربة معلقة ولم يجد المحتاج إلى الشرب إناء متيسراً. ولم يتمكن من تناول بكفه فلا كراهية حينئذ وعلى ذلك تحمل الأحاديث المذكورة وبين ما يكون لغير عذر فتحمل عليه أحاديث النهي .

قال ابن حجر قلت ويؤيده أن أحاديث الجواز كلها فيها أن القربة كانت معلقة والشرب من القربة المعلقة أخص من الشرب من مطلق القربة واحملها على حال الضرورة جمعاً بين الخبرين أولى من حملها على النسخ والله أعلم الخ .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أنس بن مالك قال أتى رسول الله ﷺ بلبن شيب بهاء وعلى يمينه أعرابي وعلى يساره أبو بكر فشرب وأعطى الأعرابي وقال الأيمن فالأيمن).

قوله (قد شيب) بكسر المعجمة بعدها تحتانية على البناء للمجهول من الشوب وهو المزج والخلط، قال ابن حجر وإنما كانوا يمزجون اللبن بالماء لأن اللبن عند الحلب يكون حاراً، أو تلك البلاد في الغالب حارة فكانوا يكسرون حر اللبن بالماء البادر الخ . وهذا الخلط إنما يجوز للشرب دون البيع فإنه غش .

قوله (وعلى يساره أبو بكر) في بعض الروايات عند قومنا بعده (فقال عمر وخاف أن يعطيه الأعرابي اعطأ أبا بكر) وفي بعضها (فقال عمر هذا أبو

بكر). قال ابن حجر قال الخطابي وغيره كانت العادة الجارية للملوك الجاهلية ورؤسائهم بتقديم الأيمن في الشرب حتى قال عمرو بن كلثوم في قصيدة له (وكان الكأس مجراها اليمين) فخشي عمر لذلك أن يقدم الأعرابي على أبي بكر في الشرب فنبه عليه ، لأنه احتمل عنده أن النبي ﷺ يؤثر تقديم أبي بكر على تلك العادة فتصير السنة تقديم الأفضل في الشرب على الأيمن فبين النبي ﷺ بفعله وقوله أن تلك العادة لم تغيرها السنة ، وأنها مستمرة ، وأن الأيمن يقدم على الأفضل في ذلك ، ولا يلزم من ذلك حط رتبة الأفضل ، وكان ذلك لفضل اليمين على اليسار انتهى . قوله (وقال الأيمن فالأيمن) يجوز فيه الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر أي الأيمن مقدم أو أحق ، أو على أنه نائب الفاعل أي يقدم الأيمن ، والنصب على تقدير قدموا أو أعطوا . قال ابن حجر واستنبط بعضهم من تكرير الأيمن أن السنة اعطاء من على اليمين ثم الذي يليه وهلم جرا ، ويجوز أن يكون عمر في الصورة التي وردت في هذا الحديث شرب بعد الأعرابي ثم شرب أبو بكر بعده لكن الظاهر عن عمر إثارة أبا بكر بتقديمه عليه والله أعلم انتهى . وذكر في محل آخر أن هذا مستحب عند الجمهور وقال ابن حزم يجب .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي سعيد الخدري عن أم سلمة قالت : قال رسول الله ﷺ (من شرب في آنية الذهب والفضة كأنها يجرجر في جوفه نار جهنم) .

قوله (من شرب في آنية الذهب والفضة) في بعض الروايات عند قومنا (أن الذي يأكل أو يشرب في آنية الذهب والفضة) .

قوله (كأنها يجرجر) قال ابن حجر بضم التحتانية وفتح الجيم وسكون الراء ثم جيم مكسورة ثم راء من الجرجرة وهو صوت يردده البعير في

حنجرته إذا هاج نحو صوت اللجام في فك الفرس ، قال النووي اتفقوا على كسر الجيم الثانية من يجرجر ، وتعقب بأن الموفق بن حمزة في كلامه على المهذب حكى فتحها ، وحكى ابن الفرکاح عن والده أنه قال روى (يجرجر) على البناء للفاعل والمفعول الخ .

قوله (في جوفه نار جهنم) قال ابن حجر وقع للأكثر بنصب نار على أن الجرجرة بمعنى الصب أو التجرع فيكون (نارا) نصبا على المفعولية والفاعل الشارب أي يصب أو يتجرع ، وجاء الرفع على أن الجرجرة هي التي تصوت في البطن ، قال النووي النصب أشهر ويؤيده رواية عثمان بن مكرة عند مسلم بلفظ (فإنما يجرجر في بطنه نار من نار جهنم الخ) . وفي بعض الروايات عند البخاري عن البراءين عازب قال : أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن سبع : أمرنا بعبادة المريض واتباع الجنائز وتشميت العاطس وإجابة الداعي وإفشاء السلام ونصر المظلوم وإبرار القسم ، ونهانا عن خواتم الذهب وعن الشرب في الفضة أو قال آنية الفضة وعن المياثر والقسي وعن لبس الحرير والديباج والاستبرق ، وقال ابن حجر وفي هذه الأحاديث تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة على كل مكلف رجلا كان أو امرأة ، ولا يلحق ذلك بالحلي للنساء لأنه ليس من التزين الذي أبيح لها في شيء الخ .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال : قال خالد بن الوليد المخزومي : دخلت على رسول الله ﷺ في بيت ميمونة فأتى محنود فأهوى إليه رسول الله ﷺ بيده ، فقال بعض النسوة التي في البيت : انبرز لرسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل منه ، فقل هو ضب يا رسول الله ﷺ ، فرفع يده ، قال خالد فقلت أحرام هو يا رسول الله ﷺ ؟ قال : لا ولكن ليس بأرض قومي فتجدني أعافه ، قال خالد فاخترزته فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر) .

قوله (عن ابن عباس قال خالد بن الوليد) في بعض الروايات عند قومنا أن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد الذي يقال له (سيف الله) أخبره قال ابن حجر وهذا الخبر مما اختلف فيه على الزهري هل هو من مسند ابن عباس أو من مسند خالد الخ .

قوله (دخلت على رسول الله ﷺ في بيت ميمونة) في رواية البخاري أنه دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة . قال ابن حجر زاد يونس في روايته (وهي خالته وخالة ابن عباس) قلت : واسم أم خالد لبابة الصغرى ، واسم أم ابن عباس لبابة الكبرى وكانت تكنى (أم الفضل) بابنها الفضل بن عباس وهما أختا ميمونة والثلاث بنات الحارث بن حزن بفتح المهمل وسكون الزاي الهلالي انتهى .

قوله (فأوتي بضب) قال ابن حجر هو دويبة تشبه الجرذون لكنه أكبر منه ويكنى (أبا حسن) بمهملتين مكسورة ثم ساكنة ، ويقال للأنثى ضبة وبه سميت القبيلة - إلى أن قال - ويقال إن لأصل ذكر الضب فرعين ولهذا يقال له ذكران ، وذكر ابن خالويه أن الضب يعيش سبعمئة سنة ، وأنه لا يشرب الماء ، ويبول في كل أربعين يوما قطرة ، ولا يسقط له سن ، ويقال بل أسنانه قطعة واحدة . وحكى غيره أن أكل لحمه يذهب العطش ، ومن الأمثال (لا أفعل كذا حتى يرد الضب) يريد بقوله ومن أراد أن لا يفعل الشيء ، لأن الضب لا يرد ، بل يكتفي بالنسيم ويرد الهواء ولا يخرج من جحره في الشتاء ، انتهى .

قوله (محنوذ) قال ابن حجر بمهملة ساكنة ونون مضمومة وآخره ذال معجمة أي مشوي بالحجارة المحماة ، ووقع في رواية معمر نصب مشوي والمحنوذ أخوه والحنيذ بمعناه . زاد يونس في روايته (قدمت به أختها حفيذة) وهي بمهملة وفاء مصغر ، ومعنا في رواية سعيد بن جبير أن أم حفيذة بنت

الحارث بن حزن خالة ابن عباس أهدت للنبي ﷺ سمنا وأقطا وضبا الخ .
 قوله (فأهوى إليه رسول الله ﷺ بيده) قال ابن حجرزاد يونس (وكان رسول الله ﷺ قل ما يقدم يده لطعام حتى يسمي له) - إلى أن قال -
 إن اعرابيا جاء إلى النبي ﷺ بأرنب يهديها اليه وكان ﷺ لا يأكل من الهدية حتى يأمر صاحبها فيأكل منها من أجل الشاة التي أهديت اليه بخير الخ .

قوله (فقال بعض النسوة أخبرن رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل منه فقيل هو ضب يا رسول الله) قال ابن حجرلمسلم من طريق يزيد بن الأصم عن ابن عباس (أنه بينما هو عند ميمونة وعندها الفضل بن عباس وخالد ابن الوليد وامرأة اخرى إذ قرب إليهم خوان أي سفر عليه لحم ، فلما أراد النبي ﷺ أن يأكل قالت له ميمونة إنه لحم ضب ، فكف يده وعرف بهذه الرواية اسم المرأة التي أبهمت في الرواية الأخرى الخ .

قوله (فرفع يده) قال ابن حجرزاد يونس (عن الضب) ويؤخذ منه أنه أكل من غير الضب مما كان قدم له من غير الضب ، كما تقدم أنه كان فيه غير الضب ، وقد جاء صريحا في رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس كما تقدم في الأطعمة قال : فأكل الأقط وشرب اللبن الخ انتهى .

قوله (لم يكن بأرض قومي) قال ابن حجرفي رواية يزيد بن الاصم (هذا لحم لم آكله قط) .

قال ابن العربي اعترض بعض الناس على هذه اللفظة (لم يكن بأرض قومي) بأن الضباب كثيرة بأرض الحجاز ، قال ابن العربي فإن كان أراد تكذيب الخبر فقد كذب هو فإنه ليس بأرض الحجاز منها شيء أو ذكرت له بغير اسمها ، أو حدثت بعد ذلك .

وكذا أنكر ابن عبد البر ومن تبعه ان يكون ببلاد الحجاز شيء من الضباب .

قلت ولا يحتاج إلى شيء من هذا بل المراد بقوله ﷺ (بأرض قومي) قریشا فقط ليختص النفي بمكة وما حواها ، ولا يمنع ذلك أن تكون موجودة بسائر بلاد الحجاز .

وقد وقع في رواية يزيد بن الأصم دعانا عروس بالمدينة فقدم إلينا ثلاثة عشر ضبا فأكل وتناول الحديث ، فهذا يدل على كثرة وجدانها بتلك البلاد انتهى .

قوله (فتجدني أعافه) الرواية في الإيضاح والبخاري (فأجدني أعافه) قال ابن حجر بعين مهملة وفاء حقيقة أي أتكره أكله ، يقال عفت الشيء أعافه الخ ، فذكر روايات متعددة — إلى أن قال — وفي هذا كله بيان سبب تكره النبي ﷺ فإنه بسبب أنه ما اعتاده .

وقد ورد لذلك سبب أخرجه مسلم من رواية سليمان بن يسار فذكر معنى حديث ابن عباس وفي آخره فقال النبي ﷺ (كلا) يعني لخالد وابن عباس فإنني يحضرني من الله حاضرة قال المازري يعني الملائكة ، وكان للحم الضب ريح فترك أكله لأجل ريحه كما ترك أكل الثوم مع كونه حلالا . قلت وهذا إن صح يمكن ضمه إلى الأول ويكون لتركه الأكل من الضب سببان انتهى .

واستدل به في الإيضاح على أن استقذار النفوس ليس هو سبب التحريم وإنما الحرام ما حرمه الشرع .

قوله (فاحتزته) بزاين على ما رأيت من النسخ ، قال في الصحاح : حزه واحتزه أي قطعه . والرواية في البخاري (فاجتزته) قال ابن حجر بجيم وزاين ، هذا هو المشهور في كتب الحديث ، وضبطه بعض شراح المذهب

يزاي قبل الرء وقد غلظه النووي انتهى .

قوله (ينظر) قال ابن حجر: زاد يونس في روايته (إلى)

وفي هذا الحديث من الفوائد جواز أكل الضب، وحكى عياض عن قوم تحريمه، وعن الحنفية كراهيته، وأنكر ذلك النووي وقال: لا أظنه يصح عن أحد فإن صح فهو محجوج بالمنصوص وبإجماع من قبله، قلت وقد نقله ابن المنذر عن علي، فأبي إجماع يكون مع مخالفته؟ ونقل الترمذي مخالفته عن بعض أهل العلم إلى آخر ما أطل فيه .

ثم قال وفي الحديث أيضا الإعلاء بما شك فيه لايضاح حكمه .

وأن مطلق النفرة وعدم الاستطابة لا تستلزم التحريم .

وان المنقول عنه ﷺ أنه كان لا يعيب الطعام إنما هوفيا صنعه الآدمي لئلا ينكسر خاطره، وينسب إلى التقصير فيه، وأما الذي خلق كذلك فليس نفور الطبع منه ممتنعا .

وفيه أن وقوع مثل ذلك ليس بمعيب ممن يقع منه خلافا لبعض النطعة .

وفيه أن الطباع تختلف في النفور عن بعض المأكولات .

وقد يستنبط منه أن اللحم إذا نتن لم يحرم لأن بعض الطباع لا تعافه .

وفيه دخول أقارب المرأة بيتها إذا كان بإذن الزوج ورضاه .

وذهل ابن عبد البر هنا ذهولا فاحشا فقال: كان دخول خالد بن الوليد

بيت النبي ﷺ هذه القصة قبل نزول الحجاب، وغفل عما ذكره هو أن

إسلام خالد كان بين عمرة القضاء والفتح، وكان الحجاب قبل ذلك

اتفاقا، وقد وقع في حديث قال خالد أحرام هو يا رسول الله؟ أحرام هو؟ فلو

كانت القصة قبل الحجاب لكانت قبل إسلامه ولم يسأل عن حلال ولا

حرام، ولا خاطب بقوله (يا رسول الله) .

وفيه جواز الأكل من بيت الغريب والصهر والصدیق .

وكان خالد أو من وافقه أرادوا جبر قلب الذي أهده ، أوليتحقق حكم
الحل ، ولا يمثال قوله ﷺ (كلوا) ، وفهم من لم يأكل أن الامر فيه للإباحة .
وفيه أنه ﷺ كان يؤاكل أصحابه ويأكل اللحم حيث تيسر ، وأنه كان لا
يعلم من المغيبات إلا ما علمه الله تعالى .
وفيه وفور عقل ميمونة أم المؤمنين وعظيم نصيحتها للنبي ﷺ لأنها
فهمت مظنة نفوره ﷺ عن أكله منه بما استقرت منه ؛ فخشيت أن يكون
ذلك فيتأذى بأكله لاستقذاره له فصدقت فراستها .
ويؤخذ منه أن من خشى أن يتقذر شيئا لا ينبغي له أن يدلس له لئلا
يتضرر به ، وقد شوهد ذلك من بعض الناس انتهى .
(أبو عبيدة عن جابر قال : بلغني عن ابن عمر قال : جاء رجل الى
رسول الله ﷺ قال : ما تقول في الضب يا رسول الله ؟ قال (لست بأكله ولا
محرمه) وحديث أبي طلحة قد تقدم .
قوله (لست بأكله) يعني بكونه ليس بأرض قومه فعافته نفسه .
(ولا محرمه) يعني أنه حلال فلا منافاة بينه وبين الحديث الأول خلافا لما
يفهمه ظاهر كلام ابن عباس .
قال ابن حجر ووقع في حديث يزيد بن الاصم : أخبرت ابن عباس
بقصة الضب فأكثر القوم حوله حتى قال بعضهم : قال رسول الله ﷺ (لا
آكله ولا أنهي عنه ولا أحرمه) فقال ابن عباس (بئس ما قلتم . ما بعث نبي
الله إلا محلا أو محرما) أخرجه مسلم .
قال ابن العربي : ظن أن ابن عباس أن الذي أخبره بقوله ﷺ (لا
آكله) أراد (لا أحله) فأنكره عليه لأن خروجه من قسم الحلال والحرام
محال .
وتعقبه شيخنا في شرح الترمذي بأن الشيء إذا لم يتضح إلحاقا بالحلال

والحرام يكون من الشبهات فيكون من حكم الشيء قبل ورود الشرع .
والأصح كما قال النووي لا يحكم عليها بحل ولا حرمة .

قلت وفي كون مسألة الكتاب من هذا النوع نظري لأن هذا إنما هو إذا
تعارض الحكم على المجتهد ، أما الشارع إذا سئل عن مسألة فلا بد أن
يذكر فيه الحكم الشرعي ، وهذا هو الذي أراده ابن العربي ، وجعل محط
كلام ابن عباس عنه .

ثم وجدت في الحديث زيادة لفظة سقطت من رواية المسلم ، وبها يتجه
إنكار ابن عباس ، ويستغنى عن تأويل ابن العربي (لا آكله بل لا أحله)
— إلى أن قال — قال في روايته (لا آكله أولاً أنهي عنه ، ولا أحله ولا
أحرمه) ولعل مسلماً حذفها عمداً لشذوذها ؛ لأن ذلك لم يقع في شيء من
الطرق : لا في حديث ابن عباس ولا في غيره .

وأشهر من روى عن النبي ﷺ (لا آكله ولا أحرمه) ابن عمر كما تقدم ،
وليس في حديثه (لا أحله) بل جاء التصريح عنه بأنه حلال فلم تثبت هذه
اللفظة وهي قوله (لا أحله) ، لأنها وإن كانت من رواية يزيد بن الأصم
— وهو ثقة — لكنها أخبر بها عن قوم كانوا عند ابن عباس فكانت رواية عن
مجهول الخ .

قوله (وحديث أبي طلحة قد تقدم) لم تفهم منه المراد ، ولا تعرف حديثاً
تقدم لأبي طلحة إلا ما ذكر في باب (أفضل ما يتصدق به) وانظر كيفيته
مناسبة لما هو بصده من بيان أدب الطعام والشراب ، وبيان الحلال والحرام
والله اعلم .

اللهم إلا أن يقال من جهة قوله (ايذن لعشرة) فإنه يؤخذ منه أن من سنة
أدب الطعام أن يدوروا عشرة عشرة عند الاجتماع والله اعلم .
(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ انه قال (أكل

ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير حرام). قوله (أكل كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير حرام) اعلم أن العلماء اختلفوا فيما ذكر على ثلاثة أقوال : منهم من حرمها بظاهر هذا الحديث.

ومنهم من أباحها لقوله تعالى (قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما الآية). ومنهم من كرهها جمعا بين الآية والحديث.

قال في الإيضاح فمن ذهب مذهب النسخ أو مذهب الترجيح قال إما بإباحتها بظاهر الكتاب وإما بتحريمها بظاهر حديث أبي هريرة، وأما من حملها على الكراهية فإنه ذهب إلى ما روي أنه ﷺ نهى عن أكل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير وحمل النهي على الكراهة ليجمع بينه وبين الآية الخ.

وظاهر كلام السير أن المذهب وهو القول بالكراهة قال عمنا أحمد بن سعيد الشماخي رحمه الله في سيره عند ذكر أخبار أيوب بن العباس رحمه الله حين ذهب إلى تيهرت ما نصه : ومن مشهور شجاعته ما ذكر أنه جاز على أسد ولبوة وأشبال فقطع أرجلها فجاز على حي فقال : من يبتغي اللحم المكروه فعليه بالوادي ، فذهبوا مبادرين فمن يأكل المكروه أخذ الخ . لكن جمهور العلماء على القول بالتحريم وهو الذي فرع عليه صاحب الإيضاح كلامه حيث قال : واختلفوا أيضا في جنس السباع المحرمة : فقال بعضهم ما أكل اللحم فهو سبع ، وقال آخرون السبع هو الذي يعدو ويساور الخ.

وقال ابن حجر بعد كلام : قال الترمذي : العمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، وعن بعضهم لا يحرم ، وحكى ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك كالجمهور ، وقال ابن العربي المشهور عنه الكراهية . وقال ابن عبد البر. اختلف فيه عن ابن عباس وعائشة ، وجاء عن ابن

عمر من وجه ضعيف ، وهو قول الشعبي وسعيد بن جبير واحتجوا بعموم (قل لا أجد) والجواب أنها مكية وحديث التحريم بعد الهجرة ثم ذكر نحو ما تقدم من أن نص الآية عدم تحريم غير ما ذكر إذاك ، فليس فيها نفي ما سيأتي .

وعند بعضهم أن آية الأنعام خاصة ببهيمة الأنعام ، لأنه تقدم قبلها حكاية عن الجاهلية أنهم كانوا يحرمون شيئا من الأزواج الثمانية بأرائهم فنزلت الآية (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما) أي المذكورات إلا الميتة منها أو الدم المسفوح ، ولا يرد كون لحم الخنزير ذكر معها لأنه قرن بها علة تحريمه وهو كونه رجسا .

ونقل إمام المحرمين عن الشافعي أنه يقول بخصوص السبب إذا ورد في مثل هذه القصة ، لأنه لم يجعل الآية حاصرة لما يحرم من المأكولات مع ورود صيغة العموم فيها ، وذلك أنها وردت في الكفار الذين يملكون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ويحرمون كثيرا مما أباحه الشرع فكان الغرض من الآية إبانة حالهم ، وانهم يضادون الحق فكأنه قيل لا حرام إلا ما حللتموه مبالغة في الرد عليهم .

وحكي القرطبي عن قوم أن آية الأنعام المذكورة نزلت في حجة الوداع فتكون ناسخة ، وردت بأنها مكية كما صرح به كثير من العلماء ، ويؤيده ما تقدم قبلها من الآيات من الرد على مشركي العرب في تحريمهم ما حرموه من الأنعام وتخصيصهم بعض ذلك بأهنتهم إلى غير ذلك مما سبق للرد عليهم وذلك كله قبل الهجرة إلى المدينة .

واختلف القائلون بالتحريم في المراد بما له من ناب فقيل : إنه ما يتقوى به ويشور على غيره ويصاد ويعدو بطبعه غالبا كالأسد والفهد والصقر والعقاب ، وأما ما لا يعدو وكالضبع والثعلب فلا ، وإلى هذا ذهب

الشافعي والليث ومن تبعهما .

وقد ورد في حل الضبع أحاديث لا بأس بها ، وأما الثعلب فقد ورد في تحريمه حديث خزيمة بن حزن عند الترمذي وابن ماجه بسند ضعيف انتهى .

والذي يميل إليه كلام صاحب الإيضاح رحمه الله أن الضبع من الصيد وأن ، الثعلب من السباع والله اعلم .
قال ابن حجر والمخلب بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح اللام بعدها موحدة وهو للطير كالظفر لغيره لكنه أشد منه وأغلظ وأحد فهو كالناب لل سبع الخ .

وقال في الايضاح وأما ذوات المخالب من الطير فهي سباع الطير شبهت بسباع الوحش لأنها تصاد وتعقر وتأكل اللحم كالعقاب والصقر والبازي ، وربما كان من سباع الطير ما ليس له مخلب كالنسر لا مخلب له وإنما له ظفر كالدجاج والغراب والرخمة - إلى أن قال - وإنما القصد بالتحريم لما إصطاد وعقر وأكل اللحم وإن لم يكن ذا مخلب الخ .

(أبو عبيدة عن جابر قال بلغني عن علي ابن ابي طالب قال : نهى رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الإنسية) .
قوله (نهى رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم خيبر) وذلك أن المتعة كانت حلالا في الجاهلية وفي صدر الاسلام وهي أن يتزوج الرجل المرأة بكذا وكذا على شرط أيام معلومة فإذا تم الأجل اعطاها أجرها الذي فرض لها فإن أحب أن تزیده في الأيام قال لها أزيدك في الاجرة وتزيدني في الأيام ، فإن شئت المرأة فعلت ذلك ولا بد فيه على كلام ابن وصاف رحمه

الله من ولى وشاهدين كغيره إلا أنها لا يتوارثان وكذلك لا عدة ولا نفقة ولا سكن ولا كسوة ، وأكثر القول أنه منسوخ .

قيل نسخته آية الميراث ، وقيل نسخه هذا الحديث وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال (لو أطاعني عمر في نكاح المتعة لم يجلد على الزنا إلا شقي والله أعلم .

قوله (وعن أكل لحوم الحمر الإنسية) بكسر الهمزة وسكون النون منسوبة الى الإنس ، ويقال فيه الانسية .

وزعم ابن الاثير أن في كلام أبي موسى المدني ما يقتضي أنها بالضم ثم السكون بقوله الإنسية هي التي تولف البيوت ، والإنس ضد الوحشة ، وفي بعض الروايات الأهلية بدل الإنسية .

ويؤخذ من التقييد بها جواز أكل الحمر الوحشية .

واعلم أن العلماء اختلفوا في الحمر الأهلية : فقال بعضهم بإباحتها ، وبعضهم بتحريمها ، (وبعضهم بکراهيتها) .

وذكر في الإيضاح أن سبب اختلافهم معارضة ظاهر قوله تعالى (قل لا أجد فيما أوحى الى محرما الآية) لظاهر هذا الحديث قال : فمن ذهب الى ظاهر النهي في هذا الحديث قال بتحريم الحمر الإنسية ، ومن ذهب الى ظاهر الآية المتقدمة قال بإباحتها ، ومن جمع بين الآية والحديث حمل النهي على الكراهية وحمل ظاهر الآية على ترك التحريم .

وظاهر كلامه يميل الى القول بالتحريم حيث قال قوله تعالى : «والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة» فدل تخصيص الخيل والبغال والحمير بالركوب أنه لا يحل أكلها لأنها لو كانت مباحة الأكل لذكر ذلك كما ذكره في الأنعام إلى آخره .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال : مر رسول الله ﷺ بشاة كانت أعطتها مولاة ميمونة فقال : (هل لا انتفعتم بجلدها؟) قيل : يا رسول الله إنها ميتة . قال : (إنها حرم أكلها وأياها اب دبع فقد طهر) . قوله (إنها ميتة قال إنها حرم أكلها) قال ابن حجر قال ابن أبي حمزة فيه مراجعة الإمام فيما لا يفهم السامع معنى ما أمر به كأنهم قالوا : كيف تأمرنا بالانتفاع بها وقد حرمت علينا فبين لهم وجه التحريم . ويؤخذ منه جواز تخصيص الكتاب بالسنة لأن لفظ القرآن «حرمت عليكم الميتة» وهو شامل لجميع أجزائها في كل حال فخصت السنة ذلك بالأكل . وفيه حسن مراجعتهم وبلاغتهم في الخطاب لأنهم جمعوا معاني كثيرة في كلمة واحدة وهي قوله (إنها ميتة) . واستدل به الزهري لجواز الانتفاع بجلد الميتة مطلقا سواء دبغ أو لم يدبغ لكن صح التقييد من طريق أخرى وهي حجة الجمهور .

واستثنى الشافعي من الميتات الكلب والخنزير وما تولد منهما لنجاسة عينها عنده الخ .

أقول وهو المذهب عندنا لأن الدباغ للجلد بمنزلة الذكاة للحم ولذلك اختلفوا في جلود ميتة السباع هل يطهرها الدباغ أم لا ، وسبب اختلافهم هل تصح فيها الذكاة أم لا كما بينه في الإيضاح فليراجع .

قوله (أيما إهاب دبغ فقد طهر) الإهاب بكسر الهمزة وتخفيف الهاء الجلد قبل أن يدبغ ، وقيل هو الجلد دبغ أو لم يدبغ ، وجمعه إهاب بفتحيتين ، ويجوز بضميتين ، والمراد من الإهاب إهاب ما يؤكل لحمه كما تقدم .

قال في الإيضاح بعد الكلام على جلود السباع : وأن جلودها تابعة للحومها ، فإن قال قائل : أليس قلت (أيما إهاب دبغ فقد طهر) فهذا عموم ؟ قيل له : هذا عموم يراد به الخصوص ، وذلك أن جلد الخنزير

خارج من هذا العموم باتفاق منهم رحمهم الله كقوله تعالى : «إلا ما ذكيتم»
والخنزير خارج من عموم الزكاة باتفاق والله أعلم .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة رضي الله عنها قالت : أمر رسول
الله ﷺ أن ينتفع بجلد الميتة إذا دبغ) .

قوله (قالت أمر رسول الله ﷺ أن يستنفع بجلود الميتة إذا دبغت) هذا
الحديث كالذي قبله يدل على جواز الانتفاع بجلود الميتة إذا دبغت .
وذهب بعضهم إلى أنها لا يجوز الانتفاع بها دبغت أو لم تدبغ لما ورد عنه أنه
ﷺ كتب إلى أناس قبل موته بشهر (أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب
ولا عصب) ووجه الجمع بين الأحاديث أن يحمل حديث المنع من الانتفاع
بالإهاب على ما قبل الدباغ ، وحديث جواز الانتفاع به على ما بعد
الدباغ ، وإذا أمكن الجمع بين الحديثين وجب المصير إليه عملاً بالدليلين
والله أعلم .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ
(شر الطعام طعام الوليمة يدعى إليه الأغنياء ويترك المساكين) .

قوله (شر الطعام طعام الوليمة) تقدم الكلام عليه في باب جامع
الصدقة والطعام والله أعلم .

كتاب * الحج باب فرض الحج *

اعام أن الحج في اللغة العربية هو القصد وقال الخليل كثرة القصد إلى معظم . وفي الشرع قال ابن حجر: القصد إلى البيت الحرام بأعمال مخصوصة . وهو بفتح المهملة وبكسرهما لغتان .

نقل الطبري أن الكسر لغة أهل نجد والفتح لغيرهم ، ونقل عن الحسين الجعفي أن الفتح الاسم والكسر المصدر، وعن غيره عكسه .

ووجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة، وأجمعوا أنه لا يتكرر إلا العارض كالنذر، واختلف هل هو على الفور أو على التراخي .

وهو مشهور في وقت ابتداء فرضه فقبل قبل الهجرة وهو شاذ، وقيل بعدها، ثم اختلف في سنته فالجمهور على أنها سنة ست الخ .

أقول والمنصوص عليه عندنا أنه فرض عام تسع وحج ﷺ عام عشر وهو دليل من قال أنه على التراخي والله أعلم .

* الباب الأول في فرض الحج *

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال : كان الفضل بن عباس آخر رديف رسول الله ﷺ فجاءت امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل بن العباس ينظر إليها وتنظر إليه فجعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل الشرق لعله الشق الآخر قالت : يا رسول الله ﷺ إن فريضة الله على العباد في الحج إذا أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه؟ قال : رأيته لو كان على أبلك دين فقضيته عنه أكنت قاضية عنه؟ قالت : نعم . قال : فذلك كذلك).

قوله (كان الفضل بن عباس) هو أخو عبد الله وكان أكبر ولد العباس وبه كان يكنى .

قوله قال (رديف) ابن حجر زاد شعيب (على عجز راحلته) .

قوله (فجاءت امرأة من خثعم) بفتح المعجمة وسكون المثلثة قبيلة مشهورة .

قوله (فجعل الفضل ينظر إليها) قال ابن حجر في رواية شعيب (وكان الفضل رجلا وضيا أي جميلا ، وأقبلت امرأة من خثعم وضيفة فطلق الفضل ينظر إليها وأعجبه حسنهما) .

قوله (يصرف وجه الفضل) قال ابن حجر في رواية شعيب (فالتفت النبي ﷺ والفضل ينظر إليها فأخلف بيده فأخذ بذقن الفضل فعدل وجهه عن النظر إليها . وهذا هو المراد بقوله في حديث علي (فلوى عنق الفضل) ووقع في رواية الطبري في حديث علي (وكان الفضل غلاما جميلا فإذا جاءت الجارية من هذا الشق صرف رسول الله ﷺ وجه الفضل إلى الشق الآخر فإذا جاءت إلى الشق الآخر صرف وجهه عنه) وقال في آخره (رأيت

غلاما حدثا وجارية حدثة فخشيت أن يدخل بينهما الشيطان) انتهى .
 قوله (إن فريضة الله على العباد في الحج أدركت أبي الخ) ذكر ابن حجر
 فيه روايات ثم قال : واتفقت الروايات كلها عن ابن شهاب على أن
 السائلة كانت امرأة وأنها سألت عن أبيها ، وخالفه يحيى ابن أبي إسحاق عن
 سليمان فاتفق الرواية عنه على أن السائل رجل ثم اختلفوا عليه في إسناده
 ومنته إلى آخر ما أطال فيه . ومن جملة ما ذكر أن السائل سأل عن أمه ثم
 قال : والذي يظهر من مجموع هذه الطرق أن السائل رجل وكانت ابنته معه
 فسألت أيضا والمسئول عنه أبو الرجل وأمهم جميعا ، ويقرب ذلك ما رواه أبو
 يعلى بإسناد قوي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل ابن
 عباس قال كنت رديف النبي ﷺ وأعرابي معه بنت حسنى فجعل الأعرابي
 يعرفها لرسول الله ﷺ رجاء أن يتزوجها ، وجعلت ألقت إليها ويأخذ النبي
 ﷺ برأسي ويلويه فكان يليي حتى رمى جمرة العقبة .

فعلى هذا فقول الشابة (إن أبي) لعلها أرادت به جدها لأن أباهما كان
 معها وكأنه أمرها أن تسأل النبي ﷺ ليسمع كلامها ويراهما رجاء أن
 يتزوجها فلما لم يرضها سأل أبوها عن أبيه ، ولا مانع أيضا أن يسأل عن أمه
 - إلى أن قال - ووقع السؤال عن هذه المسألة من شخص آخر .

قوله (شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة) رواية البخاري
 (شيخا لا يثبت على راحلة) قال ابن حجر قال الطيبي : شيخا حال ،
 ولا يثبت صفة له ، ويحتمل أن يكون حالا أيضا ويكون من الأحوال
 المتداخلة ، والمعنى أنه وجب عليه الحج بأن أسلم وهو بهذه الصفة . وذكر
 في روايات من جهلته (وإن شدته بالحبل على الراحلة خشيت أن أقتله)
 قال : وهذا يفهم منه أن من قدر على غير هذين الأمرين من الثبوت على

الراحلة أو الأمن عليه من الأذى لوربط لم يرخص له في الحج كمن يقدر على محمل موطي كالمحفة انتهى .

قوله (أفأحج عنه) أي أيجوز أن أنوب عنه فأحج عنه لأن ما بعد الفاء الداخلة عليها الهمزة معطوف مقدر قال ابن حجر .

قوله (فذا كذلك) الرواية في البخاري بعد قوله أفأحج عنه (قال نعم) وذلك في حجة الوداع قال ابن حجر وفي هذا الحديث من الفوائد جواز الحج عن الغير ، واستدل الكوفيون بعمومه على جواز صحة حج من لم يحج نيابة عن غيره وخالفهم الجمهور فخصوه بمن حج عن نفسه واستدل بما في السنن وصحيح ابن خزيمة وغيره من حديث ابن عباس أيضا أن النبي ﷺ رأى رجلا يلبي عن شبرمة فقال (حج عن نفسك؟ فقال : لا . قال : (هذه عن نفسك ثم حج عن شبرمة) واستدل به على أن الاستطاعة تكون بالغير كما تكون بالنفس ، واستدل به بعض المالكية فقال من لم يستطع بنفسه لم يلاقه الوجوب ، وأجابوا عن حديث الباب بأن ذلك وقع من السائل على جهة التبرع وليس في شيء من طرقه تصريح بالوجوب ، وبأنها عبادة بدنية فلا تصح النيابة فيها .

وقد نقل الطبري وغيره الإجماع على أن النيابة لا تدخل في الصلاة قالوا : ولأن العبادة فرضت على جهة الابتلاء وهو لا يوجد في العبادات البدنية إلا باتّباع البدن وفيه يظهر الانقياد أو النفور بخلاف الزكاة فإن الابتلاء فيها بنقص المال وهو حاصل بالنفس وبالغير ، وأجيب بأن قياس الحج على الصلاة لا يصح لأن عبادة الحج مالية بدنية معا فلا يترجح إلحاقها بالصلاة على إلحاقها بالزكاة . ولهذا قال المازري من غلب عليه حكم البدن في الحج ألحقه بالصلاة . ومن غلب عليه حكم المال ألحقه بالصدقة الخ .

والذي عليه أصحابنا جواز الحج عن الغير إذا كان ميتا بالاتفاق، واختلفوا في الحج عن الحي العاجز. قال ابن حجر واتفق من أجاز النيابة في الحج على أنها لا تجزى في الفرض إلا عن موت أو عن غضب فلا يدخل المريض لأنه يرجى برؤه ولا المجنون لأنه يرجى إفاقته، ولا المحبوس لأنه يرجى خلاصه، ولا الفقير لأنه يمكن استغناؤه الخ. وقال أيضا: واختلفوا فيما إذا عوفي المعسوب فقال الجمهور لا يجزيه لأنه تبين أنه لم يكن مأیوسا منه، وقال أحمد وإسحاق لا تلزمه الإعادة لثلا يقضي إلى إيجاب حجتين انتهى.

وقال: وفي الحديث من الفوائد أيضا جواز الارتداف، ثم قال وارتداف المرأة مع الرجل وتواضع النبي ﷺ ومنزلة الفضل بن عباس منه وبيان ما ركب في الأدمي من الشهوة وجبلت طبائعه عليه من النظر إلى الصور الحسنة، وفيه منع النظر إلى الأجنبية وغض النظر. قال عياض: وزعم بعضهم بأنه غير واجب إلا عند خشية الفتنة. قال وعندي أن فعله ﷺ اذ غطى وجه الفضل أبلغ من القول ثم قال: لعل الفضل لم ينظر نظرا ينكر بل يخشى عليه أن يثول إلى ذلك، أو كان قبل نزول الأمر بإدناء الجلابيب. ويؤخذ منه التفريق بين الرجال والنساء خشية الفتنة، وجواز كلام المرأة وسماع صوتها للأجانب عند الضرورة كالاستفتاء عن العلم، والترافع في الحكم، والمعاملة. وفيه أن إحرام المرأة في وجهها فيجوز لها كشفه في الإحرام.

وروى أحمد وابن خزيمة من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال للفضل حين غطى وجهه يوم عرفة: هذا يوم من ملك فيه سمعه وبصره ولسانه غفر له. وفي الحديث أيضا النيابة في السؤال عن العلم حتى من المرأة عن الرجل، وأن المرأة تحج بغير محرم وأن المحرم ليس من السبيل

المشترط في الحج لكن الذي تقدم من أنها كانت مع أبيها قد يرد على ذلك . وفيه بر الوالدين ، والاعتناء بأمرهما ، والقيام بمصالحهما من قضاء دين وخدمة ونفقة وغير ذلك من أمور الدين والدنيا .

واستدل به على أن العمرة غير واجبة لكون الخثعمية لم تذكرها ولا حجة فيه لأن مجرد ترك السؤال لا يدل على عدم الوجوب لاستفادة ذلك من حكم الحج ، ولا احتمال أن يكون أبوها قد اعتمر قبل الحج - إلى أن قال - وقال ابن العربي حديث الخثعمية أصل متفق على صحته في الحج خارج عن القاعدة المستقرة في الشريعة من أنه ليس للإنسان إلا ما سعى رفقا من الله في استدراك ما فرط فيه المرء بولده وماله ، وتعقب بأنه يمكن أن يدخل في عموم السعي وبيان السعي في الآية للخصوص اتفاقا . انتهى .

واستدل بهذا الحديث في الإيضاح لمن قال : إن ما يجب على الإنسان من حقوق الله تعالى مثل فرض الصيام والحج والعق وكفارة الأيمان والنذر وغير ذلك من الحقوق التي أمر الله بها ولا خصم للمأمور من الخلق إذا أوصى به وأمر بإنفاذه يجب إخراجها من جملة المال حيث قال بعد ذكر الحديث : قالوا فقد شبه الحج بالدين فلما كان الدين من رأس المال كان الحج مثله الخ . فذكر القول الثاني وهو أن ما كان من هذه الحقوق التي ذكرناها ترجع إلى الثلث إذا أوصى بها الميت الخ . وظاهر سياقه يدل على أن هذا القول أرجح لأن ما لا يجب إلا بالوصية سبيله الثلث والله أعلم .

قوله (لم يحج إلا بعد عشر حجج من هجرته) قد تقدم لخلاف في وقت وجوبه والذي عليه أصحابنا على حد ما ذكره إلا بدلا من رحمه الله أنه فرض عام تسع وحج عام عشر واستدل به من قال إنه على التراخي . قال في الإيضاح بعد ذكر هذا الحديث فهذا فرض لم يجبر الله تعالى به وقته وانما فعله النبي ﷺ بعد وجوبه بزمان . وكذلك روي عن الربيع بن حبيب أنه

قال من وجب عليه الحج ولم يحج ولم يوص به مات كافرا، فقد جعل له الربيع رحمه الله المخرج بالوصية وبلغنا عن عطاء مثل ذلك، ومن وجب عليه الحج ولم يحج فهو دين عليه في حياته، فان لم يحج حتى حضره الموت فليوص به أن يحج عنه وإن لم يوص به فمات على ذلك غير تائب مات كافرا كما قال الله تعالى «ومن كفر فإن الله غني عن العالمين» الخ . فذكر القول الثاني وهو أنه على الفور فذكر حجته فليراجع .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أنس بن مالك قال : صلى رسول الله ﷺ الظهر ذات يوم فجلس فقال : (سلوني عما شئتم ولا يسألني أحد عن شيء إلا أخبرته) فقال الأقرع بن حابس يا رسول الله ﷺ الحج واجب علينا كل عام؟ فغضب رسول الله ﷺ حتى احمرت وجنتاه فقال : (والذي نفسي بيده لو قلت نعم لوجبت ولم تفعلوا، ولولم تفعلوا لكفرتم، ولكن إذا نهيتم عن شيء فانتهوا، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم) .

قوله (سلوني عما شئتم الخ) هذا الحديث هو سبب نزول قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم» على ما ذكره بعضهم راجع السؤالات .

(أبو عبيدة عن جابر عن أنس بن مالك قال : أتى رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ﷺ إن أمي عجوز كبيرة لا تستطيع أن أركبها على البعير وإن ربطتها خفت عليها أن تموت أفأحج عنها ؟ قال نعم) .

قوله (أتى رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ﷺ إن أمي عجوز كبيرة الخ) ظاهر كلام المصنف رحمه الله أن هذا الحديث غير حديث الخثعمية لأن السائل رجل عن أمه وهناك امرأة عن أبيها .

وكلام ابن حجر صريح في أن القصة واحدة وأنه قد اختلفت الروايات

فيها فذكرها ثم قال محاولا الجمع بينها : والذي يظهر من مجموع هذه الطرق أن السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت أيضا والمسئول عنه أبو الرجل وأمه جميعا إلى آخر ما تقدم ، وذكر أن اسم الرجل السائل في حديث الخثعمية اسمه حصين بن عوف الخثعمي .

وذكر قصة أخرى ووقع فيها السؤال من رجل عن أبيه حيث قال : ووقع السؤال عن هذه المسألة من شخص آخر وهو أبو رزين بفتح الراء وكسر الزاء العقيلي بالتصغير واسمه لفيط بن عامر ففي السنن وصحيح ابن خزيمة وغيرهما من حديثه أنه قال : يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة قال : (حج عن أبيك واعتن) وهذه قصة أخرى ومن وحد بينها وبين حديث الخثعمي فقد أبعد وتكلف انتهى .

ويحتمل أن هذه القصة هي المراد من حديث المصنف إلا أنه اختلفت الرواية في المسئول عنه والله اعلم .

وهذا الحديث يدل على جواز الحج عن الغير ولو كان حيا إذا كان لا يستطيع والله اعلم .

* الباب الثاني في المواقيت *

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي سعيد الخدري قال : وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ان يهلوا من ذي الحليفة ، ولأهل الشام الحجة ، ولأهل نجد قرنا ، ولأهل اليمن للمما ، ولأهل العراق ذات عرق) .

قوله (وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة الخ) لفظ الحديث في البخاري (وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الحجة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يللمم ، فهن هن ولن أتي عليهن من غير أهلهن لمن كان يريد الحج والعمرة فمن كان دونهن فمهله من أهله وكذلك حتى أهل مكة يهلون منها إنتهى .

قوله (وقت رسول الله ﷺ) قال ابن حجر (وقت) أي حدد ، وأصل التوقيت أن يجعل للشيء وقتا مختصا به ، ثم اتسع فيه فأطلق على المكان أيضا .

قال ابن الاثير التوقيت والتأقيت أن يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة ، ويقال وقت للشيء بالتشديد يوقته ووقت بالتخفيف يفته إذا بين مدته ، ثم اتسع فيه فقليل للموضع ميقات .

وقال ابن دقيق العيد : قيل إن التوقيت في اللغة التحديد والتعيين فعلى هذا فالتحديد من لوازم الوقت وقوله هنا (وقت) يحتمل أن يريد التحديد أي حد هذه المواضع للإحرام ، ويحتمل ان يريد به تعليق الإحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بالشرط المعتبر .

وقال عياض وقت أي حدد ، وقد يكون بمعنى أوجب منه قوله تعالى (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) الخ .

قوله (أن يهلوا) أي يحرموا والإيهلال في الأصل رفع الصوت لأنهم كانوا

يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الإحرام ثم أطلق على نفس الإحرام اتساعا
قاله ابن حجر.

قوله (من ذي الخليفة) قال ابن حجر بالمهمله والفاء مصغر مكان
معروف بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين قاله ابن حزم ، وقال غيره بينهما
عشر مراحل ، قال النووي بينهما وبين المدينة ستة أميال ، ووهم من قال
بينهما ميل واحد وهو ابن الصباغ ، وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة
خرب ، وبها بئر يقال لها بئر علي انتهى .

وقوله (ولأهل الشام الجحفة) قال ابن حجر الجحفة بضم الجيم وسكون
المهمله وهي قرية بينها وبين مكة خمس مراحل أو ست ، وفي قول النووي في
شرح المذهب ثلاث مراحل فقط ، وسيأتي في حديث ابن عمر أنها مهيلة
بوزن علقمة وقيل بوزن لطيفة وسميت الجحفة لأن السيل جحف بها .

قال ابن الكلبي كان العماليق يسكنون بيثرب فوقهم وبين بني عييل
بفتح المهمله وكسر الموحدة وهم إخوة عاد حرب فأخرجهم من يثرب فنزلوا
مهيلة فجاء سيل فاحتجفهم أي استأصلهم فسميت الجحفة .

ووقع في حديث عائشة عند النسائي (ولأهل الشام ومصر الجحفة)
والمكان الذي يحرم منه المصريون الآن (رابغ) بوزن فاعل براء موحدة وغين
معجمة قريب من الجحفة واختصت الجحفة بالحمى فلا ينزلها أحد إلا حم
كما سيأتي في فضائل المدينة انتهى .

قوله (ولأهل نجد قرنا) قال ابن حجر أما نجد فهو كل مكان مرتفع ،
وهو اسم لعشرة مواضع والمراد منها هنا التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها
الشام والعراق الخ (والمراد بقرن هنا قرن المنازل) كما في رواية البخاري .

قال ابن حجر والمنازل بلفظ جمع المنزل والمركب الإضافي هو اسم
المكان ، ويقال له (قرن) أيضا بلا إضافة وهو بفتح القاف وسكون الراء

بعدها نون ، وضبطه صاحب الصباح بفتح الراء وغلظوه، وبالغ النووي فحكى الاتفاق على تخطيطته في ذلك ، لكن حكى عياض عن تعليق القابسي أن من قاله بالإسكان أراد الجبل ومن قاله بالفتح أراد الطريق .

والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان ، وحكي الروياني عن بعض قدماء الشافعية أن المكان الذي يقال له (قرن) موضعان أحدهما في هبوط وهو الذي يقال له (قرن المنازل) ، والآخر في صعود وهو الذي يقال له (قرن الثعالب) والمعروف الأول .

وفي اخبار مكة للفاكهي أن (قرن الثعلب) ظهر جبل مشرف على أسفل منى بينه مسجد منى ألف وخمسمائة ذراع ، وقيل له (قرن الثعالب) لكثرة ما كان يأوي إليه من الثعالب ، فظهر أن قرن الثعالب ليس من المواقيت الخ .

قوله (ولأهل اليمن يللمها) قال ابن حجر يللم بفتح التحتانية واللام وسكون الميم بعدها لام مفتوحة ثم ميم على مرحلتين من مكة بينهما ثلاثون ميلا ، ويقال لها ألملم بالهمزة وهو الاصل والياء تسهيل لها وحكي ابن السيد فيه (يرمرم) براءين بدل اللامين الخ .

قوله (ولأهل العراق ذات عرق) هذا الحديث صريح في أن الذي وقت ذات عرق لأهل العراق هو النبي ﷺ .

والمذكور في كتب الفقه قولان : أحدهما هذا وهو الذي صدر به في الإيضاح والقواعد والثاني أن الموقت لها عمر قالوا لأن العراق في زمن عمر رضي الله عنه واختاره في القواعد حيث قال : وقيل عمر بن الخطاب لأنه هو الذي فتح العراق على أيدي عماله وهو الأصح الخ .

ولقائل أن يقول لا يلزم من كون عمر هو الذي فتح العراق أن يكون هو الموقت هلم ألا ترى أن الشام إنما فتح في زمن عمر أيضا مع أن الموقت لهم إنما هو النبي ﷺ بإجماع فالظاهر أن الموقت للمواقيت كلها إنما هو النبي ﷺ كما دل عليه هذا الحديث لأنه يعلم أن بلادهم ستفتح ويحجون البيت الحرام والله أعلم .

والذي جزم به في البخاري أن الموقت لذات عرق إنما هو عمر رضي الله عنه ولفظه بعد ذكر الإسناد عن عبد الله بن عمر قال (لما فتح هذان المصران أتوا عمر فقالوا يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرنا وهو يجور عن طريقنا وإننا إذا أردنا قرنا شق علينا، قال فانظر واحذوها من طريقكم فحد لهم ذات عرق) انتهى .

والمراد بالمصريين الكوفة والبصرة، قال ابن حجر: والمراد بفتحها غلبة المسلمين على مكان أرضهما والا فهما من تمصير المسلمين الخ فذكر أن الجور بفتح الجيم وسكون الواو بعدها راء هو الميل عن القصد ومنه قوله تعالى (ومنها جائز) .

وذكر أن (ذات عرق) بكسر العين وسكون الراء بعدها قاف سمي بذلك لأن فيه عرقا وهو الجبل الصغير وهي أرض فسحة تنبت تطرفا بينها وبين مكة مرحلتان، والمسافة اثنان وأربعون ميلا، وهي الحد الفاصل بين نجد وتهامة انتهى .

وقال في محل آخر تنبيه: أبعد المواقيت من مكة ذو الحليفة ميقات أهل المدينة فقليل الحكمة في ذلك أن يعظم أجوار أهل المدينة .

وقيل رفقا بأهل الآفاق لأن أهل المدينة أقرب الآفاق إلى مكة أي ممن له ميقات معين انتهى .

واعلم أنهم أجمعوا على أن من أحرم من أحد هذه المواقيت أو قبلها فهو محرم .

واختلفوا فيمن أحرم بعد أن تعداها واتفق الجمهور على أن من كان منزله داخل الميقات فميقاته منزله ، واختلفوا فيمن ترك ميقاته وأحرم من ميقات غيره هل عليه دم أم لا؟ والأصح أنه لا شيء عليه لقوله عليه السلام (لن لهم ولكل آت عليهن من غيرهم ممن أراد الحج أو العمرة) والله اعلم .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ طلع له أحد فقال (هذا جبل يحبنا ونحبه اللهم إن إبراهيم حرم مكة وأنا أحرم ما بين لابتيها قال الربيع يعني ما بين حرتيها) .

قوله (طلع احد الخ) . هذه قطعة من حديث أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ ولفظه في البخاري بعد ذكر الإسناد عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لأبي طلحة التمس غلاما من غلمانكم يخدمني حتى أخرج إلى خيبر ، فخرج أبو طلحة مردفي وأنا غلام راهقت الحلم فكنت أخدم رسول الله ﷺ إذا انزل فكنت أسمعته كثيرا يقول (اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن والعجز والكسل والبخل والجبن وضلع الدين وغلبة الرجال) ثم قدمنا خيبرا فلما فتح الله عليه الحصن ذكر له جمال صفية بنت حيي بن أخطب وقد قتل زوجها وكانت عروسا فاصطفاه رسول الله ﷺ لنفسه فخرج بها حتى إذا بلغنا سد الصهباء حلت فبني بها ، ثم صنع حيسا في نطع صغير ثم قال رسول الله ﷺ (ادن

من حولك) فكانت تلك وليمة رسول الله ﷺ على صفية، ثم خرجنا إلى المدينة قال فرأيت رسول الله ﷺ يجر لها وراءه بعباءته ثم يجلس عند بعيره فيضع ركبته وتضع صفية رجلها على ركبته حتى ركبت فسرنا حتى إذا أشرفنا على المدينة نظر إلى أحد فقال (هذا جبل يحبنا ونحبه) ثم نظر إلى المدينة فقال (اللهم إني أحرم ما بين لابتيها بمثل ما حرم إبراهيم مكة اللهم بارك لهم في مدهم وصاعهم) انتهى .

وأحد بضمين جبل مشهور بالمدينة على أقل من فرسخ، وسمي بذلك لتوحده وانقطاعه عن جبال آخر هناك، قيل وفيه قبر هارون أخي موسى عليهما السلام، وهو مذكر فينصرف، وقيل يجوز التأنيث على معنى البقعة فيمتنع صرفه وليس بالقوي .

قوله (هذا جبل يحبنا ونحبه) قال ابن حجر وللعلماء في معنى ذلك أقوال :

أحدها أنه على حذف مضاف والتقدير أهل أحد والمراد بهم الأنصار لأنهم جيرانه .

ثانيها أنه قال ذلك للمسرة بلسان الحال إذا قدم من سفر لقربه من أهله ولقياهم وذلك فعل من يحب بمن يحب .

ثالثها أنه للحب من الجانبين على حقيقته، وظاهره لكون أحد من جبال الجنة كما ثبت في حديث أبي عبس بن حمرمرفوعا (جبل أحد يحبنا ونحبه وهو من جبال الجنة) أخرجه أحمد .

ولا مانع في جانب الجبل من إمكان المحبة كما جاز التسبيح منها وقد خاطبه ﷺ مخاطبة من يعقل فقال لما اضطرب (اسكن أحد) الحديث أقول تمامه (فإنما عليك نبي وصديق وشهيد) إلى أن قال .

وقال السهيلي: كان ﷺ يحب الفأل الحسن، والاسم الحسن، ولا اسم

أحسن من اسم مشتق من الأحادية محركات حروفه بالرفع ، وذلك يشعر بارتفاع دين الأحد وعلوه ، فتعلق الحب من النبي ﷺ به لفظاً ومعنى ، فخص من بين الجبال بذلك والله أعلم الخ .

قوله (إن إبراهيم حرم مكة) قيل المعنى أن إبراهيم حرم مكة بأمر الله لا باجتهاده أو أن الله قضى يوم خلق السموات والأرض أن إبراهيم سيحرم مكة أو المعنى أن إبراهيم أول من أظهر تحريمها بين الناس وكان قبل ذلك عند الله حراماً أو أول من أظهره بعد الطوفان قاله ابن حجر ، ومراده بذلك دفع المعارضة بين هذا الحديث وبين قوله ﷺ (إن الله حرم مكة) وفي بعض الروايات (هذا بلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض) الخ .

قوله (وأنا أحرم ما بين لابتها الخ) قال ابن حجر واللابتان جمع لابة بتخفيف الموحدة وهي الحجارة السود - إلى أن قال - ووقع في حديث جابر عند أحمد (وأنا أحرم المدينة ما بين حرتيها الخ) .

وفي بعض الروايات المدينة حرم من غير إلى ثور ، فعير من جهة المغرب ، وثور من جهة المشرق ، قيل إنه جبل صغير خلف أحد من جهة الشمال ، قال ابن حجر : وزاد مسلم في بعض طرقه (وجعل اثني عشر ميلاً حول المدينة حمى) .

وروي أبو داود من حديث عدي بن زيد قال : حمى رسول الله ﷺ كل ناحية من المدينة بريداً بريداً لا يخط شجره ، ولا يعضد إلا ما يساق به الجمل انتهى .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ (مكة حرم لحرم الله لا تحل لقطتها ، ولا يعضد شجرها ، ولا ينفر صيدها ، ولا يختلى خلاها) قال عمه العباس يا رسول الله ﷺ إلا الإذخرياً رسول الله فقال (إلا الإذخر) قال الربيع لا يعضد أي لا يقطع ، والخلا الكلاً ،

والإذخر نبت يصنع منه الحصر وتسقف به البيوت .

قوله (مكة حرم لحرم الله الخ) لفظه في البخاري بعد ذكر الإسناد عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال (إن الله حرم مكة فلم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي ، وإنما أحلت لي ساعة من نهار لا يخلو خلالها ، ولا يعصده شجرها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تلتقط لقطتها إلا لمعرف) وقال العباس يا رسول الله إلا الإذخر لصاغتنا وقبورنا فقال (إلا الإذخر) .

وعن خالد عن عكرمة هل تدري ما معنى لا ينفر صيدها؟ هو أن تنحيه عن الظل ، تنزل مكانه انتهى ، وتقدم أنه لا منافاة بين الإخبار بأن إبراهيم حرم مكة وبين الإخبار بأن الله حرمها .

قوله (لا تحل لقطتها) يعني إلا لمنشدها كما ورد التصريح بذلك في حديث آخر، فلا يجوز لأحد أن يتناول لقطة مكة إلا للتعريف بها . قال ابن حجر واللقطة الشيء الذي يلتقط ، وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدثين . وقال عياض لا يجوز غيره ، وقال الزمخشري في الفائق : اللقطة بفتح القاف والعامية تسكنها كذا قال ، وقد جزم الخليل بأنها بالسكون قال : وأما بالفتح فهو اللاقط وقال الزهري : هذا الذي قاله هو القياس ، ولكن الذي سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح ، وقال ابن بري التحريك للمفعول نادر فاقضى أن الذي قاله الخليل هو القياس .

وفيها لغتان أيضا (لقاطة) بضم اللام و (لقطة) بفتحها - الى أن قال - ووجه بعض المتأخرين فتح القاف في المأخوذ أنه للمبالغة وذلك لمعنى فيها اختصت به ، وهو أن كل من يراها يميل لأخذها فسميت باسم الفاعل لذلك . انتهى .

وقال في محل آخر (إلا لمنشد) أي معرف ، وأما الطالب فيقال له الناشد .
تقول (نشدت الضالة) إذا طلبتها و (أنشدتها) إذا عرفتها ، وأصل الإنشاد
والنشيد رفع الصوت ، والمعنى لا تحل لقطتها إلا لمن يريد أن يعرفها فقط ،
وأما إن أراد أن يعرفها ثم يملكها فلا - إلى أن قال - وهو قول الجمهور . وإنما
اختصت بذلك عندهم لا مكان إيصالها إلى ربها لأنها إن كانت للمكي
فظاهر ، وإن كانت للآفاقي فلا يخلو أفق غالبا من وارد إليها ، فإذا عرفها
واجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها قاله ابن بطال .

وقال أكثر المالكية وبعض الشافعية هي غيرها من البلاد وإنما تختص
مكة بالمبالغة في التعريف - إلى أن قال - واحتج ابن المنير لمذهبه بظاهر
الاستثناء من النفي لأنه نفي الحل واستثنى المنشد فدل على أن الحل ثابت
لمنشد لأن الاستثناء من النفي إثبات إلى آخر ما أطال فيه والله أعلم .

قوله (ولا يعضد شجرها) قال ابن حجر أي لا يقطع ، قال ابن
الجوزي : أصحاب الحديث يقولونه يعضد بضم الصاد ، وقال لنا ابن
الخشب هو بكسرها ، والمعضد بكسر أوله الآلة التي يقطع بها ، قال الخليل
المعضد الممتن من السيف في قطع الشجر ، قال الطبري أصله من عضد
الرجل إذا أصابه سوء في عضده .

وقع في رواية لعمر بن شبة بلفظ (لا يخضد) بالخاء المعجمة بدل
العين المهملة وهو راجع إلى معناه ، فإن أصل الخضد الكسر ، ويستعمل
في القطع .

قال القرطبي : خص الفقهاء الشجر المنهي عن قطعه بما ينبت الله تعالى
من غير صنع آدمي ، فأما ما نبت بمعالجة آدمي فاختلف فيه ، والجمهور
على الجواز - إلى أن قال - واختلفوا في جزاء ما قطع من النوع الأول ، فقال
مالك : لا جزاء فيه بل يأثم ، وقال عطاء يستغفر ، وقال أبو حنيفة يؤخذ

بقيمتة هدى ، وقال الشافعي في العظيمة بقرة وفيما دونها شاة الخ ، وهذا هو المذهب .

قال في الإيضاح وأما الشجر فقد بلغنا عن ابن عباس أنه قال في الدوحة وهي الشجرة الكبيرة بقرة ، وفي الجزلة وهي الشجرة الوسطى شاة ، وفي القضيب درهم ، وفي الأثر (وفي الجزلة من الشجرة شاة ، وفي الدوحة جزور ، وفي العود درهم ، وفي القضيب الصغير نصف درهم ، وفي الورقة طعام مسكين ، هكذا كله في غير ما يزرعه الناس الخ) يعني وأما ما يزرعونه فقد وقع الإجماع على إباحته .

قوله (ولا ينفر صيدها) قال ابن حجر بضم أوله وتشديد الفاء المفتوحة . قيل هو كناية عن الاصطياد ، وقيل على ظاهره كما سيأتي . قال النووي يحرم التنفير وهو الإزعاج عن موضعه ، فإن نفره عصى سواء تلف أولا ، فإن تلف في نفاره قبل سكونه ضمن ، وإلا فلا ، قال العلماء يستفاد من النهي عن التنفير تحريم الإتلاف بالأولى . انتهى .

قوله (ولا يختلى خلاها) قال ابن حجر بالخاء المعجمة والخلا مقصور ، وذكر ابن التين أنه وقع في رواية القاسي بالمد وهو الرطب من النبات ، واختلاؤه قطعه واحتشاشه . واستدل به على تحريم رعيه لكونه أشد من الاحتشاش وبه قال مالك والكوفيون واختاره الطبري ، وقال الشافعي لا بأس بالرعي لمصلحة البهائم وهو عمل الناس بخلاف الاحتشاش فإنه المنهي عنه فلا يتعدى ذلك إلى غيره .

وفي تخصيص التحريم بالرطب إشارة إلى جواز رعي اليابس واختلايه وهو أصح الوجهين للشافعية ، لأن النبت اليابس كالصيد الميت ، قال ابن قدامة لكن في استثناء الإذخر إشارة إلى تحريم اليابس من الحشيش الخ . ومثله كلام الإيضاح حيث قال : وما نبت في الحرم مما يأكل الناس من

الشجر فبعض رخص فيه وبعض كرهه ، غير أن قوله عليه السلام (إلا الإذخر) يدل أنه لو كانت رخصة في غيره لاستثناها عليه السلام - إلى أن قال - وفي الأثر: وأجاز من أجاز أيضا السني المكي إن نزعه أحد أن يشربه للمشي أو لضروسه ولا يقتل له أصلا ولا يقلعه ، وكذلك أيضا في الأثر ، وقيل لا بأس فيما أخرج من حطب الحرم اليا بس الميت ، وفيما يسقط من الشجر من الورق والثمر الخ .

قوله (إلا الإذخر) قال ابن حجر يجوز فيه الرفع والنصب : أما الرفع فعلى البدل مما قبله ، وأما النصب فلكونه استثناء واقعا بعد النفي ، وقال ابن مالك المختار النصب لكون الاستثناء واقعا ومتراخيا عن المستثنى منه فبعدت المشاكلة بالبدلية ، ولكون الاستثناء أيضا عرض في آخر الكلام ولم يكن مقصودا الخ .

قوله (والإذخر نبت تصنع الحصر منه ، وتسقف منه البيوت) . قال ابن حجر : والإذخر نبت معروف عند أهل مكة طيب الريح ، له أصل مندفن وقضبان دقاق ، ينبت في السهل والحزن ، وبالمغرب صنف منه فيما قاله ابن البيطار قال والذي بمكة أجوده ، وأهل مكة يسقفون به البيوت بين الخشب ، ويسدون به الخلل بين اللبناات في القبور ، ويستعملونه بدلا من الحلفاء في الوقود ، ولهذا قال العباس فإنه لقينهم - إلى أن قال - وهذا يدل على أن الاستثناء في حديث الباب لم يرد به أن يستثنى ، وإنما أراد به أن يلحق النبي ﷺ الاستثناء .

وقوله ﷺ في جوابه (إلا الإذخر) هو استثناء بعض من كل لدخول الإذخر في عموم ما يختلئ ، واستدل به على جواز النسخ قبل الفعل وليس بواضح ، وعلى جواز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه . ومذهب الجمهور اشتراط الاتصال إما لفظا وإما حكما لجواز الفصل بالنفس مثلا ، وقد اشتهر

عن ابن عباس الجواز مطلقا، ويمكن أن يحتج له بظاهر هذه القصة، وأجابوا عن ذلك بأن هذا الاستثناء في حكم المتصل لاحتمال أن يكون ﷺ أراد أن يقول (إلا الإذخر) فشغله العباس بكلامه فوصل كلامه بكلام نفسه فقال إلا الإذخر، وقد قال مالك: يجوز الفصل مع اضمار للاستثناء متصلا بالمستثنى منه.

واختلفوا هل كان قوله ﷺ (إلا الإذخر) باجتهاد أو وحي، وقيل: كان الله فوض له الحكم في هذه المسألة مطلقا، وقيل أوحى إليه قبل ذلك أنه إن طلب أحد استثناء شيء من ذلك فأوجب سؤاله.

وقال الطبري: ساء للعباس أن يستثنى الإذخر لأنه احتمل عنده أن يكون المراد بتحريم مكة تحريم القتال دون ما ذكر من تحريم الاختلاء، فإنه من تحريم الرسول باجتهاده، فسأله أن يسأله استثناء الإذخر، وهذا مبني على أن الرسول كان له أن يجتهد في الأحكام وليس ما قاله بلازم بل في تقريره ﷺ للعباس على ذلك دليل على جواز تخصيص العام.

حكى ابن بطال عن المهلب أن الاستثناء هنا للضرورة كت تحليل أكل الميتة عند الضرورة، وقد بين العباس ذلك بأن الإذخر لا غنى لأهل مكة عنه. - إلى أن قال - قال ابن المنير: والحق أن سؤال العباس كان معنى الضراعة، وترخيص النبي ﷺ كان تبليغا عن الله، إما بطريق الإلهام أو بطريق الوحي، ومن ادعى أن نزول الوحي يحتاج إلى أمد متسع فقد وهم. وفي الحديث بيان خصوصية النبي ﷺ بها ذكر في الحديث، وجواز مراجعة العالم في المصالح الشرعية والمبادرة إلى ذلك في المجامع والمشاهد، وعظيم منزلة العباس عند النبي ﷺ وعنايته بأمر مكة لكونه كان بها أصله ومنشؤه الخ.

* الباب الثالث في الاهلال بالحج والتلبية *

المراد بالاهلال هنا الاحرام ، ويطلق على رفع الصوت بالتلبية ، وكل رافع صوته بشيء فهو مهمل به ، مأخوذ من استهل الصبي إذا رفع صوته بالصياح إذا خرج من بطن أمه ومنه قوله تعالى «وما أهل به لغير الله» أي رفع الصوت به عند الذبح للأضنام . والتلبية مصدر لبي إذا قال (لبيك) . (أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي سعيد الخدري قال : إن تلبية رسول الله ﷺ (لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك) إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك) قال نافع وكان ابن عمر يزيد فيها (لبيك وسعديك والخير بيدك) لبيك الرغبة والعمل .

قوله (لبيك اللهم لبيك لا شريك لك) زاد في البخاري بعده (لبيك) ولفظ الحديث في القواعد والإيضاح (لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك الخ) .

قال ابن حجر (لبيك) هو لفظ مثني عند سيبويه ومن تبعه ، وقال يونس هو اسم مفرد وألفه إنما انقلبت ياء لاتصالها بالضمير كلدي وعلي ، ورد بأنها قلبت ياء مع المظهر .

وعن الفراء هو منصوب على المصدر وأصله (لبيالك) فثني على التأكيد أي (الباب بعد الباب) وهذه التثنية ليست حقيقية بل هي للتكثير أو المبالغة ومعناها إجابة بعد إجابة أو إجابة لازمة .

قال ابن الأنباري ومثله حنانك أي تحننا بعد تحنن-إلى أن قال وقيل أنا مقيم على طاعتك من قولهم لب الرجل بالمكان إذا قام الخ . فذكر له معاني ثم قال : والأول أظهر وأشهر لأن المحرم مستجيب لدعاء الله إياه في حج بيته ولهذا من دعي فقال لبيك فقد استجاب .

قال ابن عبد البر : قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج - إلى أن قال - كما فرغ إبراهيم عليه السلام من بناء البت قيل له أذن في الناس بالحج قال : رب وما يبلغ صوتي ؟ قال أذن وعلي البلاغ ، قال فنادى إبراهيم يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت فسمعه من بين السماء والأرض . . أفلا ترون الناس يجيبون من أقصى الأرض يلبون .

ومن طريق ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس وفيه فأجابوه بالتلبية في أصلاب الرجال وأرحام النساء ، وأول من أجابه أهل اليمن فليس حاج يحج من يومئذ الى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم يومئذ .
قال ابن المنير في الحاشية وفي مشروعية التلبية تنبيه على إكرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته إنما كان باستدعاء منه ف سبحانه وتعالى . انتهى .

قوله (إن الحمد) يروى بكسر الهمزة من إن وفتحها وجهان مشهوران لأهل الحديث وأهل اللغة ، قال الجمهور والكسر أجود لأن من كسرهما جعل معناه إن الحمد والنعمة لك على كل حال ، ومن فتحها قال معناه لبيك لهذا السبب .

قوله (والنعمة لك) قال ابن حجر : المشهور فيه النصب ، قال عياض ويجوز فيه الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفاً والتقدير إن الحمد لك والنعمة مستقرة لك قاله ابن الأنباري .

وقال ابن المنير في الحاشية قرن الحمد والنعمة وأفرد الملك لأن الحمد

متعلق بالنعمة ، ولهذا يقال (الحمد لله على نعمه) فجمع بينها كأنه قال لا حمد إلا لك لأنه لا نعمة إلا لك ، وأما الملك فهو معنى مستقر بنفسه ذكر لتحقيق أن النعمة كلها لله لأنه صاحب الملك .

قوله (والمالك) قال ابن حجر بالنصب أيضا على المشهور، ويجوز الرفع وتقديره (والمالك كذلك) .

قوله (وكان ابن عمر يزيد فيه لبيك وسعديك الخ) . اعلم أن التلبية المتقدمة هي تلبية رسول الله ﷺ ولا خلاف بين العلماء في استحبابها، وإنما الخلاف في تبديلها والزيادة عليها كما نص عليه في القواعد .

قال ابن حجر بعد ذكر أحاديث تدل على الزيادة وعدمها ما نصه : وهذا يدل على أن الاختصار على التلبية المرفوعة أفضل لمداومته هو ﷺ عليها، ولا بأس بالزيادة لكونه لم يزد عليها وأقرها عليها وهو قول الجمهور . ثم ذكر عن مالك الكراهة، وعن أبي حنيفة الاستحباب، واستواء الأمرين عند الشافعي والله أعلم . ثم إنهم أجمعوا على أن الإحرام لا يكون إلا بنية وهي الاعتقاد بالقلب للدخول في الحج أو العمرة . واختلفوا: هل تجزي النية فيه من غير تلبية؟ فذهب أصحابنا إلى أنه لا يكون محرما داخلا في الحج أو العمرة إلا بالتلبية، كما لا يكون داخلا في الصلاة إلا بتكبيرة الإحرام، ووافقهم على ذلك الثوري وأبو حنيفة وابن حبيب من المالكية والزيبر من الشافعية وأهل الظاهر وهو قول ابن عمر وعطاء وطاووس وعكرمة .

وذهب مالك والشافعي وأحمد وآخرون إلى أنها سنة ليست بشرط لصحة الحج ولا واجبة، فلو تركها صح حجه ولا دم عليه، لكن فاتته الفضيلة .

وقال بعض أصحاب الشافعي هي واجبة تجبر بالدم ويصح الحج

بدونها . ثم اختلفوا في رفع الصوت بها فاستحبه جمهور العلماء ، وأوجه أهل الظاهر .

وأما المرأة فأجمعوا على أنها تسمع نفسها لأنها مأمورة بخفض الصوت والله أعلم .

ومعنى (سعديك) إسعادا لك بعد إسعاد ، قالوا ولا يستعمل سعديك إلا بعد لبيك ، لأن لبيك هي الأصل في الإجابة وسعديك كالتوكيد لها . قال المرادي أراد سيبويه بقوله (لبيك وسعديك) إجابة بعد إجابة . انتهى .

وعامل لبيك من معناه على حد (قعدت جلوسا) والتقدير (أجيب لبيك) وعامل سعديك من لفظه والتقدير (أسعد سعديك) والله أعلم .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ إذا أقبل من حج أو غزو أو عمرة يكبر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات ثم يقول (لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آيئون تائبون ساجدون عابدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده) .

قوله (كان إذا أقبل) الرواية في البخاري (كان إذا أقفل) بالقاف بمعنى جمع .

قوله (من حج أو غزو أو عمرة) قال العلقمي : قال في الفتح ظاهر اختصاص ذلك بهذه الأمور الثلاثة ، وليس الحكم كذلك عند الجمهور بل يشرع قول ذلك في كل سفر إذا كان سفر طاعة كصلة الرحم وطلب العلم لما يشمل الجميع من اسم الطاعة . وقيل يتعدى أيضا إلى السفر المباح لأن لمسافر فيه لا ثواب له فلا يمتنع عليه ما فعل ما يحصل له الثواب من غيره ، وهذا التعليل متعقب لأن الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع من يسافر في مباح ولا معصية من الإكثار من ذكر الله .

وإنما النزاع في خصوص هذا الذكر في هذا الوقت المخصوص : فذهب قوم إلى الاختصاص لكونها عبارة مخصوصة شرع لها ذكر مخصوص فيختص به كالذكر المأثور عقب الأذان وعقب الصلاة ، وإنما اقتصر الصحابي على الثلاث لانحصار سفر النبي ﷺ فيها . انتهى .

قوله (يكبر على كل شرف) قال العلقمي : بفتح المعجمة والراء بعدها فاء هو المكان المرتفع العالي ، وعند مسلم (إذا أوفى) أي ارتفع على ثنية الخ . والثنية بتشديد الياء هي العقبة وقيل غير ذلك .

قوله (ثم يقول لا إله إلا الله الخ) قال العلقمي : يحتمل أنه كان يأتي بهذا الذكر عقب التكبير وهو على المكان المرتفع ، ويحتمل أنه يكمل الذكر مطلقا عند التكبير ثم يأتي بالتسبيح إذا هبط . قال القرطبي : وفي تعقيب التكبير بالتهليل إشارة إلى أنه المتفرد بإيجاد جميع الموجودات وأنه المعبود في جميع الأماكن . انتهى .

قوله (آيبن) قال العلقمي : جمع آيب أي راجع وزنه ومعناه ، وهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير (نحن آيبن) وليس المراد الإخبار بمحض الرجوع فإنه تحصيل الحاصل بل الرجوع في حالة مخصوصة وهي تلبسهم بالعبادة المخصوصة والاتصاف بالأوصاف المذكورة .

وقوله (تائبون) فيه إشارة إلى التقصير في العبادة ، وقاله ﷺ على سبيل التواضع ، أو تعليما لأمته ، أو المراد أمته ، وقد تستعمل التوبة لإرادة الاستمرار على الطاعة فيكون المراد أن لا يقع منهم ذنب . انتهى .

قوله (صدق الله وعده) قال العلقمي أي فيما وعده به من إظهار دينه في قوله «وعدكم الله مغانم كثيرة» وقوله «وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض . . الآية) وهذا في سفر الغزو ومناسكه كسفر الحج والعمرة مثل قوله تعالى «لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله

آمنين» انتهى .

قوله (ونصر عبده) يريد نفسه .

قوله (وهزم الأحزاب وحده) قال العلقمي أي من غير فعل أحد .

واختلفوا في المراد بالأحزاب هنا .

ف قيل هم كفار قريش ومن وافقهم من العرب واليهود الذين تحزبوا أي تجمعوا في غزوة الخندق ونزل في شأنهم سورة الاحزاب .

وقيل : المراد أعم من ذلك .

وقال النووي المشهور الأول ، وقيل فيه نظر لانه يتوقف على أن هذا الذكر إنما شرع من بعد الخندق والجواب أن غزوات النبي ﷺ التي خرج فيها بنفسه محصورة والمطابق منها غزوة الخندق بظاهر قوله تعالى في سورة الأحزاب (ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا وكفى الله المؤمنين القتال) وفيها قيل ذلك (إذ جاءكم جنود فأرسلنا عليهم ريحا و جنودا لم تروها الآية) .

والاصل في الأحزاب أنه جمع حزب وهو القطعة المجتمعة من الناس : فاللام إما جنسية والمراد كل من تحرب منا لكفار ، وإما عهدية والمراد من تقدم وهو الأقرب قاله القرطبي .

ويحتمل أن يكون هذا الخبر بمعنى الدعاء أي اللهم اهزم الأحزاب ، والأول أظهر انتهى من الفتح انتهى .

(أبو عبيدة عن جابر قال جاء رجل إلى عبد الله بن عمر فقال : يا عبد الرحمن لقد رأيتك تصنع أربعاً لم أر أحدا يصنعها من أصحابك . فقال : وما هن ؟ قال : ما رأيتك تمس من الأركان إلا البياني ، ورأيتك تلبس النعال السبتية ، ورأيتك تصبغ بالصفرة ، ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تهلل إلا يوم التروية . قال له ابن عمر : أما

الأركان فاني لم أرسول الله ﷺ يمس إلا الركن اليماني، وأما النعال فإني رأيت رسول الله ﷺ يلبسها، وأما الصفرة فإني رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها، وأما الإهلال فإني لم أرسول الله ﷺ يهل حتى تنبعث به راحلته . قال الربيع النعال السبتية لا شعر لها).

قوله (لم أر أحدا يصنعها من أصحابك) يحتمل أن المراد لا يصنعها غيرك مجتمعة وإن كان صنع بعضها.

قوله (إلا اليماني) لفظه في القواعد إلا الركنين اليماني وركن الحجر، وفي الإيضاح لا تلمس من الأركان الا اليمانيين، واستدل به على ما ذهب إليه الجمهور من استحباب لمس الركنين، وروايتهما هي الظاهر لأنها أدل على المراد.

قوله (اليمانيين) بتخفيف الياء هي اللغة الفصيحة المشهورة، وقيل لهما يمانيان تغليبا، ويقال لركن الحجر لأنه الى جهة العراق، ويقال للآخرين الشاميان لكونهما الى جهة الشام، وللذي يلي الباب منها العراقي ايضا. قال العلماء فاليمانيان باقيان على قواعد ابراهيم عليه السلام بخلاف الشاميين ولهذا لم يستلما واستلم اليمانيان، ثم إن العراقي من اليمانين اختص بفضيلة أخرى وهي الحجر الأسود، واختص لذلك مع الاستلام بالتقبيل.

قوله (النعال السبتية) هي بكسر السين واسكان الباء الموحدة هي التي لا شعر فيها كما قال الربيع، وبه قال جمهور أهل اللغة، وأهل الغريب قالوا هي مشتقة من السبت بفتح السين وهو الحلق والإزالة، ومنه قولهم سبت رأسه أي حلقه. قال الهروي وقيل سميت بذلك لأنها انسبت بالدباغ أي لانت، يقال رطبة منسبته أي لينة.

قال ابو عمر والشياني السبب كل جلد مدبوغ ، وقال أبو زيد السبت جلود البقر مدبوغة كانت أو غير مدبوغة ، وقيل هي نوع من الدباغ يقع به الشعر .

وقال ابن وهب : النعال السبتية كانت سودا لا شعر فيها قيل وكانت عادة العرب لباس النعال بشعرها غير مدبوغة وكانت المدبوغة تعمل بالطائف وغيره ، وإنما كان يلبسها أهل الرفاهية .

قيل : والأصح أن يكون اشتقاقها وإضافتها إلى الجلد المدبوغ لأن السين مكسورة في نسبتها ولو كانت من السيت الذي هو الحلق كما قالوا لكنت المسبة سبتية بفتح السين ، ولم يروها أحد في هذا الحديث فيما علمت إلا بالكسر .

قوله (تصبغ بالصفرة) قال المازني : قيل المراد صبغ الشعر ، وقيل صبغ الثوب ، قال والأشبه الثاني لأنه أخبر أن النبي ﷺ صبغ ، ولم ينقل عنه ﷺ أنه صبغ شعره انتهى ، لكن في مسند أبي داود أن ابن عمر كان يصفر لحيته ويحتج بأن النبي ﷺ يصفر لحيته بالورس والزعفران ، وفي حديث آخر احتججه بأن النبي ﷺ كان يصبغ بها ثيابه حتى عمامته انتهى من النووي .

قوله (وأما إهلال الخ) قال المازني أجابه ابن عمر بضرب من القياس حيث لم يتمكن من الاستدلال بنفس فعل النبي ﷺ على المسألة بعينها ، واستدل بما في معناه ، ووجه قياسه أن رسول الله ﷺ إنما أحرم عند الشروع

في الحج والذهاب اليه فأخبر ابن عمر بالإحرام إلى حال شروعه في الحج وتوجهه إليه الخ . والله اعلم .

قوله (أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال اصطحب محمد بن أبي بكر وأنس بن مالك من منى إلى عرفات فقال محمد بن أبي بكر: كيف كنتم تصنعون في مثل هذا اليوم وأنتم مع رسول الله ﷺ؟ فقال: بهل المهل من منى إلى عرفات فلا ينكر عليه ، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه) .

قوله (اصطحب محمد بن أبي بكر) ذكر المصنف رحمه الله في شرح رجال هذا المسند أنه ليس المراد محمد ابن أبي بكر المذكور في هذا الحديث ولد أبي بكر الصديق رضي الله عنه وإنما المراد به محمد بن أبي بكر الثقفي ، قال ابن حجر وليس لمحمد المذكور في الصحيح عن أنس ولا غيره غير هذا الحديث .

قوله (كيف تصنعون) قال ابن حجر أي من الذكر ، ولسلم من طريق موسى بن عقبة عن محمد ابن أبي بكر قلت لأنس غداة عرفة ما تقول في التلبية في هذا اليوم .

قوله (يهل منا المهل) المراد من الإهلال هنا التلبية ، وذلك لأن العلماء اختلفوا متى يقطع المحرم التلبية ، فقليل إذا راح إلى الموقف ، وقيل إذا زالت الشمس ، والذي عليه الجمهور أنه لا يقطعها إلا عند جمة العقبة . قوله (فلا ينكر عليه) قال ابن حجر بضم أوله على البناء للمجهول ،

وفي رواية موسى بن عقبة لا يعيب أحدنا على صاحبه الخ .

فذكر في بعض الروايات (منا الملبى ومنا المكبر) ثم قال: فقلت له يعني لعبيد الله عجباً لكم كيف لم تسألوه ماذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع؟ وأراد عبدالله ابن أبي سلمة بذلك الوقوف على الأفضل ، لأن الحديث يدل على التخيير بين التكبير والتلبية من تقريره لهم ﷺ على ذلك ، فأراد أن يعرف ما كان يصنع هو ليعرف الأفضل من الأمرين الخ .

* الباب الرابع في غسل المحرم *

أراد به ما يشمل غسل المحرم الميت واغتسال الحي بدليل سياق الأحاديث، قال ابن حجر في اغتسال المحرم أي ترفها وتنظفها وتطهيرا من الجنابة، قال ابن المنذر أجمعوا على أن للمحرم أن يغتسل من الجنابة واختلفوا فيما عدا ذلك.

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال (يغسل المحرم بهاء وسدر).)

قوله (يغسل المحرم بهاء وسدر) يعني لأن السدر لا طيب فيه قال في القواعد ورخص الربيع رحمه الله في الریحان العربي وقال إنه ليس من أمر الطيب، وبه قال ابن عباس الخ، وأما الطيب كله فجمع على أنه محرم على المحرم في حال إحرامه.

واختلفوا في حوازه له عند الإحرام قبل الاغتسال، والمذهب أنه مكروه، وقال في الإيضاح وعن ابن عباس أنه كره للرجل أن يمس الطيب قبل أن يحرم بيومين الخ.

(ومن طريقه عليه السلام قال (إذا مات المحرم غسل ولا يكفن إلا في ثوبيه اللذين أحرم فيهما، ولا يمس بطيب ولا يخمر رأسه. قوله (إذا مات المحرم الخ) لفظ الحديث في البخاري بعد ذكر الإسناد عن ابن عباس (أن رجلا كان مع النبي ﷺ فوقصته ناقتة وهو محرم فمات، فقال رسول الله ﷺ (اغسلوه بهاء وسدر، وكفنوه في ثوبيه، ولا تمسوه بطيب، ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة مليا).)

قوله (كفنوه في ثوبيه اللذين أحرم فيهما) قال ابن حجر وقال الطبري إنما لم يزد ثوبا ثالثا تكرمه له كما في الشهيد حيث قال (زملوهم بدمائهم)

واستدل على أن الاحرام لا ينقطع بالموت وعلى ترك النيابة في الحج لأنه ﷺ لم يأمر أحدا أن يكمل عن هذا المحرم أفعال الحج، إلى أن قال:
وقال ابن بطال وفيه أن من شرع في عمل طاعة ثم حال بينه وبين إتمامه الموت رجي له أن الله يكتبه في الآخرة من أهل ذلك العمل انتهى .
وذكر في محل آخر ما يؤخذ منه أن هذا الحديث يدل على أن الوتر في الكفن ليس بشرط في الصحة، وأن الكفن من رأس المال لأمره ﷺ بتكفينه في ثوبه ولم يستفصل هل عليه دين مستغرق أم لا .
وفيه استحباب تكفين المحرم في ثياب المحرم، وأن إحرامه باق، وأنه لا يكفن في المخيط، إلى أن قال:
وفيه التكفين في الثياب الملبوسة، وفيه استحباب دوام التلبية إلى أن ينتهي الإحرام الخ .

قوله (ولا يمس بطيب) مبني للمجهول من أمس، قال ابن المنذر: في حديث ابن عباس إباحة غسل المحرم الحي بالسدر خلافا لمن كرهه، يعني لأنه لا طيب فيه والله أعلم .

قوله (ولا يخمّر رأسه) يعني ولا يغطى، قال البيهقي فيه دليل على أن غير المحرم يحنط كما يخمّر رأسه، وأن النهي وقع لأجل الاحرام خلافا لمن قال من المالكية وغيرهم أن الاحرام ينقطع بالموت فيصنع بالميت ما يصنع بالحي، قال ابن دقيق العيد وهو مقتضي القياسين لكن الحديث بعد أن يثبت يقدم على القياس الخ .

من ابن حجر وفيه أيضا دليل على أن إحرام الرجل في رأسه وهذا مجمع عليه، وأما الوجه ففيه خلاف، وذكر في الإيضاح أن سبب الخلاف هل الوجه من الرأس أولا؟ قال والصحيح من الرأس الخ .

ومع ذلك ذكر له أن يترخص له أن يغطي على أنفه من التتن إذا مر به ،
ويغطي لحيته وأكثر من ذلك الخ ، وذكر في القواعد القولين ولم يبين ما هو
المذهب .
واستدل بعضهم بهذا الحديث على أن الإحرام يتعلق بالرأس لا بالوجه
والله أعلم .

(وعن ابن عباس أيضا قال اختلفت أنا والمسور ابن ابي مخرمة بالأبواء
فقلت : يغسل المحرم رأسه ، وقال هو لا يغسله قال ابن عباس فأرسلت
رجلا اسمه عبدالله بن أبي أيوب الانصاري فوجده الرجل يغتسل بين
القرنين وهو يستر بثوب فسلم عليه فقال له من هذا؟ فقال : له الرجل أنا
رسول ابن عباس إليك يسألك كيف يغسل رسول الله ﷺ وهو محرم؟ قال
الرجل : فوضع يده على الثوب فطأطأه حتى بلغ رأسه ثم قال لإنسان
يصب عليه اصعب فصب على رأسه ثم حركه بيديه فأقبل بهما وأدبر .
فقال : هكذا رأيته يفعل صلوات الله عليه ، قال الربيع القرنان عمود ان
بالأبواء مملسان يكونان على سانية البش) .

قوله (بالأبواء) قال ابن حجر أي وهما نازلان بهما ، وفي رواية ابن عينية
بالعرج وهو يفتح أوله واسكان ثانيه قرية جامعة أو قرية من الأبواء .
قوله (إلى أبي أيوب) زاد ابن حجر فقال (فقل له يقرأ عليك السلام ابن
اخيك عبدالله بن عباس ويسألك) انتهى من ابن حجر .

قوله (فقال إنه الرجل الخ) في البخاري (فقال : من هذا؟ فقلت أنا
عبدالله بن حنين أرسلني إليك عبدالله بن عباس الخ) .

قال ابن حجر في قوله (أرسلني إليك ابن عباس يسألك كيف كان الخ)
قال ابن عبد البر الظاهر ان ابن عباس كان عنده في ذلك نص عن النبي
ﷺ أخذه عن أبي أيوب أو غيره ولهذا قال عبدالله بن حنين لا أبي أيوب
(يسألك كيف كان يغسل رأسه) ولم يقل (هل كان يغسل رأسه أولا) على

حسب ما وقع فيها اختلاف المسور بن مخرمة وابن عباس .
قال ابن حجر قلت ويحتمل أن يكون عبد الله بن حنين تصرف في
السؤال لفطنة كلامه لأنه لما قال له سله هل يغسل المحرم أولا ، فوجده
يغتسل فهم من ذلك أنه يغسل فأحب أن لا يرجع إلا بفائدة فسأله عن
كيفية الغسل ، وكأنه خص الرأس بالسؤال لأنها موضع الإشكال في هذه
المسألة لأنها محل الشعر الذي يخشى انتتافه وبخلاف بقية البدن غالبا .
قوله (فطأطأه) قال ابن حجر أي أزاله عن رأسه ، وفي رواية ابن عيينة
(جمع ثيابه إلى صدره حتى نظرت إليه) وفي رواية ابن جريح (حتى رأيت
رأسه ووجهه) انتهى .

قوله (لإنسان) قال ابن حجر لم أقف على اسمه ، ثم قال أبو أيوب
هكذا رأيناه أي النبي ﷺ يفعل ، زاد ابن عيينة (فرجعت إليهما فأخبرتهما ،
فقال المسور لابن عباس : لا أماريك أبدا أي لا أجادلك . وأصل المراء
استخراج ما عند الإنسان ، يقال أمراً فلانا إذا استخرج ما عنده ، قاله ابن
الأنباري ، وأطلق ذلك على المجادلة لأن كلا من المجادلين يستخرج ما
عند الآخر من الحجة . وفي هذا الحديث من الفوائد مناظرة الصحابة في
الأحكام ورجوعهم إلى المنصوص ، وقبولهم لخبر الواحد ولو كان تابعيا وأن
قول بعضهم ليس حجة على بعض . قال ابن عبد البر لو كان معنى
الاقتداء في قوله ﷺ (أصحابي كالنجوم) يراد به الفتوى لما احتاج ابن
عباس إلى إقامة البينة على دعواه بل كان يقول للمسور أنا نجم وأنت
نجم فبأينا اقتدي من بعده كفاه ، ولكن معناه كما قال المزني وغيره من أهل
النظر أنه في النقل لأن جميعهم عدول . وفيه اعتراف للفاضل بفضله
وإنصاف الصحابة بعضهم بعضا ، وفيه استتار الغاسل عند الغسل
والاستعانة في الطهارة ، وجواز الكلام والسلام حالة الطهارة . وجواز غسل

المحرم وتشريه شعره بالماء وذلكه بيده اذا أمن تناثره .
 واستدل به القرطبي على وجوب الدلك في الغسل ، قال : لأن الغسل
 لو كان يتم بدونه لكان المحرم أحق بأن يجوز له تركه ولا يخفي ما فيه ،
 واستدل به على أن تحليل شعر اللحية في الوضوء باق على استحبابه خلافا
 لمن قال غيره كالمثولي من الشافعية خشية انتتاف الشعر ، لأن في الحديث
 (ثم حرك رأسه بيده) ولا فرق بين شعر الرأس واللحية ، إلا أن يقال إن
 شعر الرأس أصلب والتحقيق أنه خلاف الأولى في حق بعض دون بعض
 قاله السبكي الكبير . انتهى .

قوله (القرنان عمودان بالأبواء ملسان يكونان على سانية البئر) وكذا قال
 ابن حجر في قوله القران أي قرني البئر ، وكذا هولبعض رواه الموطا وكذا في
 رواية ابن عيينة وهما العمودان أو العمودان المنتصبان لأجل عود البرك .
 انتهى .

ولكن يتأمل كيف يغتسل بين قرني البئر اللهم إلا أن يقال بينهما من
 أمامهما أو من ورائهما أو تكون البئر مردومة والله أعلم .
 والمصرح به في الإيضاح أن المحرم لا يغسل رأسه من غير جنابة حيث
 قال (ولا يغسل رأسه من غير جنابة في حال الإحرام) إلا أنه ممنوع في حال
 الإحرام من قتل القمل وبتف الشعر والبقاء النفث والغاسل رأسه إما أن
 يفعل هذه كلها أو بعضها الخ ، فذكر هذا الحديث ثم قال : فعلى هذا
 الحديث لأنه جائز لأن الماء لا يزيد إلا شعثا ، والقول الأول أحوط لثلا
 ينزع شيئا من شعره والله أعلم . انتهى .
 وذكر في القواعد في كراهة غسل الرأس قولين ونسب القول بالجواز
 لأصحابنا فليراجع .

* الباب الخامس في ما يتقي المحرم وما لا يتقي *

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ (لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانيس ولا الأخفاف فان لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعنين ، ولا يلبس المحرم شيئا من ثياب مسها الزعفران ولا الورس) .

قوله (فقال قال رسول الله ﷺ لا يلبس المحرم القميص الخ) هذا جواب عن سؤال رجل على ما ذكره البخاري ، ولفظه بعد ذكر الإسناد عن عبد الله بن عمر (أن رجلا قال : يا رسول الله ما يلبس المحرم من ثياب؟ قال رسول الله ﷺ : لا يلبس القميص الخ) وذكروا أن هذا من بديع الكلام وجزله لأن ما يلبس منحصر فحصل التصريح به ، وأما الملبوس الجائز فغير منحصر فقال لا يلبس كذا أي ويلبس ما سواه .

قال البيضاوي سئل عما يلبس فأجاب بما لا يلبس ليدل بالالتزام من طريق المفهوم على ما يجوز ، وإنما عدل عن الجواب لأنه أخصر وأحصر ، وفيه إشارة إلى أن حق السؤال أن يكون عما لا يلبس لأنه الحكم العارض في الإحرام المحتاج لبيانه اذ الجواز ثابت بالأصل معلوم بالاستصحاب ، - إلى أن قال - ويقرب منه قوله تعالى «يسئلونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين . . الآية» فعدل عن جنس المنفق وهو المسئول عنه إلى ذكر المنفق عليه لأنه أهم .

قال ابن دقيق العيد يستفاد منه أن المعتبر في الجواب ما يحصل منه المقصود كيف كان ولو بتغيير أو زيادة ، ولا يشترط المطابقة انتهى من ابن حجر .

ورواية البخاري هي رواية القواعد ورواية المصنف والإيضاح . واعلم

أن المراد بالمحرم هنا الرجل دون المرأة لأنهم أجمعوا على أن هذا مخصوص بالرجال دون النساء، وأنه لا بأس أن تلبس المرأة الدرع والقميص والسراويل والخف والخمار، وإنما تشترك مع الرجل في منع الثوب الذي مسه الزعفران أو الورس والله أعلم.

تنبيه : أجمع العلماء على أنه لا يجوز لمحرم لبس شيء من هذه المذكورات . قال في الإيضاح وقاس الفقهاء ما لم يذكر في هذا الحديث على ما ذكر مما هو في معناه ، وذلك أنه ذكر القميص فكذلك جميع الأطواق لا يلبسها المحرم قياسا على القميص ، وذكر العمامة فكذلك لا يغطي المحرم رأسه ووجهه بشيء ويخرج رأسه في إحرامه إلا أن يكون فوقه ظل لا يمسسه ، إلى أن قال - وذكر رسول الله ﷺ السراويلات فكذلك لا يربط المحرم ولا يشد على رأسه ولا على جسده ولا يحتزم ولا يزر عليه ثوبا ، ولا يعقد على نفسه عقد الخيط ولا الثوب ، وكذلك لا يتقلد سيفاً ولا قوساً وإن كان خائفاً فيمسكه ولا يتقلده وكذلك لا يتقلد بالتعاويد والحرور الخ .

وقال ابن حجر نقلاً عن عياض : إنه نبه بالقميص والسراويل على كل مخيط ، وبالعمامة والبرانس على كل ما يغطي الرأس به مخيطاً أو غيره ، وبالأخفاف على كل ما يستر الرجل - إلى أن قال - والمراد بتحريم المخيط ما يلبس على الوضع الذي جعل له ولو في بعض البدن ، فأما لو ارتدى بالقميص مثلاً فلا بأس الخ .

ومكثله كلام الإيضاح حيث قال : سئل عن المحرم يحتجب بثوبه قال لا بأس بذلك ، قال : ولا أراه من ناحية العقد ، والعلة الجامعة لهذا اللباس المنهي عنه فيما أراه أن لا يعقد على نفسه عقداً ولا بخيط ولا بثوب ، وهذه العلة موجودة في القميص والعمامة والسراويل والبرنس والخفين . فإن قال قائل فعلى هذه العلة إن جعل قميصاً على ظهره لا بأس عليه؟ قيل له

لعل ذلك كذلك على هذا والله أعلم الخ .
 قوله (فإن لم يجد نعلين فليلبس خفين) قال ابن حجر: واستدل بقوله
 (فإن لم يجد) على أن واجد النعلين لا يلبس الخفين المقطوعين، وهو قول
 الجمهور، وعن بعض الشافعية جوازه، وكذا عند الحنفية الخ .
 قوله (وليقطعها أسفل من الكعبين) قال في القواعد واتفق أكثرهم على
 إجازة لبس الخفين مقطوعين لمن لم يجد النعلين، وأجاز آخرون لبسهما من
 غير قطع الخ .

وحاصل القول في مسألة لبس الخفين: أن العلماء اختلفوا فيها عند عدم
 النعلين لاختلاف ظاهر حديث ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال
 (السراويل لمن لم يجد الإزار، والخفان لمن لم يجد النعلين) كما رواه في
 القواعد، وظاهر الحديث الذي رواه المصنف رحمه الله هنا عن أبي سعيد
 الخدري، ورواه في القواعد عن ابن عمر.

فقال أحمد ومن وافقه يجوز لبس الخفين بحالهما ولا يجب قطعها لحديث
 ابن عباس، وكان أصحابه يزعمون نسخ حديث ابن عمر المصرح بقطعها
 كحديث أبي سعيد الخدري وزعموا أن قطعها إضاعة مال .
 وقال أصحابنا ومالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء لا يجوز
 لبسهما إلا بعد قطعها أسفل من الكعبين لحديث ابن عمر، قالوا وحديث
 ابن عباس مطلق فيجب حمله على المقطوعين لحديث ابن عمر، فإن
 المطلق يحمل على المقيد، والزيادة من الثقة مقبولة .

وقولهم (إنه إضاعة مال) ليس بصحيح لأن الإضاعة إنما تكون فيما نهي
 عنه، وأما ما ورد به الشرع فليس بإضاعة بل حق يجب الإذعان له .
 ثم اختلفوا في لبس الخفين لعدم النعلين، هل عليه فدية أو لا؟ فقال
 أصحابنا ومالك والشافعي ومن وافقهم لا شيء عليه لأنه لو وجبت فدية

لبنها ﷺ، وقال أبو حنيفة وأصحابه عليه الفدية كما إذا احتاج إلى حلق الرأس يخلق ويفدي والله أعلم .

قوله (مسه الزعفران ولا الورس) الزعفران معروف والورس بوزن الفلّس نبت أصفر يكون باليمن، تقول منه أورس المكان فهو وارس، ولا يقال موروس، وهو من النوادر، وقال ابن حجر نبت أصفر طيب الريح يصبغ به .

قال في الإيضاح بعد ذكر الحديث: فعلى هذا يلبس من الثياب ما شاء وأي لون شاء ما لم يكن ما لم يصبغ مسها زعفران أو ورس أو عصفر وما كان من طيب - إلى أن قال - وإن غسل ولم ينقص منه شيء ولم يكن فيه ريح الطيب فلا بأس بلبسه، وكذلك لا يمس بيده طيبا الخ .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: قال رسول الله ﷺ (خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح: الغراب والحدأة والفأر والعقرب والكلب العقور) .

قوله (خمس من الدواب الخ) في بعض روايات البخاري زيادة (كلهن فواسق) ويشعر بتسميتهن فواسق كلام صاحب القواعد رحمه الله حيث قال: وأجمع العلماء على أن صيد البر حرام على المحرم إلا الخمس الفواسق التي استثناه رسول الله ﷺ .

وذكر ابن حجر في سبب وصفها بالفسق خلافا حيث قال: قال النووي وغيره تسمية هذه الخمس فواسق صحيحة جارية على وفق اللغة فإن أصل الفسق لغة الخروج، ومنه فسقت الرطبة إذا خرجت عن قشرها، وقوله تعالى «فسق عن أمر ربه» أي خرج، وسمي الرجل فاسقا لخروجه عن طاعة ربه فهو خروج مخصوص - إلى أن قال - وأما المعنى في وصف الدواب المذكورة بالفسق فقليل لخروجها عن حكم غيرها من الحيوان في

تحريم قتله ، وقيل في حل أكله لقوله تعالى «أو فسقا أهل لغير الله به» ، وقوله «ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق» ، وقيل لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء والإفساد وعدم الانتفاع .

ومن ثم اختلف أهل الفتوى فمن قال بالأول ألحق بالخمسة كل ما جاز قتله للحلال في الحرم وفي الحل ، ومن قال بالثاني ألحق ما لا يؤكل الا ما نهى عن قتله ، وهذا قد يجامع الأول ، ومن قال بالثالث خص الإلحاق بما يحصل منه الإفساد .

ووقع في حديث أبي سعيد عن ابن ماجه قيل له : لم قيل للفأرة فويسقة؟ فقال : لأن النبي ﷺ استيقظ لها وقد أخذت الفتيلة لتحرق بها البيت ، فهذا يومىء إلى أن سبب تسمية الخمسة بذلك لكون فعلها يشبه فعل الفساق وهو ترجيح القول الأخير والله أعلم . انتهى .

قوله (خمس) أوصلها ابن حجر إلى تسع في روايات متعددة بزيادة الحية والسبع العادي والذئب والنمر ، وذكر أن مفهوم العدد لا يفيد الحصر ، وظاهر كلام القواعد يدل أنه لم يرد النهي إلا في هذه الخمسة والحية حيث قال بعد ذكر الحديث : واختلفوا هل هذا من باب الخاص أريد به العام أو بالعكس؟

فقال قوم هو من باب الخاص أريد به العام واختلفوا في أي العام أريد بذلك . فقال قوم : الكلب العقور إشارة إلى كل سبع عاد كالأسد والذئب والنمر والفهد ، وأن ما ليس بعاد فليس للمحرم قتله ، ولم يقر هؤلاء قتل الصغار السباع لأنها لا تعدو ولا قتل كل ما لا يعدو ومن الكبار مثل الضبع والثعلب والهر .

وقال قوم : لا يقتل من الكلاب العقور إلا الكلب الإنسي والذئب ، وقال آخرون : كل محرم الأكل فهو في معنى الخمسة - إلى أن قال - ولا

خلاف بين العلماء في قتل العقرب والحية لثبوت ذلك عن النبي ﷺ الخ .
والحاصل أن العلماء اختلفوا في المراد بالكلب العقور، ف قيل : هو
الكلب المعروف خاصة، حكى ذلك عن الأوزاعي وأبي حنيفة والحسن بن
صالح وألقوا به الذئب . وحمل زفر الكلب على الذئب وحده، وقال
الجمهور: ليس المراد بالكلب العقور تخصيص هذا الكلب المعروف بل
المراد كل عاد مفترس غالبا كالسبع والنمر والذئب ونحوها، وهو مذهب
زيد بن أعلم والثوري وابن عيينة والشافعي وأحمد . والمشهور من مذهب
مالك أنه لا يدخل الكلب المعروف، وقيل يدخل . واختلف قوله في قتل
الذئب، ولا يقتل عنده في المشهور من مذهبه صغار السباع لكنه إن فعل لا
جزاء عليه، ويجوز قتل صغار الحيات والعقارب، ويقتل صغار الغربان
على المشهور عنه .

ولم يتعرض في القواعد لبيان قول من قال إن الحديث من باب العام
أريد به الخاص . ويؤخذ من الإيضاح بيانه قال : ويجوز له أيضا أن يقتل
من قاتله من السباع فذكر الحديث، ثم قال : قال بعضهم يقتلهن اذا
خافهن، وقال آخرون لم يرد ذكر الخوف الخ .

فالقول الأول يشير إلى أنه من باب العام أريد به الخاص حيث لم يقتل
ما ذكر مطلقا، ولعل ذلك في غير الحية والعقرب، وأما هما فيقتلان مطلقا .
والمختار عند صاحب الإيضاح أن المؤذيات كلها - يعني ما من شأنه
الايذاء - يقتل مطلقا حيث قال بعد ذكر الخلاف فيمن قتل غرابا من غير
أن يحصل منه أذى ما نصه : والذي يوجب النظر عندي أن الضواري كلها
يقتلها لقوله عليه السلام (اقتلوا كل مؤذي الحل والحرم الخ) .

قوله (من الدواب) قال ابن حجر بتشديد الموحدة جمع دابة وهو ما دب

من الحيوان، وقد أخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى «وما من دابة في الأرض ولا طائر بجناحيه . . الآية» وهذا الحديث يرد عليه فإنه ذكر في الدواب الخمس الغراب والحدأة، ويدل على دخول الطير أيضا عموم قوله تعالى «وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها» وقوله تعالى «وكأين من دابة لا تحمل رزقها . . الآية» وفي حديث أبي هريرة عند مسلم في صفة بدء الخلق (وخلق الدواب يوم الخميس) ولم يفرز الطير بالذكر.

وقد تصرف أهل العروف في الدابة فمنهم من يخصصها بالحمار، ومنهم من يخصصها بالفرس، وفائدة ذلك تظهر في الحلف. انتهى.

قوله (الغراب) قال ابن حجر زاد في رواية سعيد بن المسيب عن عائشة عند مسلم (الأبقع) وهو الذي في ظهره أو في بطنه بياض، وأخذ بهذا القيد بعض أصحاب الحديث الخ.

ومثله كلام الايضاح حيث قال: وقال بعضهم لا يقتل الغراب الأبقع يعني من الغربان، وخصصوا عموم الاسم بأنه قد جاء في بعض الروايات (لا يقتل في الحرم شيء الا الحية والعقرب أو حدأة أو غراب أبقع أو كلب عقور أو فأر).

وفي الأثر: وأما الغراب فلا يرميه إلا أن يريد خرق وعائه، أو يجرح ظهر راحلته فإنه يرميه وإن قتله فلا شيء عليه. وأما من غير علة يقتله قال بعضهم إن عليه الفداء والذي يوجهه النظر أن الضواري كلها يقتلها الخ كما تقدم.

والغراب الأبقع هو غراب البين، قيل سمي بذلك لأنه بان عن نوح لما أرسله من السفينة ليكشف خبر الأرض فلقي جيفة فوقع عليها ولم يرجع الى نوح. وكان أهل الجاهلية يتشامون به فكانوا إذا نعب مرتين قالوا: أذن بشر، وإذا نعب ثلاثا قالوا: أذن بخير فأبطل الإسلام ذلك.

وإن كان ابن عباس إذا سمع الغراب قال: (اللهم لا طير إلا طيرك، ولا خير إلا خيرك، ولا إله غيرك).

وقال صاحب الهداية المراد بالغراب في الحديث الغداف والأبقع لأنها يأكلان الجيف، وأما غراب الزرع فلا - إلى أن قال من خرج لسفر فسمع صوت العقعق فرجع كفر الخ من ابن حجر، والعقعق نوع من الغربان. قوله (والحدأة) قال ابن حجر: بكسر أوله وفتح ثانيه بعدها همزة بغير مد، وحكى صاحب المحكم المد فيه نكرور - إلى أن قال في التاء وليست للتأنيث بل هي كالهاء كالتمرة. وحكى الأزهرى فيها (حدوة) بواو بدل الهمزة الخ، فذكر فيها لغة أخرى وهي الحديا بضم أوله وتشديد الياء والقصر الخ.

قوله (والفأرة) قال ابن حجر: بهمزة ساكنة ويجوز فيها التسهيل، ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للمحرم إلا ما حكي عن إبراهيم النخعي فإنه قال (فيها جزاء إذا قتلها المحرم) أخرجه ابن المنذرو قال: هذا خلاف السنة وخلاف قول أهل العلم الخ.

قوله (والعقرب) قال ابن حجر: هذا اللفظ للذكر والأنثى، وقد يقال عقربة وعقربا، وليس منها العقربان بل هودوية طويلة كثيرة القوائم، قاله صاحب المحكم، ويقال إن عينها في ظهرها وأنها لا تضر ميتا ولا نائما حتى يتحرك، ويقال لدغته العقرب بالعين المعجمة ولسعته بالمهملتين الخ.

قوله (والكلب العقور) قال ابن حجر: الكلب معروف والأنثى كلبة والجمع أكلب وكلاب وكليب بالفتح كأعبد وعباد وعبيد، وفي الكلب بهيمية وسبعية كأنه مركب، وفيه منافع للحراسة والصيد كما سيأتي في بابه، وفيه من اقتفاء الأثر وشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التسليم ما ليس لغيره، ويقال: إن أول من اتخذ للحراسة نوح عليه

السلام الخ . وقد تقدم الخلاف في المراد بالكلب العقور هنا .
(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أنس بن مالك قال : دخل رسول الله ﷺ مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفرة فلما نزع جاءه رجل فقال له :
يا رسول الله ابن خطل متعلق بأستار الكعبة . قال : اقتلوه . قال جابر : وقد
بلغني أن النبي ﷺ يومئذ غير محرم) .

قوله (دخل رسول الله ﷺ مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر) قال في
المواهب وهو بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء زرد ينسج من
الدروع على قدر الرأس ، وفي المحكم هو ما يجعل من فضل درع الحديد
على الرأس مثل القلنسوة .

قوله (فلما نزع جاءه رجل فقال : يا رسول الله ابن خطل متعلق بأستار
الكعبة . فقال : اقتلوه الخ) ابن خطل بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة
واسمه قيل : عبدالله ، وقيل عبدالعزيز ، وقيل هلال . قال في المواهب :
وأما الجمع بين ما اختلف فيه من اسمه أنه كان يسمى عبدالعزيز فلما
أسلم سمي عبدالله ، وأما ن قال هلال فالتبس عليه بأخ له اسمه هلال ،
انتهى .

وذكر قبل ذلك : أنه إنما أمر بقتله لأنه كان مسلما فبعثه ﷺ مصدقا ،
ويعث معه رجلا من الأنصار ، وكان معه مولى يخدمه ، وكان مسلما ، ونزل
منزلا فأمر المولى أن يذبح تيسا ويصنع له طعاما ونام فاستيقظ ولم يصنع له
شيئا فعدى عليه فقتله ثم ارتد مشركا ، وكانت له قيتان أي جارتان يغنيان
بهجاء رسول الله ﷺ . انتهى .

وذكر ابن حجر : أنه كان يهجو رسول الله ﷺ بالشعر ، وابن خطل ممن
استثناه رسول الله ﷺ من الأمن . قال في المواهب بعد أن ذكر إسلام أبي
سفيان فقال العباس : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل يحب الفخر فاجعل

له شيئاً. قال: نعم. وأمر رسول الله ﷺ فنادى مناديه: من دخل المسجد فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن أغلق باب داره عليه فهو آمن إلا المستثنين وهما كما قال مغلد أي عبد الله بن سعد بن أبي سرح، وابن خطل قتله أبو برزة، وقينته وهما فرتنا بالفاء المفتوحة والراء الساكنة والتاء المثناة الفوقية والنون وقريبة بالقاف والموحدة، أسلمت أحدهما وقتلت الأخرى. وذكر غير ابن اسحق أن التي أسلمت فرتنا وأن قريبة قتلت، وسارة مولاة لبني المطلب أسلمت، ويقال كانت مولاة عمر بن صيفي بن هشام، وأرتب علم امرأة، وقريبة قتلت، وعكرمة بن أبي جهل أسلم، والحارث بن نقيد قتله علي، ومقيس بن صبابه بمهملة مضمومة وموحدتين الأولى خفيفة قتله نميلة اليثي، وهبار بن الأسود أسلم وهو الذي عرض لزينب بنت رسول الله ﷺ حين هاجرت فنخس بها حتى سقطت على صخرة وأسقطت جنينها، وكعب بن زهير أسلم، وهند بنت عتبة أسلمت، ووحشي بن حرب أسلم، انتهى الخ.

واختلفوا في قاتل ابن خطل ف قيل اشترك في قتله أبو برزة الأسلمي وسعيد بن حرث، وقيل قتله شريك بن عبدة العجلاني، وقيل استبق إليه سعيد بن حريث وعمار بن ياسر فسبق سعيد عمارا وكان أشب الرجلين فقتله، والأصح أن القاتل له أبو برزة، قال في المواهب: وتحمل بقية الروايات على أنهم ابتدروا قتله فكان المباشر له منهم أبو برزة، ويحتمل أن يكون غيره شاركه فيه الخ.

ثم قال: وأما ابن أبي سرح فاخْتَبَأَ عند عثمان بن عفان فلما دعا رسول الله ﷺ الناس إلى البيعة جاء به حتى أوقفه على رسول الله ﷺ فقال: يا نبي الله بايع عبد الله، فرفع رأسه فنظر إليه ثلاثاً، كل ذلك يأبى، فبايعه بعد ثلاث ثم أقبل على أصحابه فقال: ما كان فيكم رجل رشيد يقوم إلى

هذا حين كففت عن بيعته فيقتله ، فقالوا يارسول الله ما ندري ما في نفسك ، ألا أومأت إلينا قال : إنه لا ينبغي لنبي أن يكون له خائنة الأعين . الخ .

قال ابن حجر : واستدل بقتل ابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة على أن الكعبة لا تعيذ من وجب عليه القتل ، وأنه يجوز قتل من وجب عليه القتل في الحرم ، وفي الاستدلال بذلك نظر لأن المخالفين عكسوا بأن ذلك إنما وقع في الساعة التي حل للنبي ﷺ فيه القتال بمكة ، وقد صرح بأن حرمتها عادت كما كانت . والساعة المذكورة وقع عند أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنها استمرت من صبيحة يوم الفتح إلى العصر الخ . فذكر أن رسول الله ﷺ استخرج من تحت أستار الكعبة عبد الله بن خطل فضربت عنقه صبرا بين زمزم ومقام إبراهيم الخ .

قوله (وقد بلغني أن النبي ﷺ يومئذ غير محرم) قال في المواهب : قال مالك كما في رواية البخاري : ولم يكن رسول الله ﷺ فيما نرى يومئذ محرما - إلى أن قال - ويشهد له ما رواه مسلم من حديث جابر : دخل ﷺ يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام . وروى ابن أبي شيبه بإسناد صحيح عن طاوس قال : لم يدخل النبي ﷺ مكة إلا محرما إلا يوم فتح مكة . وقد اختلف العلماء : هل يجب على من دخل مكة الإحرام أم لا ؟ فالمشهور من مذهب الشافعي عدم الوجوب مطلقا ، وفي قول يجب مطلقا ، وفيمن يتكرر دخوله خلاف مرتب وهو أولى بعدم الوجوب ، والمشهور عن الأئمة الثلاثة الوجوب ، وفي رواية عن كل منهم لا يجب ، وجزم الحنابلة باستثناء ذي الحاجة المتكررة واستثناء الحنفية من كان داخل الميقات الخ .

وذهب أصحابنا أنه لا يترخص لأحد في دخول مكة بغير إحرام إلا من

يكثّر تردده إلى مكة مثل الخطابين لأن في إلزامهم الإحرام مشقة وقطعا عن معاشهم ، وأما غيرهم فيلزمه الدم إذا دخل بغير إحرام .
قال في القواعد وروى عن الربيع رحمه الله أنه يلزمهم الدم إلا الخطابين . قال : وعليهم أن يطوفوا بالبيت قبل أن يخرجوا من مكة الخ والله أعلم .

قال في المواهب : وقد زعم الحاكم في الإكليل أن بين حديث أنس في المغفروين حديث جابر في العمامة السوداء معارضة ، وتعقبوه باحتمال أن يكون أول دخوله كان على رأسه المغفر ثم أزاله ولبس العمامة بعد ذلك ، فحكى كل منهما ما رواه - إلى أن قال - وهذا الجمع لعياض . وقال غيره يجمع بأن العمامة السوداء كانت ملفوفة فوق المغفر أو كانت تحت المغفر وقاية لرأسه من صدا الحديد فأراد أنس بذكر المغفر كونه دخل متأهبا للحرب ، وأراد جابر بذكر العمامة كونه دخل غير محرم الخ .

* الباب السادس في الكعبة والمسجد والصفاء والمروة *

(أبو عبيدة قال : بلغني عن ابن عمر قال : سألت بلالا يوم دخل رسول الله ﷺ الكعبة كيف صنع؟ وما فعل؟ قال : جعل عمودا عن يساره وعمودين عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه والبيت يومئذ عال منه عمده ثم صلى ، وجعل بينه وبين الجدار نحواً من ثلاثة أذرع . قال الربيع قال أبو عبيدة من صلى من داخلها أو على ظهرها فلا قبلة له) .

قوله (بلغني عن ابن عمر قال : سألت بلالا الخ) في بعض كتب قومنا زيادة قبل هذا . قال في المواهب : وفي رواية لمسلم دخل ﷺ هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة الحنفي فأغلقوا عليهم الباب . قال ابن عمر : فلما فتحوا كنت أول من ولج فلقيت بلالا فسألته : هل صلى فيه رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم بين العمودين اليمانيين وذهب عني كم صلى الخ .

قال ابن حجر : وقال الرافعي في شرح المسند : احتج البخاري بهذا الحديث أي حديث ابن عمر عن بلال على أنه لا بأس بالصلاة بين الساريتين إذا لم يكن في جماعة ، وأشار إلى أن الأولى للمنفرد أن يصلي إلى السارية ، ومع هذه الأولوية فلا كراهة في الوقوف بينهما في الجماعة فالوقوف بين الساريتين كالصلاة إلى السارية انتهى كلامه .

قال ابن حجر وفيه نظر لورود النهي الخاص عن الصلاة بين السواري كما رواه الحاكم من حديث أنس بإسناد صحيح . وقال المحب الطبري كره قوم الصف بين السواري للنهي الوارد عن ذلك ، ومحل الكراهة عند عدم الضيق ، والحكمة فيه إما لانقطاع الصف أولاً لأنه موضع النعال انتهى .

وقال القرطبي روي في سبب كراهة ذلك أنه صلى الجن المؤمنين انتهى .

قوله (وعمودين عن يمينه) في بعض روايات البخاري (وعمود عن يمينه) قال ابن حجر بعد كلام: ويمكن الجمع بين الروایتين بأنه حيث نثى أشار إلى ما عليه البيت في زمن النبي ﷺ، وحيث أفرد أشار إلى ما صار إليه بعد ذلك، ويرشد إلى ذلك قوله (وكان البيت يومئذ) لأن فيه إشعاراً بأنه تغير عن هيئته الأولى.

وقال الكرمانى لفظ (العمود) جنس يحتمل الواحد والاثنين فهو مجمل بينته رواية (وعمودين) - إلى أن قال - وجوز الكرمانى احتمالاً آخر وهو أن يكون هناك ثلاثة أعمدة مصطفة فصلى إلى جنب الأوسط، فمن قال جعل عموداً عن يمينه وعموداً عن يساره لم يعتبر الذي صلى إلى جنبه، ومن قال عمودين اعتبره والله أعلم، انتهى.

قوله (نحو من ثلاثة أذرع) في بعض روايات البخاري (من ثلاث أذرع) بغير تاء التأنيث، قال ابن حجر: والذراع يذكر ويؤنث. قال في المواهب: وفي كتاب مكة للأزرقي الفاكهي أن معاوية سأل ابن عمر أين صلى رسول الله ﷺ؟ فقال اجعل بينك وبين الجدار ذراعين أو ثلاثة. فعلى هذا ينبغي لمن أراد الاتباع في ذلك أن يجعل بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع؛ فإنه يقع قدماه في مكان قدميه ﷺ إن كانت ثلاثة سواء أو تقع ركبته أو يده أو وجهه إن كان أقل من ثلاثة أذرع والله أعلم الخ.

قوله (قال أبو عبيدة من صلى في داخل الكعبة أو على ظهرها فلا قبله له) أقول: أما على ظهرها فمسلم لأنه يراد أنه ﷺ صلى على ظهرها، ولما ورد عن جابر بن زيد رحمه الله أنه رأى رجلاً من الحجة - جمع حاجب وهم الذين يخدمون البيت وبأيديهم المفتاح - يصلي على ظهر الكعبة فقال: من المصلي؟ لا قبله له. وأما في داخلها ففيه تأمل مع ما قبله وما بعده. نعم ذكر في بعض كتب قومنا أنه ﷺ دخل الكعبة فدعا ولم يصل.

قال في المواهب وفي رواية عن ابن عباس قال : أخبرني أسامة بن زيد أنه عليه السلام لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل فيه حتى خرج ، فلما خرج ركع في قبل البيت ركعتين فقال هذه القبلة رواه مسلم انتهى .

فلو استدلل أبو عبيدة رحمه الله بهذه الرواية لكان وجه وجيه وإلا فلا حظ للنظر مع وجود الأثر والله أعلم .

وصرح في القواعد بأن المسألة خلافية حيث قال : واختلف في الصلاة فيه داخل الكعبة فمنعها قوم على الإطلاق ، وأجازها آخرون على الإطلاق ، وفرق قوم بين الفرض والنفل . وسبب التنازع اختلاف الروايات المنقولة عنه عليه السلام ، وذلك أن في بعضها أنه عليه السلام دخل فدعا فيها ولم يصل حتى خرج فركع ركعتين في قبل الكعبة وقال (هذه القبلة) ، وفي حديث عن بلال رحمه الله أنه عليه السلام جعل عمودا عن يمينه وعمودين عن يساره وثلاثة أعمدة وراءه ثم صلى والله أعلم .
وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال (البيت كله قبلة وقبلة البيت الباب) الخ .

وحاول في المواهب الجمع بين هذين الحديثين حيث قال : والجمع بينه وبين حديث ابن عمر أن أسامة أخبره أن النبي ﷺ صلى في الكعبة كما رواه أحمد والطبراني بأن أسامة - حيث أثبتها - اعتمد في ذلك على غيره وحيث نفاهما أراد في علمه لكونه لم يره حين صلى ، ويكون ابن عمر ابتداء بلالا بالسؤال ثم أزاده زيادة الاستثبات في مكان الصلاة فسأل أسامة أيضا .

وقال النووي أجمع أهل الحديث على الأخذ برواية بلال لأنه مثبت

جمعه زيادة علم ، فوجب ترجيحه .

قال : وأما نفي أسامة فيشبه أنهم لما دخلوا الكعبة أغلقوا الباب واشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو ثم اشتغل أسامة في ناحية من نواحي البيت والنبي ﷺ في ناحية أخرى وبلال قريب منه ، ثم صلى النبي ﷺ فرآه بلال لقربه منه ، ولم يره أسامة لبعده واشتغاله ، وكانت صلاته عليه السلام خفيفة فلم يرها أسامة لإغلاق الباب مع بعده واشتغاله بالدعاء ، وجاز له نفيها عملا بظنه وأما بلال فتحققها وأخبر بها .

جاء في المواهب : وتعقبوه بما يطول ذكره ، وأقرب ما قيل في الجمع أنه ﷺ صلى في الكعبة لما غاب عنه أسامة من الكعبة لأمر ندبه إليه ، وهو أن يأتي بهاء يحوبه الصور التي كانت في الكعبة فأثبت الصلاة بلال لرؤيته لها ، ونفاها أسامة لعدم رؤيته ، ويؤيده ما رواه أبو داود والطيالسي عن أسامة بن زيد قال : دخلت على رسول الله ﷺ في الكعبة فرأى صوراً فدعا بدلو من ماء فأتيته به فجعل ﷺ يمحوها ويقول (قاتل الله قوما يصورون ما لا يخلقون) ورجاله ينظرون إنتهى .

(أبو عبيدة قال : بلغني عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال رسول الله ﷺ (ألم ترقومك بنوا البيت اقتصروا عن قواعد إبراهيم عليه السلام) فقالت : يارسول الله ألا تردها إلى قواعد إبراهيم؟ قال : (لولا حدثان قومك بالكفر) .

قوله (ألم تري) أي ألم تعرفي .

قوله (قومك) أي قريشا .

قوله (اقتصروا عن قواعد إبراهيم عليه السلام) يعني من ناحية الحجر - بكسر الحاء وسكون الجيم - تركوا من البيت قريبا من سبعة أذرع كما في بعض الروايات عن قومنا حيث قال فيها (فان بدا لقومك أن يبنوه بعدي

فهلمني لأريك ما تركوا منه) فأراها قريبا من سبعة أذرع .
وفي بعض الروايات أن عبد الله بن الزبير زاد فيها من الحجر ستة أذرع ،
وفي بعضها ستة أذرع وشبرا ، وأما رواية خمسة أذرع فشاذة من ابن حجر
بإختصاره في بعض الروايات عند قومنا .

قلت (فما لهم لم يدخلوه في البيت؟ قال : إن قومك قصرت بهم القصة)
قال ابن حجر بتشديد الصاد أي النفقة الطيبة التي أخرجوها لذلك الخ .
فذكر أن أبا وهب بن عابد بن عمران بن مخزوم قال لقر يش : لا تدخلوا
فيه من كسبكم إلا طيبا ، ولا تدخلوا فيه مهربغي ولا بيع ربا ولا مظلمة
أحد من الناس الخ .

فذكر أن عمر رضي الله عنه أرسل إلى شيخ من بني زهرة أدرك ذلك
فسأله عن بناء الكعبة فقال : (إن قريشا تقربت لبناء الكعبة أي بالنفقة
الطيبة فعجزت فتركوا بعض البيت في الحجر) فقال عمر صدقت انتهى .
قوله (لولا حدثان) قال ابن حجر بكسر المهملة وسكون الدال بعدها
مثلة بمعنى الحدث أي قرب عهدهم انتهى .

وجواب لولا محذوف تقديره (لفعلت) كما جاء مصرحا به في بعض
روايات البخاري ، وفي بعضها (ولولا أن قومك حديث عهدهم بالجاهلية
فأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدار في البيت وأن ألصق بابه بالأرض)
وفي بعضها (يعائشة لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية لأمرت بالبيت
فهدم وأدخلت فيه ما أخرج منه وألزقته بالأرض ، وجعلت له بايين بابا
شرقيا وبابا غربيا فبلغت به أساس إبراهيم) . قال البخاري فذلك الذي
حمل ابن الزبير على هدمه الخ .

(أبو عبيدة قال : بلغني أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة عام الفتح فصلى
ركعتين) .

قوله (دخل الكعبة عام الفتح فصلى فيها ركعتين) هذه الرواية تبين ما أبهم في الرواية الأولى عن بلال رضي الله عنه حيث أخبر أنه صلى ولم يبين قدر ما صلى والله أعلم .

(أبو عبيدة : سئل علي بن أبي طالب بأي شيء بعثك رسول الله ﷺ إلى أبي بكر في حجة عام تسع ؟ قال : بأربع خصال : ألا يطوف بالبيت عريان ، ولا تدخل الجنة إلا نفس مؤمنة ، ولا يجتمع مسلم ومشرك في الحرم بعد عامهم هذا ، ومن كان له عند النبي ﷺ عهد فإلى عهده ، ومن لم يكن له عهد فإلى أربعة أشهر) .

قوله (بأي شيء بعثك رسول الله ﷺ إلى أبي بكر في حجة عام تسع ؟) وفي البخاري بعد ذكر الإسناد : (أن أبا هريرة أخبره أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في الحجة التي أمره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع يوم النحر في رهط يؤذن في الناس أن لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان) وفي رواية أخرى أن أبا هريرة قال (بعثني أبو بكر في تلك الحجة في مؤذنين بعثهم يوم النحر يؤذنون بمنى أن لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان . قال حميد بن عبد الرحمن ثم أردف رسول الله ﷺ بعلي بن أبي طالب وأمره أن يؤذن ببراءة ، قال أبو هريرة : فأذن معنا علي بمنى يوم النحر في أهل منى براءة ، وأن لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان إنتهى .

قال ابن حجر : وفيه حجة لاشتراط ستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلاة - إلى أن قال - والمخالف في ذلك الحنفية قالوا : ستر العورة في الطواف ليس بشرط ، فمن طاف عريانا أعاد مادام بمكة ، فإن خرج لزمه دم .

قال وكذلك ذكره ابن اسحق في سبب هذا الحديث : أن قريشا أبدعت

قبل الفيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحد ممن يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف إلا في ثياب أحدهم ، فإن لم يجد طاف عريانا ، فإن خالف فطاف بثيابه ألقاها إذا فرغ ثم لم ينتفع بها ، فجاء الإسلام فهدم ذلك ، انتهى .

قوله (ومن كان له عند النبي عهد) يعني فوفى به فهو إلى عهده لقوله تعالى «إلا الذين عاهدتهم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا . . الآية» . قال البيضاوي : استثنى من المشركين أو استدراك كأنه قيل لهم بعد أن أمروا بنبد العهد إلى الناكثين ولكن الذين عاهدوا منهم لم ينقصوكم شيئا من شروط العهد ولم ينكثوا ولم يقتلوا منكم ولم يضروكم قط ولم يظاهروا عليكم أحدا من أعدائكم (فأتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم) إلى تمام مدتهم ولا تجروهم مجرى النكثين (إن الله يحب المتقين) تعليل وتنبية على أن تمام عدهم من باب التقوى (فإذا انسلخ الأشهر الحرم) التي أبيع للناكثين أن يسيحوا فيها ، وقيل رجب وذو القعدة وذو الحجة والحرم ، وهذا محتمل بالنظم مخالف للاجماع فإنه يقتضي بقاء الأشهر الحرم إذ ليس فيها بالنظم نزل بعدما ينسخها (فاقتلوا المشركين) الناكثين إلخ .

قوله (ومن لم يكن له عهد فإلى أربعة أشهر) صادق : بأن لم يكن له عهد أصلا أو كان له عهد فنقضه لقوله تعالى في المشركين الناكثين «براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الأرض أربعة أشهر» . قال البغوي : رجع من الخبر إلى الخطاب أي قل لهم سيحوا أي سيروا في الأرض مقبلين ومدبرين آمنين غير خائفين أحدا من المسلمين أربعة أشهر إلخ .

قال البيضاوي : وإنما علقت البراءة بالله ورسوله من المعاهدة بالمسلمين للدلالة على أنه يجب عليهم نبذ عهود المشركين إليهم وإن كانت هامة باذن الله وباتفاق الرسول فإنهما برئتا منها ، وذلك أنهم عاهدوا مشركي

العرب فنكثوا إلا أناساً منهم بنو ضمرة وبنو كنانة فأمرهم ببذ العهد إلى الناكثين وأمهل المشركين أربعة أشهر يسرون أين شاءوا فقال عز وجل «فسيحوا في الأرض أربعة أشهر» شوال وذو القعدة وذو الحجة والمحرم لأنها نزلت في شوال.

وقيل هي عشرون من ذي الحجة والمحرم وصفر وربيع الأول وعشرة من ربيع الآخر لأن التبليغ كان يوم النحر الخ. وهذا القول هو مذهب أصحابنا كما في العقيدة.

وظاهر القرآن وما صرح به المفسرون أن الأشهر الأربعة إنما هي للمعاهدين من المشركين الناكثين، بل كلام البيضاوي في أن جميع مشركي العرب كانوا معاهدين حيث قال: وذلك أنهم عاهدوا مشركي العرب فنكثوا إلا أناساً كما تقدم.

وذكر البغوي في ذلك خلافاً حيث قال: واختلف العلماء في هذا التأجيل وفي هؤلاء الذين برى الله ورسوله إليهم من العهود التي كانت بينهم وبين رسول الله ﷺ.

فقال جماعة: هذا تأجيل من الله للمشركين فمن كانت مدة عهده أقل من أربعة أشهر رفعه إلى أربعة أشهر، ومن كانت مدته أكثر من أربعة أشهر حاله إلى أربعة أشهر، ومن كانت مدة عهده بغير أجل محدود حده بأربعة أشهر، ثم هو حرب بعد ذلك لله ولرسوله يقتل حيث أدرك ويؤسر إلا أن يتوب - إلى أن قال - وقال الكلبي: إنما كانت الأربعة الأشهر لمن كان له عهد دون أربعة أشهر فأتى له أربعة أشهر، فأما من كان عهده أكثر من أربعة أشهر فهذا أمر باتمام عهده بقوله «فأتوا إليهم عهدهم إلى مدتهم».

وقال الحسن أمر الله تعالى رسوله ﷺ بقتال من قاتله من المشركين فقال

(قاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم) وكان لا يقاتل إلا من قاتله ، ثم أمره بقتال المشركين والبراءة منهم وأجلهم أربعة أشهر إلا من كان له عهد قبل البراءة ولا من لم يكن له عهد وكان الاجل لجميعهم أربعة . اشهر ، وأجل دماء جميعهم من أهل العهد وغيرهم بعد انقضاء الاجل .
وقيل نزلت هذه الآية قبل تبوك .

وقال محمد بن اسحاق ومجاهد وغيرهما نزلت في أهل مكة وذلك أن رسول الله ﷺ عاهد قريشا عام الحديبية أن يضعوا الحرب عشرينين يأمن فيها الناس ودخلت خزاعة في عهد النبي ﷺ ، ودخل بنو بكر في عهد قريش ، ثم عدت بنو بكر على خزاعة فنالت منها وأعانتهم قريش بالسلام ، فلما تظاهر بنو بكر وقريش على خزاعة ونقضوا عهدهم خرج عمر بن سالم الخزاعي حتى وقف على رسول الله ﷺ فقال : لا هم إني ناشد محمدا حلف أبينا وأبيه ألا تلدا فذكر أبيات ثم قال : قال رسول الله ﷺ (لا نصرت إن لم أنصركم) وتجهز إلى مكة سنة ثمان من الهجرة ، فلما كان سنة تسع أراد رسول الله ﷺ أن يحج ثم أراد أن يحضر المشركون فيطوفون عراة ، فبعث أبا بكر تلك السنة أميرا على الموسم إلخ فذكر الحديث على وفق رواية المصنف ، وأنه قال بعثت بأربع لا يطوف بالبيت عريان ، ومن كان بينه وبين النبي ﷺ عهد فهو إلى مدته ، ومن لم يكن له مدة فأجله أربعة أشهر ، ولا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة ، ولا يجتمع المسلمون والمشركون بعد عامهم هذا ، ثم حج النبي ﷺ سنة عشر حجة الوداع إلخ .

والحاصل بين جمع الآية والحديث أن من له عهد ولم يبدل فيه ولم يغير فهو إلى عهده ، ومن كان له عهد فنكث فيه أو لم يكن له عهد أصلا فمدته أربعة أشهر والله اعلم .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن جابر بن عبد الله قال : رأيت رسول الله

ﷺ رمل إلى الحجر الأسود حتى انتهى إليه ثلاثة أطواف فإذا وقف على الصفا كبر ثلاثا ويقول (لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) ويصنع على المروة مثل ذلك ثلاثا ثلاثا وإذا نزل على الصفا مشي حتى إذا نصب قدماه في بطن الوادي سعي حتى إذا خرج منه نحر بعض هديه بيده ونحر بعضهم غيره .

قوله (رمل إلى الحجر الأسود حتى انتهى إليه ثلاثة أطواف) قال ابن حجر في الرمل وهو بفتح الراء والميم هو الإسراع ، وقال ابن دريد هو شبيه بالهرولة ، وأصله أن يحرك الماشي منكبيه في مشيه ، والخروج في الصحراء حمالة الهرولة وهو شنة منسوخة عندنا .

قال في القواعد اختلفوا في الرمل في الطواف فذهب أكثر مخالفينا من فقهاء الأمصار إلى أنه سنة في الثلاثة الأشواط ، وروي ذلك عن عمرو ابن مسعود ، وزعموا أن ذلك ثابت من فعل النبي ﷺ .

وقال أصحابنا إن الرمل في الطواف منسوخ ، وبه قال ابن عباس في حديث ابن الطفيل ، وذكر له ذلك عن قومه فقال صدقوا وكذبوا ، قال كيف ؟ قال صدقوا أي قولهم إن النبي ﷺ فعله هو وأصحابه ، وكذبوا إذ جعلوه سنة لا يجوز تركها .

وذلك أن المشركين بلغهم أن النبي ﷺ في جهده وشدة جوع هو وأصحابه وذلك في زمان الحديبية فأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا لكي يروا المشركين أن بهم قوة وأنهم غير مجهودين والله أعلم .
واتفق الجميع على أن النساء ليس عليهن رمل والله أعلم انتهى .

وفي البخاري عن عمر أنه استلم الركن ثم قال (مالنا وللرمل إنما كنا رايتنا به المشركين وقد أهلكهم الله عز وجل) ثم قال (شيء صنعه النبي ﷺ فلا نحب أن نتركه انتهى .

قال ابن حجر وزاد (أو دأبوا) وأورد من طريق هشام بن سعد عن زيد

بن أسلم فيم الرمل والكشف عن المناكب الحديث. والمراد به الإضباع وهي هيئة تعين على إسراع المشي بأن يدخل رداءه تحت إبطه الأيمن ويرد طرفه على منكبه الأيسر فيبدي منكبه الأيمن ويستر الأيسر، وهو مستحب عند الجمهور سوى مالك قاله ابن المنذر انتهى .

وأظن أن الإضباع في الطواف ذكر الشيخ إسماعيل رحمه الله في مناسكه أنه مستحب والله أعلم فليراجع .

قال ابن حجر استشكل قول عمر (راآينا) مع أن الرياء بالعمل مذموم والجواب على صورته فإن كانت صورة الرياء لكنها ليست مذمومة لأن المذموم أن يظهر العمل ليقال إنه عامل ولا يعمل به بغية إذا لم ير احداً، وأما الذي وقع في هذه القصة فإنما هو من قبل المخادعة في الحرب لأنهم أوهموا المشركين أنهم أقوياء لثلاث يطعموا فيهم ، وثبت أن الحرب خدعة إنتهى . وذكر أنه لا يذم تاركه عند الجمهور، وأنه لا شيء عليه، وأنه يختص بطواف يعقبه سعي على المشهور.

قوله (ويصنع على المروة مثل ذلك ثلاثا ثلاثا) يعني أنه يكبر ثلاثا، ويهلل ثلاثا على كل من الصفا والمروة، قال في القواعد ثم يدعو وينحدر الخ، ودعاء الصفا والمروة مذكور في محله فليراجع . قوله (سعي حتى إذا خرج منه) يعني أنه يهرول بين العلمين الأخضرين .

قال في الإيضاح . وأما الإرمال عندهم في مسيل الوادي يلزم من تركه الدم .

وليس على المرأة أن ترمل بين الصفا والمروة ولكن تسرع المشي في إثر أصحابنا .

ومن نسي الرمل بين الصفا والمروة فلا دم عليه ولا شيء وقد ترك الفضل عندنا الخ .

وقال الابدلاني رحمه الله وعلى من يهرول في سعيه حتى قصر فعله دم ويعيد السعي ، فإن لم يقصر أعاد ولا شيء عليه ، وإن ترك الهرولة في أكثر السعي فعله دم إن حل وإلا أعاد ما عليه ، وإن ترك الأقل أعاد قبل الإحلال ولا شيء عليه بعده ، ومن نسي الرمل حتى جاوز موضعه رجع إليه ما لم يجاوز الموضع بثلاث خطوات أو خطوتين الخ .

ولم يتعرض لعدد السعي بين الصفا والمروة وهو سبعة أشواط ، لكن في ذلك خلاف بين أصحابنا المشاركة والمغاربة :

فذهب المشاركة وجمهور المخالفين إلى أنه يعد الرجوع من المروة إلى الصفا شوطا ،

وذهب أصحابنا المغاربة إلى أنه لا يعد الرجوع شوطا فيحتاج إلى سبعة أشواط يبدأ في كل شوط بالصفا وينتهي بالمروة .

وقال يقول أصحابنا من المخالفين أبو عبد الرحمن ابن بنب الشافعي وأبو حفص بن الوكيل وأبو بكر الصيرفي كما ذكره النووي في مناسكه والله أعلم .

لكن الأخذ بقول المشاركة في هذا الزمان أسلم لمن شأنه الكتمان ، ومن قلد عالما لقي الله سالما والله أعلم ، والاحتياط أولى .

قوله (ونحر بعض هديه بيده ونحر بعضه غيره) لم يبين في هذا الحديث عدد ما نحره ﷺ بيده ، وقد بين ذلك في القواعد وبين الغير حيث قال : ويستحب أن يلي الإنسان ذبح ضحيته بيده لما روي أنه عليه السلام نحر بيده ثلاثة وستين بدنة فأعطى عليا ونحر ما غبر من هديه وأشركه عليه السلام فيه إلخ ، فيكون على قد نحر سبعا وثلاثين ، لأنه ﷺ أهدى مائة من الابل في حجة الوداع كما ذكره في القواعد قبل ذلك والله أعلم ، وفي البخاري ونحر ﷺ بيده سبع بدن قياما إلخ .

(أبو عبيدة قال : بلغني عن عروة بن الزبير قال : قالت أم سلمة زوج

النبي ﷺ شكوت إلى رسول الله ﷺ أني أشتكي قال طوفي وراء الناس وأنت راكبة فطفت ورسول الله ﷺ يصلي إلى جانب البيت وهو يقرأ والطور وكتاب مسطور).

قوله (اني أشتكي) يعني أنها ضعيفة.

قوله (طوفي بالبيت وراء الناس) ذكر ابن حجر أن هذا الطواف كان للوداع، قال: وإنما أمرها أن تطوف من وراء الناس ليكون أستر لها ولا تقطع صفوفهم ولا يتأذون بدابتها - إلى أن قال - ويلتحق بالراكب المحمول إذا كان له عذر، وهل يجزي هذا الطواف عن الحامل والمحمول؟ فيه بحث الخ.

واعلم أن العلماء اختلفوا هل يجوز الطواف للراكب مطلقاً أولاً يجوز إلا لعذر؟ قال في الإيضاح وروي أن النبي ﷺ طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة راكباً وفي الأثر إذا كان لشكية كانت به، وقال مالك من شرط صحة الطواف المشي فيه والقدرة عليه كالقيام في الصلاة، وإن عجز كان كصلاة القاعدة، وبلغنا أن النبي ﷺ طاف على بغلته ولذلك كان جائزاً والله أعلم. انتهى.

ذكر ابن حجر في سبب طوافه ﷺ راكباً: هل كان لشكوى؟ أوليراه الناس وليسألوه؟ ثم قال: فيحتمل أن يكون فعل هذين الأمرين، وحينئذ لا دلالة فيه على جواز الطواف راكباً لغير عذر، وكلام الفقهاء يقتضي الجواز إلا أن المشي أولى والركوب مكروه تنزيهاً، والذي يترجح المنع لأن طوافه ﷺ وكذا أم سلمة كان قبل أن يحوطه المسجد، ووقع في حديث أم سلمة (طوفي من وراء الناس) وهذا يقتضي منع الطواف في المطاف، فإذا حوط المسجد امتنع داخله إذ لا يؤمن التلويث فلا يجهز بعد التحويط بخلاف ما قبله فإنه كان لا يحرم التلويث كما في السعي، وعلى هذا فلا فرق في الركوب إذا ساغ بين البعير والفرس والحمار، وأما طواف النبي ﷺ

راكبا فللحاجة إلى أخذ المناسك عنه ، ولذلك عده بعض من جمع خصائصه فيها ، واحتمل أيضا أن تكون راحلته عممت من التلوّث حينئذ كرامة له فلا يقاس غيره عليه الخ .

قوله (وأنت راكبة) أي على بعيرك كما في بعض الروايات .

قوله (ورسول الله ﷺ يصلي الى جنب البيت) قال ابن حجر في رواية هشام (والناس يصلون) وبين فيه أنها صلاة الصبح - إلى أن قال - وفيه جواز الطواف للراكب إذا كان لعذر الخ .

(أبو عبيدة عن جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله ﷺ حين خرج من المسجد وهو يريد الطواف فابتدأ بما بدأ الله به) .

قوله (فبدأ بما بدأ الله به) لفظه في الإيضاح (ابدأ بما بدأ الله به) بصيغة الأمر، وذكر أنه وقع جواب السؤال حيث قال مستدلا به على أن الواو لا تفيد الترتيب ما نصه : والصحيح أن الواو إنما تقتضي الجمع لا الترتيب ، والترتيب في أعضاء الوضوء سنة ألا ترى أن العرب سألوا رسول الله ﷺ لما نزل (إن الصفا والمروة من شعائر الله) بأيها يبدءون؟ فقال : ابدءوا بما بدأ الله به ، والعرب عارفون بأنها لا تقتضي الترتيب ولو كانت تقتضي الترتيب لما سألوا الخ .

ورواه في كتاب الحج باللفظ الذي رواه به المصنف فثبت بهذا الحديث أن الابتداء في السعي بالصفا سنة ، فإن ابتداء بالمروة قبل الصفا ألغى ذلك الشوط والله أعلم .

(أبو عبيدة قال : بلغني عن عروة بن الربيع قال : قلت لعائشة وأنا يومئذ حديث السن رأيت قول الله تعالى «إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه» فما أرى على أحد شيئا ألا يطوف بهما . قالت عائشة : كلا لو كان الأمر كما تقول كان (فلا جناح عليه أن يطوف

بهما) وإنما نزلت هذه الآية في الأنصار كانوا يهللون من منات وكانت منات خلف قديد وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة ، فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك فأنزل الله تبارك وتعالى «إن الصفا والمروة . . الآية» قال الربيع منات حجر بقديد كانت الجاهلية يعبدونه) . قوله (عن عروة بن الزبير قال قلت لعائشة) هي خالته رضي الله عنها لأنه ابن أسماء بنت أبي بكر.

قوله (من شعائر الله) قال في الصحاح : الشعائر أعمال الحج وكل ما جعل علما لطاعة الله ، وقال البيضاوي (من شعائر الله) من أعلام مناسكه جمع شعيرة وهي العلامة .

تنبيه : اعلم أن العلماء اختلفوا في حكم السعي بعد الإجماع على أنه مشروع . فذهب جمهور أصحابنا إلى أنه سنة تجبر بالدم ، قال في الإيضاح والسعي بين الصفا والمروة سنة واجبة معمول بها . وقيل : فريضة أيضا ومن تركه فعليه دم وكذلك من ختم سعيه بالصفا وانصرف على ستة أشواط وأحل فعليه دم الخ . فتراه رحمه الله قيد السنة بكونها واجبة وقابلها بالفريضة وكذلك فعل الشيخ اسماعيل رحمه الله في مناسكه . ثم ذكر أن بعض أصحابنا يقولون بأن السعي فريضة ، فيؤخذ من كلامهما رحمهما الله أنه يفرق بين السنة الواجبة والفريضة مع أنها كثيرا ما يطلقونها مراداً بها الفريضة ، ووافق أصحابنا على ذلك أهل الكوفة والحسن وقتادة . وذهب أبو حنيفة إلى أنه واجب يجبر بالدم لأنه يفرق بين الواجب والفرض فهو في الحقيقة كما ذهب أصحابنا حيث جعلوه سنة واجبة تجبر بالدم . وذهب بعضهم إلى أنه فريضة .

قال في القواعد : وهو مروى عن عائشة ، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وإسحاق ، ومن لم يسع عند هؤلاء فلا حج له في عامه ذلك وعليه الحج من

قابل الخ .

يعني اذا لم يسع حتى وطىء النساء أو خرج وقته إن كان له وقت كالطواف عند بعضهم والله أعلم .

وذهب قوم الى أنه تطوع قال في القواعد : روى ذلك عن أنس بن مالك وعبد الله بن الزبير وابن سيرين والله أعلم .

قال : واحتج من قال بالوجوب بما روي أنه عليه السلام كان يسعى ويقول (اسعوا فقد كتب الله عليكم السعي) وأنه الأصل في العبادة ولعل العبارة قبل هذه العبارة أن تحمل على الوجوب حتى يدل الدليل على خلافه ، وعمدة من يوجب قول الله تعالى «إن الصفا والمروة - إلى قوله - فلا جناح عليه أن يطوف بهما» قالوا : معناه أن لا يطوف بهما ، وهي قراءة ابن مسعود فيما روي عنه كما قال الله سبحانه وتعالى «يبين الله لكم أن تضلوا» معناه : لئلا تضلوا .

وحمل الأولون الآية على ظاهرها قالوا : وإن السعي من أفعاله عليه السلام . انتهى .

واستدل في الكشف لمن لم ير السعي واجبا بما في الآية قال : بدليل رفع الجناح وما فيه من التخيير بين الفعل والترك لقوله «فلا جناح عليهما أن يتراجعا» وغير ذلك ولقوله ومن تطوع كقوله «ومن تطوع خيرا فهو خير له» ويروى ذلك عن أنس وابن عباس وابن الزبير ، ونظيره قراءة ابن مسعود (فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما) وعن أبي حنيفة أنه واجب وليس بركن وعلى تاركه دم ، وعند الأولين لا شيء عليه وعند مالك الخ .

فظهر من كلام الكشف أن قول الشيخ اسماعيل رحمه الله وعمدة من لم يوجب الخ . راجع إلى القول بالتطوع لأن المذهب أنه سنة واجبة إلا أنه يجبر بالمذهب أبي حنيفة كما تقدم والله أعلم .

قوله (فما أرى على أحد شيئا ألا يطوف بهما الى آخر الجواب) لفظه في البخاري (فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بهما) قال ابن حجر: محصله أن عروة احتج للإباحة باقتصار الآية على رفع الجناح، فلو كان واجبا لما اكتفى بذلك لأن رفع الإثم علامة المباح، ويزداد المستحب باثبات الأجر ويزداد الوجوب عليهما بعقاب التارك.

ومحصل جواب عائشة أن الآية ساكتة على الوجوب وعدمه مصرحة برفع الإثم عن الفاعل، وأما الجناح فيحتاج الى رفع الإثم عن التارك، والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين لأنهم توهّموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية أن لا يستمر في الإسلام فخرج الجواب مطابقا لسؤالهم. وأما الوجوب فيستفاد من دليل آخر - إلى أن قال - ولا يلزم من نفي الإثم عن الفاعل نفي الإثم عن التارك، فلو كان المراد مطلق الاجابة لنفي الإثم عن التارك الخ، فذكره قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب رضي الله عنهما وتأولها على زيادة (لا) أو أن الشاذ لا يحتاج به إذا خالف المشهور، وما ذكره من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية الخ إنما هو في بعض الروايات كما سيأتي والله أعلم.

قوله (وكانوا يهلون من مناة، وكانت مناة حذوقديد) لفظه في البخاري (كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل) قال ابن حجر يهلون أي يحجون.

قوله (لمناة) بفتح الميم والنون المخففة صنم كان في الجاهلية، وقال ابن الكلبي كانت صخرة نصبها عمرو بن لحي لهذيل، وكانوا يعبدونها، والطاغية صفة إسلامية انتهى.

قوله (وكانوا يتخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة) قال ابن حجر: ظاهره أنهم كانوا في الجاهلية لا يطوفون بين الصفا والمروة ويقتصرون على الطواف بمناة فسألوا عن حكم الإسلام في ذلك، ويصرح بذلك رواية سفيان الخ، فذكر روايات متعددة كلها صريحة في عدم الطواف، منها (إننا كنا لا نطوف بين الصفا والمروة تعظيماً لمناة) ومنها (أن الأنصار كانوا قبل أن يسلموا هم وغسان يهلون لمناة فخرجوا أن يطوفوا بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في آبائهم من حرم لمناة لم يطف بين الصفا والمروة) ومنها (أن عمرو بن لحي نصب مناة على ساحل البحر مما يلي قديد وكانت الأزد وغسان يحجونها فإذا طافوا بالبيت وأفاضوا لهن عرفات وفرغوا من منى أتوا مناة فأهلوا لها فمن أهل لها لم يطف بين الصفا والمروة) قال (وكانت مناة للأوس والخزرج والأزد من غسان ومن دان دينهم من أهل يشرب - إلى أن قال - وأخرج مسلم من طريق أبي معاوية بن هشام هذا الحديث فخالف جميع ما تقدم ولفظه (إنما كان ذلك لأن الأنصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لهما أساف ونائلة، ثم يحيئون فيطوفون بين الصفا والمروة، ثم يحلون، فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية) فهذه الرواية تقتضي أن تخرجهم إنما كان لثلاث يفعلوا في الإسلام شيئاً كانوا يفعلونه في الجاهلية لأن الإسلام أبطل أفعال الجاهلية إلا ما أذن فيه الشارع فخشوا أن يكون ذلك من أمر الجاهلية الذي أبطله الشارع.

فذكر روايات متعددة تدل على أنهم كانوا قبل الإسلام يطوفون بين الصفا والمروة فلما جاء الإسلام تخرجوا فأنزل الله الآية.

وذكر عن عياض أن قوله في الرواية المتقدمة لصنمين على شط البحر وهم فإنها ما كانا قط على شط البحر وإنما كانا على الصفا والمروة الخ،

ويشهد لهذه الروايات ما ذكره صاحب الكشف - حيث قال - كان على الصفا والمروة أساف وعلى المروة نائلة وهما صنمان يروي أنهما كانا رجلا وامرأة زنيا في الكعبة فمسخا حجرتين فوضعا عليهما ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبدا من دون الله ، وكان أهل الجاهلية إذا سعوا مسحوا فلما جاء الاسلام وكسرت الأوثان كره المسلمون الطواف سنما لأجل فعل الجاهلية الخ .

وحاول ابن حجر الجمع بين الروایتين حيث قال : ويحتمل أن تكون الأنصار في الجاهلية كانوا فريقين منهم من كان يطوف بينهما على ما اقتضته رواية أبي معاوية ، ومنهم من كان لا يقر بهما على ما اقتضته رواية الزهري ، واشترك الفريقان في الإسلام على التوقف عن الطواف بين الصفا والمروة لكونه كان عندهم جميعا من أفعال الجاهلية فيجمع بين الروایتين بهذا وقد أشار إلى نحو هذا الجمع البيهقي والله أعلم انتهى .

قال في الإيضاح وقيل : إن سبب السعي بين الصفا والمروة أن إسماعيل عليه السلام لما حمل هنالك طفلا منع أمه هاجر عطش فقامت هاجر تطلب له الماء من ناحية الصفا والمروة مترددة هنالك إلى أن أنبع الله له عين زمزم من تحت قدمه وجعل الله الطواف بين الصفا والمروة من شعائر الله الخ .

قوله (مناة) حجر بقديد تقدم في الحديث (حذو) أي مقابلة ، و (قديد) بقاف مصغر قرية جامعة بين مكة والمدينة كثيرة المياه ، قاله أبو عبيدة البكري انتهى من ابن حجر وتقدم في رواية البخاري أنها بالمشلل بضم أوله وفتح المعجمة ولا ميم الأولى مفتوحة مثقلة وهي الشنية المشرفة على قديد وأظن أنها المسماة في هذا الزمان (بعقبة السكر) وتقدم أيضا أنها صخرة نصبها عمرو بن لحي لهذيل وكانوا يعبدونها والله اعلم .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : جاء رجل إلى عبد الله بن عمر فقال : يا أبا عبد الرحمن رأيتك تصنع أربعاً الحديث .

قوله (لقد رأيتك تصنع أربعاً الحديث) تقدم الكلام عليه في باب الإهلال بالحج ومناسبته لذلك الباب من جهة قوله ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تهلل إلا يوم التروية، ومناسبته لهذا الباب من جهة قوله : ورأيتك لا تمس من الأركان إلا اليماني والله أعلم .

(أبو عبيدة عن الجابر بن زيد قال : لما احترق بيت الله الحرام من أجل شرارة طارت بها الريح قال بعض الناس قدر الله هذا ، وقال آخرون لم يقدر الله أن يحترق بيته ، فمن ثم وقع الخلاف الأول في القدر . قال أبو عبيدة وكان إحتراقها يوم سبت لست ليال خلون من ربيع الأول من سنة أربع وستين) .

قوله (لما احترق بيت الله الحرام من أجل شرارة طار بها الريح) يعني من نيران جيش يزيد بن معاوية لعنة الله عليه وعليهم كما ذكر ذلك السيوطي في تاريخ الخلفاء حيث قال بعد كلام طويل في ذكر أحداثه :

في سنة ثلاث وستين بلغه أن أهل المدينة خرجوا عليه وخلعوه فأرسل إليهم جيشاً كثيفاً وأمر بقتالهم ثم بالمسير إلى مكة لقتال ابن الزبير فجاءوا وكانت وقعة الحرة على باب طيبة، وما أدراك ما وقعة الحرة، ذكرها الحسن مرة وقال : والله ما كاد ينجو منهم واحد، قتل فيها خلق من الصحابة وغيرهم، ونهبت المدينة، وافتض فيها ألف عذراء فإننا لله وإنا إليه راجعون .

قال ﷺ (من أخاف أهل المدينة أخافه الله وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) رواه مسلم .

وكان سبب خلع أهل المدينة له أن يزيد أسرف في المعاصي .
أخرج الواقدي من طرق أن عبد الله بن حنظلة بن العنساء قال : والله ما خرجنا على يزيد حتى خفنا أن نرمي بالحجارة من السماء إنه رجل ينكح

أمهات الأولاد والبنات والاخوات ويشرب الخمر ويدع الصلاة.
قال الذهبي ولما فعل يزيد بأهل المدينة ما فعل مع شربه الخمر وإتيانه المنكرات اشتد على الناس وخرج عليه غير واحد لم يبارك الله في عمره.
وسار جيش الحرة إلى مكة لقتال ابن الزبير فمات أمير الجيش بالطريق فاستخلف عليهم أميرا وأتوا مكة فحاصروا ابن الزبير وقتلوه ورموه بالمنجنيق وذلك في صفر سنة أربع وستين واحترقت من شرارة من نيرانهم أستار الكعبة وسقفها وقرنا الكبش الذي فدي به إسماعيل وكانا في السقف.

وأهلك الله يزيد في نصف ربيع الأول من هذا العام فجاء الخبر بوفاته والقتال مستمر فنادى ابن الزبير أهل الشام: إن طاعتكم قد هلك فانقلبوا وذلوا وتخطفهم الناس ودعا ابن الزبير إلى بيعة نفسه الخ.
قوله (قال بعض الناس قدر الله هذا) هذا القول هو الحق لأن جميع ما يجري في العالم من خير وشر فهو بقضاء الله وقدره كما هو معلوم، وتقدم الكلام على القدر في صدر الكتاب فليراجع.

(أبو عبيدة قال: بلغني أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة عام الفتح فصلى فيها ركعتين ثم خرج وقد أفضى بالناس حول الكعبة فاخذ بعضادتي الباب فقال (الحمد لله الذي صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، ماذا تقولون؟ وماذا تظنون؟ قالوا: نقول خيرا ونظن خيرا أجر كريم قدرت فأسحج قال فأنا أقول كما قال أخي يوسف قال: لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين ألا وإن كل ربا في الجاهلية ودم ومال أو مأثرة فهي تحت قدمي هاتين، إلا سدانة البيت وسقاية الحاج فإني قد أمضيتهما لأهلها على ما كانتا عليه، ألا وإن الله تعالى أذهب نخوة الجاهلية وتكبرها بالإباء، وكلكم لآدم وآدم من تراب ليس إلا مؤمن تقي أو فاجر شقي، وأكرمكم معند الله إتقاكم ألا في قتيل العصا، والسوط

والخطأ شبه العمد الديه مغلظة مائة من الإبل منها أربعون خلقه ، مكة حرام
 حرّمها الله تعالى إلى يوم القيامة لم تحل قبلي ولا تحل لأحد بعدي وإنما
 أحلت لي ساعة من نهار قال فعمرها النبي ﷺ بيده وقال (لا ينفر صيدها ،
 ولا يقطع شجرها ، ولا تحل لقطتها إلا لمنشد ، ولا يختلى خلاها) فقال له
 العباس عمه وكان شيخا إلا الإذخريا رسول الله ﷺ فإنه لا بد منه للقبور
 ولظهور البيوت فسكت النبي ﷺ قليلا ثم قال (إلا الإذخر فإنه حلال) .

قوله (فصلى فيه ركعتين) قد تقدم الكلام عليه .

قوله (وقد أفضى بالناس حول الكعبة) كان المراد أنه وجد الناس حول
 الكعبة ، لكن لا يناسب ما ذكر في اللغة لمعنى الإفضاء .

قال في الصحاح الفضاء الساحة وما اتسع من الأرض ، يقال أفضيت
 إذا خرجت إلى الفضاء ، وأفضيت إلى فلان سري الخ فذكر معاني لا
 تناسب هنا .

قوله (بعضا دتي الباب) أي مصرعيه .

قال في الصحاح : وإعضاد كل شيء ما يسد حواله من البناء وغيره
 كإعضاد الخوض وهي حجارة تنصب حول سفيرة ، وكذلك عضادات الباب
 وهما خشبته من جانبه انتهى ، وضبط العضادة بالكسر .

قوله (صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده) تقدم الكلام
 عليه في باب الالهلال بالحج .

قوله (قدرت فأسحج) يعني بقطع الهمزة من أسحج .

قال في الصحاح : الاسحاج حسن العفويقال ملكت فأسحج ،
 ويقال : إذا ملكت فأسحج أي سهل ألفاظك وارفق الخ .

قوله (وأنا أقول كما قال أخي يوسف الخ) لفظ الحديث في المواهب (ولما
 كان الغد من يوم الفتح قام عليه السلام خطيبا في الناس فحمد الله وأثنى
 عليه ومجده بما هو أهله ثم قال (يا أيها الناس إن الله حرم مكة يوم خلق

السموات والارض فهي حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة ، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً أو يعصدها شجرة ، فإن أحد ترخص فيها لقتال رسول الله ﷺ فقولوا إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وإنما أحلت لي ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس فليبلغ الشاهد الغائب) ثم قال : (يا معشر قريش ما ترون أني فاعل فيكم؟) قالوا: خيراً أخ كريم وابن أخ كريم قال (اذهبوا فأنتم الطلقاء) أي الذين أطلقوا فلم يسترقوا ولم يؤسروا والطلاق الأسير إذا أطلق الخ . (قوله (لا تثريب عليكم اليوم) أي لا تعير عليكم اليوم ، ولا أذكر لكم ذنبكم بعد اليوم ، قاله البغوي في تفسير هذه الآية .

قوله (ومآثره) قال في الصحاح المآثرة والمآثرة بفتح الثاء وضمها المكرومة لأنها تؤثر أي تذكر ، ويأثرها قرن عن قرن يتحدثون بها انتهى .

قوله (فهي تحت قدمي هاتين) كان المراد إبطال ذلك كله بحيث لا يطالب به أحد ولا يذكره كأنه مدفون تحت قدميه ﷺ والله أعلم .

ولفظ هذه القطعة في المواهب في خطبة خطبها عليه السلام يوم عرفة كما سيأتي (الأكل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع ، ودماء الجاهلية موضوعة ، وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث كان مسترضعاً في بني سعد فقتلته هذيل ، ربا الجاهلية موضوع ، وأول ربا ربا العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله إلى آخره) .

قوله (إلا سدانة البيت وسقاية الحاج) قال في الصحاح : السادن خادم الكعبة وبيت الأصنام والجمع السدنة ، وقد سدن يسدن بالضم وسدانة ، وكانت السدانة واللواء لبني عبد الدار في الجاهلية فأقرها النبي ﷺ لهم في الإسلام الخ ، وضبط السدانة بالكسر .

وذكر ابن حجر أن النبي ﷺ دفع مفتاح الكعبة إلى عثمان يعني ابن

طلحة فقال (خذها خالدة مخلدة إني لم أدفعها لكم ولكن الله دفعها لكم ، ولا ينزعها منكم إلا ظالم) .

ومن طريق ابن حجر أن عليا قال للنبي ﷺ اجمع الحجابة والسقاية فنزلت (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) فدعا عثمان فقال (خذوها يا بني شيبة خالدة مخلدة مؤبدة لا ينزعها منكم إلا ظالم) .

ومن طريق علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ قال (يا بني شيبة كلوا مما يصل إليكم من هذا البيت بالمعروف الخ) .

وأما سقاية الحاج فروي عن عطاي أنها زمزم قاله ابن حجر . وقال الأزرقى كان عبد مناف يحمل الماء في الروايا والقرب إلى مكة ويسكبه في حياض من آدم بفناء الكعبة للحاج) ، ثم فعله ابنه هاشم بعده ثم عبدالمطلب ، فلما حفر زمزم كان يشتري الزبيب فينبذه في ماء زمزم ويسقي الناس .

قال ابن إسحاق لما ولي قصي بن كلاب أمر الكعبة كان إليه الحجابة والسقاية واللواء والرفادة ودار الندوة ثم تصالح بنوه على أن لعبد مناف السقاية والرفادة يعني بالكسر والبقية للآخرين — إلى أن قال — ثم ولي السقاية من بعد عبدالمطلب ولده العباس وهو يومئذ من أحدث إخوته سنا فلم تنزل بيده حتى قام الإسلام وهي بيده فأقرها رسول الله ﷺ معه فهي اليوم إلى بني العباس .

وروي الفاكهي من طريق الشبي قال : تكلم العباس وعلي وشيبة بن عثمان في السقاية والحجابة فأنزل الله (أجعلتم سقاية الحاج الآية إلى قوله — حتى يأتي الله بأمره) قال بفتح مكة إلى أن قال :

وعن ابن عباس أن العباس لما مات أراد علي أن يأخذ السقاية فقال له طلحة أشهد لرأيت أباه يقوم عليها وإن أباك أبا طالب لنازل في إبله بالأراك

بعرفة، قال فكف علي عن السقاية — إلى أن قال العباس — يا رسول الله لو جمعت لنا الحجابة والسقاية فقال إنما أعطيتكم ما ترزون ولم أعطكم ما ترزون الأول بضم أوله وسكون الراء وفتح الزاء والثاني بفتح أوله وضم الزاء أي أعطيتكم ما ينقصكم لا ما تنقصون به الناس .

وروي الطبراني والفاكهي حديث السايب المخزومي أنه كان يقول اشروا من سقاية العباس فإنه من السنة إلى أن قال :

وقد أخرج مسلم من طريق بكر عبد الله المزني قال : كنت جالسا مع ابن عباس فقال : قدم رسول الله ﷺ وخلفه أسامه فاستسقى فأثينا به بإناء من نبذ فشرب فسقي فضله أسامة وقال : أحسنتم كذا فاصنعوا انتهى .

ولم يبين معنى الرفادة وبينها في الصحاح حيث قال : والرفادة أيضا شيء كانت ترادف به قريش في الجاهلية تخرج فيما بينها مالا تشتري به للحاج طعاما وزيبيا للنبذ، وكانت الرفادة والسقاية لبني هاشم والسدانة واللواء لبني عبدالدار الخ .

قوله (نخوة الجاهلية) قال في الصحاح النخوة الكبر والعظمة، يقال انتخى فلان علينا أي افتخر وتعظم انتهى .
وضبط النخوة بفتح النون، فعلى هذا يكون قوله (وتكبرها بالاباء) عطف تفسير والله أعلم .

قوله (ألا في قتل العصا والصوت الخطأ شبه العمد الدية مغلظة) يتأمل ما معناه وكيفية إعرابه ، وقد مثل الشيخ إسماعيل رحمه شبه العمد بالضرب بالريشة ونحوها .

وذكر الخلاف : هل الواجب فيه الدية أو القود ؟ حيث قال :

وأما شبه العمد فهو أن يضرب بما لا يقتل مثله كالريشة ونحوها ثم يموت المضروب مكانه ، وفيه اختلاف : قال بعضهم فيه دية ولا قود ولا تعقله العاقلة وهي مغلظة على القاتل يؤديها في سنة واحدة وقال

آخرون يقاد منه لأنه تعمد ضربه وإن لم يتعمد قتله والله أعلم إنتهى .
ومثل أبو علي البسياني رحمه الله شبه العمد بالذي يضرب إنسانا ويرميه
ولا يتعمد قتله فيأتي على نفسه الخ ، فأطلق ولكن لابد من تقييده بما لا
يقتل عادة .

فعلي هذا فلو ضربه بعصا أو بسوط في محل لا يموت من ضرب فيه عادة
كالقدمين والإليتين وضربه ضربا لا يقتل به عادة ولم يتعمد قتله فمات لكان
من شبه العمد ، وأما لو تعمد قتله فمات فإنه يقاد منه مطلقا .
قال أبو علي وأما العمد فلو تعمد به بعة يريد بها قتله كان عليه القود إذا
أراد ذلك أولياء المقتول الخ .

فعلى هذا يكون معنى الحديث من ضرب بعصا أو بسوط فمات من غير
تعمد لقتله بأن يضرب ضربا لا يقتل عادة في محل لا يموت من ضرب فيه
عادة ولم يتعمد قتله فإن قتله يعد خطأ شبيها بالعمد تجب فيه الدية المغلظة
والله أعلم .

وأما إعرابه فقوله في قتل العصا والسوط خبر مقدم ، وقوله الخطأ مبتدأ
مؤخر ، وقوله شبه العمد صفة له على التأويل بالمشتق أي الخطأ الشبيه
بالعمد ، ويحتمل أن يكون بدلا من الخطأ أو عطف بيان عليه ، وكذا قوله
الدية فالظاهر أنه عطف بيان أو بدل ، وإن قلنا بجيبواز تعدده فكأنه قال في
قتل العصا الخ .

وقوله (الدية مغلظة) الظاهر أنه بالنصب حال من الدية إن قلنا بجواز
إتيان الحال من المبتدأ لأن الدية تكون مغلظة وتخففة كما سيأتي بيانه قريبا
إن شاء الله .

قوله (مائة من الإبل) الظاهر أنه خبر لمبتدأ محذوف أي هي مائة من
الإبل ، أو بدل أيضا والله أعلم فليحرر .

قوله (مائة من الإبل) أطلق في الدية وجعلها مائة من الإبل ولم يذكر

قيمتها .

وذكر الشيخ إسماعيل رحمه الله أن قيمة كل ناقة أربعة دنانير حيث قال :
فالدية في قضاء الرسول عليه السلام والخلفاء من بعده مائة من الإبل ، وفي
أثر أصحابنا قيمة كل ناقة أربعة دنانير ، وجملة ذلك أربعمائة دينار ذهباً
مسككا انتهى .

وهذا الذي ذكره رحمه الله قول لبعض أصحابنا ، قال في أحكام الديوان
مؤخرا لهذا القول ما نصه : وقضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالدية
على أهل الإبل بمائة ناقة ، وعلى أهل البقر بمائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة
بألفي شاة ، وعلى أهل الحلال بمائتي حلة بيانية إزار ورداء ، وعلى أهل
الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم وقيل اثني عشر ألفا
وفي الذهب إختلاف في الدية :

ناقة عشرة دنانير بالقيمة ، ومن قال خمس مائة دينا قومت النوق بخمسة
دنانير لكل ناقة ، ومن قال الدية أربع مائة دينار جعل قيمة كل ناقة أربعة
دنانير الخ ، فتراه صدر بألف دينار وبذلك جزم ابن وصاف وعليه قومنا
والله أعلم .

قوله (أربعون خلفه) يعني بفتح الخاء وكسر اللام وهي الحامل من
الإبل ، قال في الصحاح والخلف بكسر اللام المخاض وهي الحوامل من
النوق الواحدة خلفه الخ .

وفي هذا إشارة إلى أن دية شبه العمد مغلظة وهو الذي جزم به صاحب
القواعد رحمه الله حيث قال : وهي مغلظة على القاتل كما تقدم ،
والذي في كتب المشاركة أنها مخففة قال ابن وصاف رحمه الله : الدية في
النفس من الإبل مائة ، فإذا كانت دية عمد فهي مغلظة أخذت أثلاثا ؛
ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفه في بطونها أولادها ، والمخففة
على أربعة أجزاء وهي دية شبه العمد على أربعة أجزاء : خمسة وعشرون

بنات مخاض ، وخمسة وعشرون بنات لبون ، وخمسة وعشرون حقه ،
 وخمسة وعشرون جذعة ، ودية الخطأ على خمسة أجزاء ، عشرون بنات
 مخاض ، وعشرون بنات لبون ، وعشرون حقه ، وعشرون جذعة ،
 وعشرون خلفه .

والدية تؤدي في ثلاث سنين إذا كانت على الخطأ إلخ ، وليس هذا
 موضع بسط الكلام على الديات .
 قوله (لم تحل لأحد قبلي إلخ) رجع الكلام إلى مكة شرفها الله وقد تقدم
 الكلام على ما يتعلق بهذا الحديث إلخ . والله أعلم .

* الباب السابع في عرفة والمزدلفة ومنى *

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي سعيد الخدري قال : بلغني عن أسامة بن زيد قال : دفع رسول الله ﷺ من عرفة حتى إذا كان بالشعب فنزل وبال وتوضأ ولم يسبغ الوضوء فقلت له الصلاة فقال (الصلاة أمامك) فركب فلما جاء المزدلفة فنزل فتوضأ وأسبغ الوضوء ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بغيره في منزله ثم أقيمت العشاء فصلاها ولم يصل بينهما بشيء قال الربيع يستحب بعد المغرب ركعتان خفيفتان) قوله (اختلف أناس عند أم الفضل الخ) تقدم الكلام عليه في أول كتاب الصيام في باب صوم عاشوراء فليراجع .

قوله (عن أسامة بن زيد الخ) في بعض روايات البخاري أنه قال (ردفت رسول الله ﷺ من عرفات فلما بلغ الخ) قال ابن حجر (ردفت) بكسر الدال أي ركبت ورائه ، وفيه الركوب حال الدفع من عرفة ، والارتداد على الدابة ، ومحله إذا كانت مطيعة ، وارتداد أهل الفضل ، وبعد ذلك من إكرامهم للرديف لا من سوء أدبه انتهى .

قوله (الشعب) في بعض روايات البخاري (أنه قرب المزدلفة) وفي بعضها (الشعب الأيسر الذي دون المزدلفة) وفي بعضها (ابن عمر كان يقتدي برسول الله ﷺ في ذلك) أي في كونه يقضي الحاجة بالشعب ويتوضأ ولا يصلي إلا بالمزدلفة ، وورد في بعض الطرق تعريف الشعب بأنه الذي يصلي فيه الخلفاء المغرب .

وذكر ابن حجر في ذلك روايتين ثم قال : وظاهر هذين الطريقين أن الخلفاء كانوا يصلون المغرب عند الشعب المذكور قبل دخول وقت العشاء وهو خلاف السنة في الجمع بين الصلاتين بمزدلفة — إلى أن قال — والمراد

بالخلفاء والامراء بنو أمية فلم يوافقهم ابن عمر على ذلك إلى أن قال :
في بعض الروايات سمعت عكرمة يقول : اتخذ رسول الله ﷺ مبالا
واتخذتموه مصلي وكأنه أنكر بذلك على من ترك الجمع بين الصلاتين
لمخالفته السنة في ذلك الخ .

قوله (فتوضأ ولم يسبغ الوضوء) في بعض روايات البخاري (فتوضأ
وضوءا خفيفا) لكنه لم يذكر فيها أنه عليه السلام توضأ بعد ذلك ، بل قال
(حتى أتى المزدلفة فصلى) لكنه ذكر بعد ذلك رواية أخرى عن مالك هي
نص في رواية المصنف رحمه الله واختلفوا في تأويلها .

قال ابن حجر في قوله (وضوءا خفيفا) أيتوضأ مرة مرة وخفف استعمال
الماء بالنسبة إلى غالب عاداته ، وهو معنى قوله في رواية مالك الآتية بعد
باب بلفظ (فلم يسبغ الوضوء) .

وأغرب ابن عبد البر فقال معنى قوله (ثم توضأ ولم يسبغ) أي استنجاء
وأطلق عليه اسم الوضوء اللغوي لأنه من الوضأة وهي النظافة ، ومعنى
الإسباغ الإكمال أي لم يكمل وضوءه فتوضأ للصلاة ، قال :

وقد قيل إنه توضأ وضوءا خفيفا ولكن الأصول تدفع هذا لأنه لا يشرع
الوضوء لصلاة واحدة مرتين ، وليس ذلك في رواية مالك ثم قال :
وقد قيل إن معنى قوله (لم يسبغ الوضوء) أي لم يتوضأ في جميع أعضاء
الوضوء بل اقتصر على بعضها واستضعفها إنتهى .

وحكى ابن بطلان ان عيسى بن دينار من قدماء أصحابهم سبق ابن عبد
البر إلى ما اختاره أولا وهو متعقب بهذه الرواية الصريحة الخ يعني قوله
(توضأ وضوءا خفيفا) فذكر روايات تدل على أنه توضأ وضوءا لم يبالغ فيه
— إلى أن قال — ومن موضحات ذلك قول أسامة له (الصلاة) فإنه يدل

على أنه رواه (يتوضأ وضوءه للصلاة) ولذلك قال له : أتصلي كذا؟ .
 قال ابن بطال قال ابن حجر: وفيه نظر، لأنه لا مانع أن يقول له ذلك
 لاحتمال ان يكون مراده أتريد الصلاة فلم تتوضأ وضوءها؟ وجوابه (بأن
 الصلاة أمامك) معناه أن المغرب لا تصلي هنا فلا تحتاج إلى وضوء
 الصلاة، وكان أسامة ظن أنه ﷺ نسي صلاة المغرب ورآى وقتها قد كاد أن
 يخرج أو خرج فأعلمه النبي ﷺ أنها في تلك الليلة يشرع تأخيرها للجمع
 مع العشاء بالمزدلفة، ولم يكن أسامة يعرف تلك السنة قبل ذلك .
 وأما اعتلال ابن عبد البر بأن الوضوء لا يشرع مرتين لصلاة واحدة
 فليس بلازم لاحتمال أنه توضأ ثانيا عن حدث طارئ، وليس الشرط بأنه
 لا يشرع تجديد الوضوء إلا لمن أدى به صلاة فرضاً أو نفلاً متفقاً عليه، بل
 ذهب جماعة إلى جوازه وإن كان الأصل خلافه، وإنما توضأ أولاً ليستديم
 الطهارة ولا سيما في تلك الحالة لكثرة الاحتياج إلى ذكر الله . حينئذ،
 وخفف الوضوء لقلة الماء حينئذ إلى أن قال :
 وقال الخطابي إنما ترك إسباغته حين نزل الشعب ليكون مستصحباً
 للطهارة في طريقه، وتجاوز فيه لأنه لم يرد أن يصلي به فلما نزل وأرادها أسبغته
 انتهى المراد منه .
 قوله (فقلت له الصلاة) قال ابن حجر بالنصب على إضمار الفعل أي
 تذكر الصلاة أوصل، ويجوز الرفع على تقدير حضرت الصلاة مثلاً .
 قوله (الصلاة أمامك) قال ابن حجر بالرفع وأمامك بفتح الهمزة
 وبالنصب على الظرفية أي الصلاة ستصلي بين يديك، أو أطلق الصلاة
 على مكانها أي المصلي بين يديك .
 ومعنى (أمامك) لا تفوتك وستدركها، وفيه تذكير التابع بما تركه متبوعه
 ليفعله أو يعتذر عنه أو يبين له وجه صوابه انتهى .

قوله (فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بغيره) قال ابن حجر وكأنهم صنعوا ذلك رفقاً بالدواب أولاً من تشويشهم بها وفيه إشعار بأنه خفف القراءة في الصلاتين وفيه أنه لا بأس بالعمل اليسير بين الصلاتين اللتين يجمع بينهما ولا يقطع ذلك الجمع الخ .

قال في الإيضاح ولا يبطل القرآن غير الكلام في جميع عمل الجوارح — إلى أن قال — ورخص بعضهم في الكلام اليسير الذي لا يستغنى عنه ، وإن اشتغل في شيء غير صلاته مقدار ما يتم فيه صلاته انتقض قرآنه معناه الخ . واستدل بهذا الحديث .

قوله (ولم يصل بينهما) قال ابن حجر ولما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة صرح بأنه لم ينتقل بينهما — إلى أن قال — ومن ثم قال الفقهاء تؤخر العشاء عنهما .

ونقل ابن المنذر الإجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بالمزدلفة لأنهم اتفقوا على أن السنة الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ومن تنقل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما انتهى .

قال ابن حجر ويعكر على نقل الاتفاق فعل ابن مسعود الآتي الخ ، يعني به ما رواه البخاري بعد ذلك حيث قال بعد ذكر الإسناد حج عبدالله فأتينا المزدلفة حين الأذان بالعمرة أو قريبا من ذلك فأمر رجلا فأذن وأقام ثم صلى المغرب ، وصلى بعدها ركعتين ، ثم دعا بعشائه فتعشى ثم أي أظن الرجل فأذن وأقام قال عمرو لا أعلم الشك إلا من زهير ، ثم صلى العشاء ركعتين الخ ويعني بعبدالله عبدالله بن مسعود .

قوله (قال أبو عبيدة يستحب بعد المغرب ركعتان خفيفتان) يتأمل ويتعجب من أبي عبيدة رحمه الله كيف يروي الحديث بأنه عليه السلام جمع المغرب والعشاء ولم يصل بينهما ومع ذلك يقول بأنه يستحب بينهما ركعتان

ولم يستدل لذلك بحديث ولا بأثر، ولعله رحمه الله استدل بالأثر المروي عن ابن مسعود الذي رواه البخاري، ونظير هذا ما تقدم له رحمه الله أن النبي ﷺ صلى داخل الكعبة ومع ذلك قال (من صلى داخل الكعبة لا قبلة له) وقد تقدم الكلام عليه والله أعلم.

وظاهر كلام الشيخ إسماعيل رحمه الله أن قول أبي عبيدة رحمه الله غير مأخوذ به في هذه المسألة وأنه خالف الإجماع حيث قال: وأجمع العلماء على أن السنة فيها أن يجمع بين المغرب والعشاء إلا ما روي مسلم عن أبي عبيدة رحمه الله أنه قال: يستحب بعد المغرب ركعتان خفيفتان انتهى، فظاهره أن أبا عبيدة رحمه الله انفرد بجواز الفصل بين المغرب والعشاء بالركعتين.

وفيه تأمل فإن هذه المسألة وقع فيها الخلاف بين الفقهاء قال ابن حجر بعد كلام على الأثر المروي عن ابن مسعود رحمه الله: وقد أخذ بظاهره مالك وهو اختيار البخاري.

وروي ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواية الكوفيين مع كونه موقوفاً، ومع كونه لم يرو ويترك ما روي عن أهل المدينة وهو مرفوع.

قال ابن عبد البر وأعجب أنا من الكوفيين حيث أخذوا بما رواه أهل المدينة وهو أنه يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة وتركوا ما روي في ذلك عن ابن مسعود مع أنهم لا يعدلون به أحداً.

قال ابن حجر قلت: الجواب عن ذلك أن مالكا اعتمد صنيع عمرو في ذلك وإن كان لم يروه في الموطأ.

واختار الطحاوي ما جاء عن جابر يعني في حديثه الطويل الذي أخرجه مسلم أنه جمع بينهما بأذان واحد وإقامتين، وهذا قول الشافعي في القديم،

ورواية عن أحمد وبه قال ابن الماجشون وابن حزم ، وقول الطحاوي بالقياس على الجمع بين الظهر والعصر بعرفة .

وقال الشافعي في الجديد وقواه الثوري وهورواية عن أحمد بجمع بينهما بإقامتين فقط وهو ظاهر حديث أسامة الماضي قريبا حيث قال : فأقام المغرب ثم أناخ الناس ولم يخلوا حتى أقام العشاء .
وقد جاء عن ابن عمر كل واحد من هذه الصفات أخرجه الطحاوي وغيره ، وكأنه كان يرى من الأمر الذي يتخير فيه الإنسان وهو المشهور عن أحمد .

واستدل بحديث ابن مسعود على جواز التنقل بين الصلاتين لمن أراد الجمع بينهما الخ ، والمنصوص عليه في كتب أصحابنا أنه ليس بين الصلاتين إلا التسليم والإقامة وتوجيه النبي عليه السلام .

قال في القواعد وإذا نوى الجمع جاز له ذلك من أول الأولى حتى آخر العصر ومن أول المغرب إلى ثلث الليل أو نصفه ولا يكون بين الصلاتين إلا الإقامة والتسليم ، ولا يتكلم بينهما وينتقل ، ولا يعمل عملا وإن فعل شيئا من ذلك فقد انتقض قرآنه ويؤخر الآخرة إلى وقتها ويصلّيها انتهى .

وظاهر الحديث أنه جمع بإقامتين من غير أذان كما هو المذهب الجديد عند الشافعي ومذهب الثوري لكن المصرح به في القواعد خلافه حيث قال وصح أنه جمع بين المغرب والعشاء هنا بأذان وإقامتين والله أعلم .
قال ابن حجر واستدل بالحديث على جمع التأخير وهو إجماع بمزدلفة

لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر، وعند الحنفية والمالكية بسبب النسك.

وأغرب الخطابي فقال فيه دليل على أنه لا يجوز أن يصلي الحاج المغرب إذا أفاض من عرفة حتى يبلغ المزدلفة ولو أجزأته في غيرها لما أخرها النبي ﷺ عن وقتها المؤقت لها في سائر الأيام انتهى .

وكلام الإيضاح يشعر بوجود الخلاف عندنا ويميل إلى ما قاله الخطابي حيث قال وإن صلى المغرب قبل أن يأتي المزدلفة وهو لا يخاف طلوع الفجر قال بعضهم لم تجزه صلاته لقوله عليه السلام لأسامة بن زيد حين سأله عن الصلاة لما دفع من عرفات (الصلاة أمامك) وقال بعضهم إن صلاها أجرأته ويكره له ذلك انتهى .

تنبيه: وإنما سميت المزدلفة بهذا الاسم لأن المسلمين يزددلون إليها إذا أفاضوا من عرفة قاله في الإيضاح، ويسمى أيضا جمعا والمشعر الحرام. قال في الإيضاح وإنما سمي (المشعر الحرام) فيما ذكر في التفسير لأنه اشعر المؤمنون أنه حرام كالبيت ومكة أي علموا، ويقال لها المشعر الحرام. وإنما سمي جمعا لأنه يجتمعون فيه بين المغرب والعشاء في وقت واحد الخ.

وقال ابن حجر في المزدلفة وسميت (جمعا) لأن آدم اجتمع فيه مع حواء وازدلف إليها أي دنا منها.

وروري عن قتادة أنها سميت جمعا لأنه يجمع فيها بين الصلاتين. وقيل وصفت بفعل أهلها لأنهم يجتمعون بها ويزددلون إلى الله أي يتقربون إليه بالوقوف فيها.

وسميت المزدلفة إما لإجماع الناس بها ولاقترابهم إلى منى أو لآزدلاف الناس منها جميعا أو للتزول بها في كل زلفة من الليل أو لأنها منزلة وقربة إلى

الله لازدلاف آدم إلى حواء بها انتهى .
(أبو عبيدة قال لما أذن الله تعالى علم أن تحج حجة الوداع وهي حجة التمام فوقف بعرفة وقال : أيها الناس إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض فلا شهرينسأ ولا عدة تحصى ألا وإن الحج في ذي الحجة إلى يوم القيامة .

قوله (حجة الوداع) الحجة بالكسر اسم للمرة الواحدة من الحج على غير القياس .

قال في الصحاح الحج بالكسر الاسم والحجة المرة الواحدة وهو من الشواذ لأن القياس بالفتح الخ .

لكن ذكر الشيخ خالد في شرح التوضيح في باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث لسالم ما هو صريح في جريان الحجة على القياس حيث قال : نحو حجات جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج الخ ، وانظر أيهما الراجح وكيف يوفق بينهما ولعل فيها لغتين والله أعلم فليراجع .

(والوداع) بفتح الواو الاسم من التوديع . قال في الصحاح : التوديع عند الرحيل والاسم الوداع بالفتح الخ .

قوله (وهي حجة التمام) ولم يحج ﷺ فرضاً غيرها وقد تقدم الخلاف في وقت فرضية الحج والمصرح به عندنا أنه فرض عام تسع وحج ﷺ عام عشر .

واختلفوا في عدد حجه ﷺ فقليل حج ثلاث حجج حجتين قبل أن يهاجر وحجة بعدما هاجر معها عمرة ، وقيل حج قبل أن يهاجر ثلاث حجج ، وقيل حج قيل أن يهاجر حججاً لا يعلم عددها ، وقيل كان يحج كل سنة قبل أن يهاجر .

وقال جابر مكث رسول الله ﷺ تسع سنين ولم يحج ثم أذن في العاشر أن

رسول الله ﷺ حاج فقدم المدينة بشر كثير منهم يلتمس أن يأتهم برسول الله ﷺ يعمل مثل عمله الخ ، مختصر من المواهب .

قوله (إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض فلا شهر ينسأ الخ) من النساء وهو التأخير يعني أن كل ما كانت تفعله الجاهلية من تأخير حرمه الشهر إلى شهر آخر وتحريمه مرة وتحليله أخرى بطل باستدارة الزمان وعوده إلى ما وضعه الله عليه أولا .

قال البغوي ومعنى النسيء هو تأخير تحريم شهر إلى شهر آخر وذلك أن العرب كانت تعتقد تعظيم الأشهر الحرم ، وكان ذلك مما تمسكت به من ملة إبراهيم عليه السلام .

أو كانت عامة معاشهم من الصيد والغارة وكان يشق عليهم الكف عن ذلك ثلاثة أشهر على التوالي ، وربما وقعت لهم حرب في بعض الأشهر الحرم فيكرهون تأخير حرمهم فنسئوا أي أخرؤا تحريم ذلك الشهر إلى شهر آخر .

وكانوا يؤخرون تحريم المحرم إلى صفر فيحرمون صفرا ويستحلون المحرم فإذا احتاجوا إلى تأخير تحريم صفر أخرؤوه إلى ربيع هكذا شهرا بعد شهر حتى استدار التحريم على السنة كلها فقام الإسلام وقد رجع المحرم إلى موضعه الذي وضعه الله عز وجل ، وذلك بعد دهر طويل فخطب النبي ﷺ في حجته كما أخبرنا عبدالواحد - إلى أن قال - عن النبي ﷺ .

قال : (الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض السنة اثنا عشر شهرا منها أربعة حرم إلى آخر الخطبة ، ولفظها مغاير لخطبة المصنف رحمه الله إلى أن قال :

قالوا : وكانوا قد استمر النسيء فكان ربما يحجون بعض السنين في شهر ويحجون من قابل في شهر آخر ، قال مجاهد كانوا يحجون في كل شهر عامين

فحجوا في ذي الحجة عامين ثم حجوا في المحرم عامين ، وكذلك في الشهور فوافقت حجة أبي بكر قبل حجة الوداع السنة الثانية من ذي القعدة ، ثم حج النبي ﷺ في العام المقبل وخطب اليوم العاشر بمنى وأعلمهم أن أشهر النسيء قد تناسخت باستدارة الزمان وعاد الأمر إلى ما عاد الله عليه حساب الأشهر يوم خلق الله السموات والارض وأمرهم بالمحافظة عليه لئلا يتبدل في مستأنف الايام ، واختلفوا في أول من نسا النسيء الخ .

(قال أبو عبيدة لما أتم حجه خطب الناس بعرفة فقال : إن أهل الشرك والأوثان كانوا يدفعون من عرفات إذا صارت الشمس على رءوس الجبال كأنها عمائم الرجال في وجوههم ويدفعون من المزدلفة إذا طلعت الشمس على رءوس الجبال كأنها عمائم الرجال في وجوههم ، وإننا لا ندفع من عرفات حتى تغرب الشمس ويفطر الصائم ، وندفع من المزدلفة غدا إن شاء الله قبل طلوع الشمس هدينا مخالفة لهدى أهل الشرك والأوثان) .

قوله (لما أتم حجه خطب بعرفة الخ) يتأمل ما معنى (أتم حجة) مع أنه واقف بعرفة والشمس لم تغب بدليل قوله (وإننا لا ندفع من عرفات حتى تغيب الشمس) اللهم إلا أن يقال إنه من مجاز المشاركة ، والأول على حد (إني أراي أعصر خمرًا) .

وقد ذكر المصنف رحمه الله في هذا الباب عن النبي ﷺ خطبتين بعرفة ولم يذكر في البخاري واحدة منهما ، ولم يروا إلا الخطبة التي خطبها يوم النحر (قلنا : بلى . قال : أي شهر هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه . قال : أليس ذوالحجة ، قلنا بلى . قال : أي بلد هذا ؟ قلنا الله أعلم ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه قال : أليس البلدة الحرام ، قلنا : بلى . قال : إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم . ألا هل بلغت ؟ قالوا : نعم . قال : اللهم

اشهد . فليبلغ الشاهد الغائب ، فرب مبلغ أوعى من سامع ، ولا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض - إلى أن قال - في بعض الروايات وقال : هذا يوم الحج الأكبر فطلق النبي ﷺ يقول : اللهم اشهد . فودع الناس . قالوا : هذه حجة الوداع إنتهى .

وذكر في المواهب له ﷺ خطبة أخرى بعرفة حيث قال : ولما بلغ رسول الله ﷺ عرفة وجد القبة ضربت له بنمرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصوى فرحلت له فركب فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال : إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع ، ودماء الجاهلية موضوعة ، وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث كان مسترضعا في بني سعد فقتلته هذيل ، وربا الجاهلية موضوع ، وأول ربا أضع من ربانا ربا العباس بن عبد المطلب وكيانه موضوع كله ، فاتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، ولكن عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه ، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به : كتاب الله ، وأنتم تسألون عني فما أنتم قائلون؟ قالوا : نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت . فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكسها إلى الناس : اللهم اشهد ثلاث مرات ثم أذن بلال ثم قام فصلى الظهر ثم قام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا الخ . وإنما ذكرت هذه الخطب لما فيها من الفوائد من جملتها الحكم على القاتل بأنه كافر خلافا للقوم والله أعلم .

قوله (وندفع من المزدلفة غدا إن شاء الله قبل طلوع الشمس) قال في الإيضاح : فإذا أصبح الإمام بجمع والناس معه صلى صلاة الفجر،

ووقفوا ساعة يذكرون الله ثم يسألون حاجتهم وهم يلبون ، ثم يفيض الإمام والناس معه من جمع قبل طلوع الشمس ويسرون ويبدأ ويلبون ويذكرون الله حتى يأتوا منى انتهى .

قوله (هدينا مخالف لهدي أهل الشرك والأوثان) اعلم أن الهدي يطلق على ما يهدى إلى الحرم من النعم ، ويطلق على السيرة يقال ما أحسن فديته وهديه أيضا بالفتح أي سيرته ، ويقال أيضا هدى هدي فلان أي سار سيرته ، وفي الحديث (أهدوا هدي عمار) قاله في الصحاح ، والظاهر أن المراد هنا الثاني لأنه يعم جميع سيرته ﷺ في الهدي وغيره والله أعلم .

ثم رأيت العلقي ذكر في حديث : أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله (الخ عند قوله) وخير الهدي هدي محمد ﷺ على رواية فتح الهاء وسكون الدال عن شيخه أن معناه السيرة والهيئة والطريقة ، ثم قال وفسره النووي على رواية الفتح بالطريق أي أحسن الطرق طريق محمد ﷺ ، يقال فلان حسن الهدي أي الطريقة والمذهب ومنه اهدوا بهدي عمار الخ . (أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : سئل أسامة بن زيد كيف كان رسول الله ﷺ يسير في حجة الوداع حين دفع ؟ قال : (يسير العنق فإذا وجد فرجة نص) والنص فوق العنق والعنق هو السرعة في السعي .

قوله (سئل أسامة بن زيد) إنما خص بالسؤال والله أعلم لأنه كان رديف رسول الله ﷺ من عرفات كما ذكره في بعض روايات البخاري .

قوله (يسير العنق) قال ابن حجر العنق بفتح المهملة والنون هو السير الذي بين الإبطاء والإسراع ، قال في المشارق هو سير سهل في سرعة ، وقال القزاز العنق سير سريع ، وقيل المشي الذي يتحرك فيه عنق الدابة ، وفي الفائق العنق الخطو الفسيح وانتصب العنق على الصدر المؤكد من لفظ الفعل انتهى .

قوله (فرجة) بضم الفاء وسكون الراء بمعنى الفجوة.

قوله (والنص فوق العنق) وهو السرعة في السعي ، قال ابن حجر نص أي أسرع ، قال أبو عبيدة النص تحريك الدابة حتى يستخرج به أقصى ما عندها ، وأصل النص غاية المشي ومنه نصبت الشيء رفعته ثم استعمل في ضرب سريع من السير انتهى .

ثم قال : وقال ابن عبد البر : في هذا الحديث كيفية السير في الدفع من عرفة إلى مزدلفة لأجل الاستعجال للصلاة لأن المغرب لا تصلي إلا مع العشاء بالمزدلفة فجمع بين المصلحتين من الوقار والسكينة عند الزحمة ، ومن الإسراع عند عدم الزحام ، وفيه أن السلف كانوا يحرصون على السؤال عن كيفية أحواله ﷺ في جميع حركاته وسكونه ليقنتوا به في ذلك انتهى .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : بلغني عن أيوب الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ : صليت مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا) .

قوله (صليت مع رسول الله ﷺ الخ) قد تقدم الكلام عليه في حديث أسامة .

(أبو عبيدة قال : بلغني عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ (إذا كنت بين الأخشبين بمنى ونفخ بيده نحو المشرق فإن هناك واديا يقال له وادي السدر وفيه سرحة سرتحتها سبعون نبيا (يعني قطعت فيه سرهم حين ولدوا) . قال الربيع : السرحة الشجرة العظيمة والأخشبان جبلان مشرفان على منى .

قوله (إذا كنت بين الأخشبين بمنى الى آخره) هذا الحديث لا مساس له بشيء من مناسك الحج كما هو ظاهر ، وانظر ما الحكمة في ذكره هنا؟ وما

المناسبة المقتضية لذلك؟ اللهم إلا أن يقال إنه لما صدر منه ﷺ هذا الحديث بين عرفة ومنى كما هو الظاهر، وأفاد ابن عمر هذه الفائدة وهو ملتبس بمناسك الحج أراد المصنف أن يفيدنا ذلك مع الإشارة إلى أنه وقع فيما بين هذه المواضع التي صوب لها والله أعلم فليتححرر.

قوله (قطعت فيه سرهم) ظاهره أنه جمع سره بدليل تأنيث الفعل مع أن السرة لا تقطع وإنما هي الموضع الذي يقطع منه، والمناسب أن يقول قطعت فيه أسرهم أو قطع فيه سرهم أو سرهم كما يؤخذ من كلام الصحاح أولاً وأما آخرها فعبارة المنقولة عن ابن عمر موافقة لعبارة المصنف كما سترها.

قال : والسربالضم ما تقطعه القابلة من سره الصبي ، يقال عرفت ذلك من قبل أن يقطع سرك ولا تقل سرتك ، لأن السرة لا تقطع وإنما هي الموضع الذي قطع منه السر، والسر بفتح السين وكسرهما لغة في السر، يقال سر الصبي وسره وجمعه أسرة عن يعقوب ، وجمع السرة سرروسرات - إلى أن قال - وسررت الصبي أسره سرا إذا قطعت سره . وأما قول أبي ذؤيب :

بأية ما وقفت الركا * ب بين الحجون وبين السر

فإنما يعني به الموضع الذي سرفيه الأنبياء عليهم السلام وهو على أربعة أميال من مكة . وفي بعض الحديث أنه بالمازين من منى كانت فيه دوحة قال ابن عمر: سرتحتها سبعون نبيا أي قطعت سرهم الخ .

فتراه أنت الفعل وعبر سرهم وضبطه بكسر السين الذي هو لغة في السر كما تقدم ، فعلى هذا يكون السر وهو الشيء المقطوع مؤنث . ويحتمل أن يكون سرهم بضم السين جمع سره وجعلها مقطوعة مع أنها

مقطوع منها مجازا من تسمية المحل باسم الحال على حد (ففي رحمة الله) والله أعلم فليحرر.

قوله (والأخشبان جبلان مشرفان على منى) تفسير الربيع رحمه الله يؤيد قول من قال: أن الموضع الذي سرفيه الأنبياء عليهم السلام كان بالمأزمين كما أشار إليه في الصحاح حيث قال وفي بعض الحديث الخ. والذي صرح به في الصحاح بحسب الظاهر يخالف هذا حيث قال (والأخشبان جبلا مكة) وفي الحديث (لا تزول مكة حتى يزول أخشباها الخ) اللهم إلا أن يقال: الإضافة لأدنى ملابسة لأنها لما كانا في حرمها أضيفا إليها والله أعلم.

(أبو عبيدة قال: رخص رسول الله ﷺ لرعاة الإبل في البيتوتة ويرمون يوم النحر بالغداة ومن بعد الغد يومين ثم يرمون يوم النفس).

قوله (رخص رسول الله ﷺ لرعاة الإبل في البيتوتة) يعني بغير منى في ليالي منى كما يدل عليه كلام القواعد حيث قال: ولا يجوز لأحد أن يبيت ليالي منى في غيرها فإن فعل فعليه دم لكل ليلة إلا الرعاة فإنه رخص لهم النبي ﷺ في البيتوتة بغير منى ويصبحون يرمون مع الناس الخ. وأما ليلة المزدلفة فالرخصة فيها للضعفاء أن يتقدموا بليل لأجل الزحام والله أعلم.

قوله (يرمون يوم النحر بالغداة ومن بعد الغد يومين) هذا بيان لكيفية رمي الرعاة يعني أنهم يرمون جمرة العقبة يوم النحر ثم يخرجون للرعي مثلا فيبيتون خارجا ثم يرجعون للرعي وقت الزوال من اليوم الأول من أيام التشريق ثم يخرجون للرعي ويبيتون خارجا ثم يرجعون للرعي وقت الزوال من اليوم الثاني من أيام التشريق وهذا هو المتبادر من كلام الشيخ إسماعيل رحمه الله المتقدم في بيان رخصة النبي ﷺ للرعاة، إلا أن قوله (ويصبحون

يرمون مع الناس) يحتاج إلى تقييد أي يرمون مع الناس وقت الرمي أي بعد الزوال كما هو معلوم . ويحتمل أن يكون معنى قوله (ومن بعد الغد يومين) أنه رخص للرعاة أن يبيتوا ليلتين متواليتين من غير رجوع بالنهار ويرمون جمرات يومين في يوم واحد كما ذكره الشيخ إسماعيل رحمه الله حيث قال: وعند جماعة من العلماء أن رخصة الرعاة إنما هي جمع بين يومين في يوم واحد، ورخص كثير من العلماء في جمع يومين في يوم والله أعلم .
 قوله (ثم يرمون يوم النفس) يعني النفس الثاني إن تأخروا إليه وأما إن تعجلوا فلا إثم عليهم كغيرهم والله أعلم انتهى .
 ولم يبين رحمه الله كيفية رمي الجمار لغير الرعاة ولا وقته ولا عدد ما ترمى به كل جمرة إلى غير ذلك ولعله لاشتغاره والله أعلم .

* الباب الثامن في الهدي والجزاء والفدية *

اعلم أن الهدي هو الذي يساق إلى مكة وينحربها ولولم يقلد ولم يشعر
قوله في الإيضاح .

أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي سعيد الخدري قال : كتب زياد بن
أبي سفيان إلى عائشة أم المؤمنين فقال : إن عبد الله بن عباس يقول : من
أهدى هديا يحرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحرحديه ، وقد بعثت
بهدي فاكتبي إلي بأمرك قال : قالت عائشة : ليس كما قال ابن عباس . أنا
فعلت قليد هدي رسول الله ﷺ بيدي ثم قلدها رسول الله ﷺ ثم بعث بها
مع أبي فلم يحرم رسول الله ﷺ شيئا أحله الله له حتى ينحرحديه) .
قوله (كتب زياد بن أبي سفيان) انظر كيف نسبه المصنف رحمه الله لأبي
سفيان مع أنه ولد على فراش عبيد وهو عبد لابنة الحارث بن كلدة الثقفي
وادعاه أبو سفيان وقصته مشهورة ذكرها في السؤالات في سؤال ، وعلينا أن
نعلم أن الله جملة الملائكة فليراجع . ولعله إنما نسبه إليه بالنظر إلى ما اشتهر
ولذلك نسبه في البخاري . قال ابن حجر في قوله (ان زياد بن أبي سفيان
كتب كذا) وقع في الموطأ وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بني لير به ،
وأما بعدهم فكان لا يقال له إلا زياد بن سمية ، وقيل استلحاق معاوية
له كان يقال له زياد بن عبيد ، وكانت أمه سمية بنت الحارث بن كلدة
الثقفي تحت عبيد المذكور فولدت زيادا على فراشه فكان ينسب إليه ، فلما
كان في خلافة معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زيادا ولده
فاستلحقه معاوية لذلك - إلى أن قال - وأمر زياد على العراقيين البصرة
والكوفة جمعها له ومات في خلافة معاوية سنة ثلاث وخمسين انتهى .
قوله (قالت عائشة : ليس كما قال ابن عباس) قال ابن حجر : قال ابن

التين خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء واحتجت عائشة بفعل النبي ﷺ وما روته في ذلك يجب أن يصار إليه، ولعل ابن عباس رجع عنه انتهى .

قال ابن حجر: وفيه قصور شديد فإن ابن عباس لم ينفرد بذلك بل ثبت ذلك عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر - إلى أن قال - عن نافع أن ابن عمر كان إذا بعث بالهدي يمسك عما يمسك عنه المحرم إلا أنه لا يلبي، ومنهم قيس بن سعد بن عبادة - إلى أن قال - وروى ابن أبي شيبه من طريق محمد بن علي بن الحسين عن عمرو بن علي أنها قالت في الرجل يرسل ببذنة أنه يمسك عما يمسك عنه المحرم وهذا منقطع . وقال ابن المنذر: قال عمرو بن علي وقيس بن سعد وابن عمر وابن عباس والنخعي وطاوس وابن سيرين وآخرون: من أرسل الهدي وأقام حرم عليه ما حرم على المحرم . وقال ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وآخرون لا يصير بذلك محرماً، وإلى ذلك صار فقهاء الأمصار ومن حجة الأولين ما رواه الطحاوي وغيره من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه قال: كنت جالساً عند النبي ﷺ فقد قميصه من جيبه حتى أخرجه من رجله وقال: اني أمرت ببذني التي بعثت بها أن تقلد اليوم وتشعر على مكان كذا فلبست قميصي فنسيت فلم أكن من رأسي وهذا لا حجة فيه لضعف إسناده إلا أن نسبة ابن عباس إلى التفرد بذلك خطأ . وقد ذهب سعيد بن المسيب إلى أنه لا يجنب شيئاً مما يجنبه المحرم إلا الجماع ليلة جمع رواه ابن أبي شيبه عنه بإسناد صحيح . نعم جاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما قال ابن عباس - إلى أن قال - ولما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس الخ .

ولم يتعرض في الإيضاح وفي القواعد لمسألة إرسال الهدي مع الغير ولا

لحكم من أرسله فيما أظن والله أعلم فليراجع .
 قوله (بيدي) قال ابن حجر فيه وقع مجاز أن تكون أرادت أنها فتلت
 بأمرها .

قوله (مع أبي) أي بفتح الهمزة وكسر الباء تريد بذلك أباها أبا بكر
 الصديق رضي الله عنه .

قال ابن حجر: واستفيد من ذلك وقت البعث وأنه كان في سنة تسع عام
 حج أبو بكر بالناس .

قال ابن التين: أرادت عائشة بذلك علمها بجميع القصة، ويحتمل أن
 تريد أنه آخر فعل النبي ﷺ لأنه حج في العام الذي يليه حجة الوداع لثلاث
 يظن ظان أن ذلك كان في أول الإسلام ثم نسخ فأزالت هذا اللبس
 وأكملت ذلك بقولها (فلم يحرم عليه شيء كان له حلا حتى نحر الهدي)
 - إلى أن قال - وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب إلى ما
 أفتمى به قياسا للتولية في أمر الهدي على المباشرة له فبينت عائشة أن هذا
 القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة .

وفي الحديث من الفوائد تناول الكبير الشيء بنفسه وإن كان له من
 يكفيه إذا كان مما يهتم به ولا سيما ما كان من إقامة الشرائع وأمور الديانة .
 وفيه تعقب بعض العلماء على بعض ورد الاجتهاد بالنص وأن الأصل في
 أفعاله ﷺ التأسى به حتى تثبت الخصوصية انتهى .

أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي سعيد الخدري قال: قالت حفصة
 زوج النبي ﷺ: ما بال الناس أحلوا بعمرة ولم تحلل أنت عمرتك؟ فقال:
 إني لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أحل حتى أنحر .
 قال الربيع: والتليد أن يعمد إلى غاسول أو صمغ فيعصب به رأسه
 ويلبد به شعره .

قوله (حلوا بعمره ولم تحل أنت من عمرتك) قال ابن حجر: واستشكل كيف حلوا بعمره مع قولها (ولم تحل من عمرتك)؟ والجواب أن المراد بقولها بعمره أي أن إحرامهم بعمره كان سببا لسرعة جهلهم ، واستدل به على أن من ساق الهدى لا يحلل من عمل العمرة حتى يهل بالحج ويفرغ منه لأنه جعل العلة في بقائه على إحرامه كونه أهدي الخ .

وظاهر هذا الحديث يقتضي أن النبي ﷺ كان محرما بالعمرة لحديث سعد بن أبي وقاص الآتي في الباب الذي بعده في التمتع مع أنه سيأتي عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام أفرد الحج وسيأتي إن شاء الله كيفية الجمع بين هذه الأحاديث .

قوله (والتلبيد أن يعمد الرجل الخ) قال ابن حجر: وقد لبد شعر رأسه أي جعل فيه شيئا نحو الصمغ ليجتمع شعره لئلا يتشعث في الإحرام أو يقع فيه القمل انتهى . وفي التعليل الأول لما ورد أن الحاج أشعث أغبر والله أعلم .

وإنما لبد رسول الله ﷺ رأسه بعد أن غسله بخطمى وأشنان كما ورد في بعض الأحاديث فيسحب ذلك لمن أراد الإحرام وأما التلبيد فالظاهر أنه لا يتأتى في حقنا لقصر شعورنا وأما النبي ﷺ كان يوفر شعر رأسه لأنه لم يحلق إلا في نسك والله أعلم .

وذكر الربيع رحمه الله صفة التلبيد ولم يذكر صفة التقليد ولعله يرى أنها معلومة وهي كما قال في القواعد: أن يجعل في عنق البعير حبل فيعلق فيه نعلان أو نعل واحدة الخ . لكن في تخصيص ذلك بالابل تأمل لأن التقليد عند أصحابنا يكون للابل والبقر والغنم إلا الربيع رحمه الله فإنه يرى أن الغنم لا تقلد والله أعلم .

أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رأى رجلا

يسوق بدنة فقال : اركبها . فقال : يارسول انها بدنة . قال : اركبها : فقال
انها بدنة . قال : اركبها ، ويلك في الثالثة .
قوله (رأى رسول الله ﷺ رجلا) قال ابن حجر لم أقف على اسمه بعد
طول البحث .

قوله (فقال يارسول إنها بدنة) قال ابن حجر بعد كلام : فالظاهر أن
الرجل ظن أنه خفي عنه كونها هديا فلذلك قال إنها بدنة ، والحق أنه لم
يخف ذلك على النبي ﷺ لكونها كانت مقلدة ولذلك قال له لما زاد في
مراجعته ويلك . واستدل به على جواز ركوب الهدي سواء كان واجبا أو
متطوعا به لكونه ﷺ لم يستفصل صاحب الهدي على ذلك ، فدل على أن
الحكم لا يختلف بذلك إلى آخر ما أطل فيه .

وذكر الخلاف : هل يجوز ركوب الهدي مطلقا؟ أو يتقيد بالحاجة إلى
ذلك وهو مذهب الجمهور؟ قال في القواعد : واختلفوا في ركوب هدي
الواجب أو التطوع . فكرة جمهور العلماء ركوبه إلا من ضرورة ، وأجاز أهل
الظاهر ركوبه بغير ضرورة الخ . فذكر أنهم احتجوا بهذا الحديث ، ثم قال
واحتج الأولون بما روي عنه عليه السلام أنه قال اركبها بالمعروف إذا
احتجت إليها حتى تجد ظهرا .

ومن طريق المعنى أن الانتفاع بما كان المقصود به قربة إلى الله تعالى
منعه مفهوم من الشريعة والله أعلم انتهى . ولعل هذا محمول على ما اذا
قلدت أو أشعرت .

قال في الإيضاح بعد كلام وله أيضا أن يحمل عليها ويتنفع بالبانها ما لم
تقلد أو تشعر ، فإذا قلدت أو أشعرت فلا يتنفع بها إلا مضطرا وهو المعنى
بقوله عز وجل (لكم فيها منافع إلى أجل مسمى) ذكر في التفسير عن عطا
عن ابن عباس قال (الاجل المسمى) ان تقلد وتشعروهي البدن يتنفع

بظهرها ويستعان بها الخ .

تنبيه اعلم أن تقليد الهدى أو إشعاره يترتب عليه أمور .
 منها وجوب الإحرام وإن لم يصل إلى الميقات لما روي في الأثر عن أبي
 سفيان قال : كانت امرأة من المسلمين يقال لها أم عمر بن كعب بن الحارث
 خرجت إلى مكة فلما كانت على مرحلة من البصرة أمرت مولى لها يقال له
 مسلم السقط وكان فاضلا يا مسلم اشتر لي بدنة قال : فاشترى لها بدنة
 فقالت له أشعرها قال : ففعل قال : فقالت ما صنعنا إنا نخاف أن يدخل
 علينا شيء من ذلك قال : فقامت مكانها فوجهت مسلما إلى الربيع تسأله
 قال فقال لها . قد وجب عليك الإحرام فامسكي عما يمسك عنه المحرم
 حتى تنحري بدنك إنتهى .

ومنها أنه ليس له الرجوع فيه بعد ذلك ، وأما قبله فله الرجوع فيه وإن
 نواه ما لم يتكلم بلسانه أنه هدي .

ومنها أنه لا يبد له بغيره بعد ذلك أيضا .

ومنها أنه لا ينتفع به إلا في حال الضرورة على الراجح ، وأما قبل ذلك
 فله الانتفاع به وإن نواه أيضا كما تقدم .

ومنها أنه لا يحل من إحرامه حتى ينحر هديه لأمره عليه السلام في حجة
 الوداع من لم يكن معه هدي أن يحل بعمره ، وأما من كان معه هدي فلا كما
 تقدم والله أعلم .

قوله (ويللك) قال ابن حجر : قال القرطبي : قالها له تأديبا لأجل
 مراجعته له معه مع عدم خفاء الحال عليه وبهذا جزم ابن عبد البر وابن
 العربي وبالع حتى قال : الويل لمن راجع في ذلك بعد هذا قال : ولولا أنه
 ﷺ اشترط على ربه ما اشترط لهلك ذلك الرجل لا محالة .

قال القرطبي : ويحتمل أن يكون فهم عنه أنه يترك ركوبها على عادة
 الجاهلية في السائبة وغيرها فزجره عن ذلك ، فعلى الحالتين هي إنشاء

ورجحة عياض وغيره قالوا :

والأمر هنا وإن قلنا إنه للإرشاد لكنه استحق الذم بتوقفه عن امتثال الأمر، والذي يظهر أنه ما ترك الامتثال عنادا .

ويحتمل أن يكون ظن أنه يلزمه غرم بركوبها واثم وأن الإذن الصادر لهم بركوبها إنما هو للشفقة عليه فتوقف، فلما أغلظ عليه بادر إلى الامتثال .
وقيل لأنه كان أشرف على هلكة من الجهد .

(ويل) كلمة تقال لمن وقع في هلكة فالمعنى أشرفت على الهلكة فأركب ، فعلى هذا هي إخبار .

وقبل هي كلمة تدعم بها العرب كلامها ولا تقصد معناها كقولهم (لا أم لك) ويقويه ما تقدم في بعض الروايات بلفظ (ويحك) بدل (ويلك) .
قال الهروي : يقال ويل لمن وقع في هلكة يستحقها ، و(ويح) لمن وقع في هلكة لا يستحقها .

وفي الحديث تكرر الفتوى والندب إلى المبادرة إلى امتثال الأمر وزجر من لم يبادر إلى ذلك وتوبيخه وجواز مسaire الكبار في السفر، وأن الكبير إذا رأى مصلحة الصغير لا يأنف عن إرشاده إليها .

واستنبط منه المصنف جواز انتفاع الواقف بوقفه وهو موافق للجمهور في الأوقاف العامة، وأما الخاصة فالوقف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وافقهم كما سيأتي بيانه في مكانه إن شاء الله تعالى انتهى .

(أبو عبيدة عن جابر قال : قال جابر بن عبد الله قال : نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة .

قوله (عام الحديبية) يعني عام صده المشركون .

قال في المواهب (الحديبية) بتخفيف الياء وتشديد ها وهي بئر سمي

المكان بها ، وقيل شجرة ، وقال المحبا لطبري قرية قريبة من مكة أكثرها في الحرم ، وهي على تسعة أميال من مكة خرج عليه السلام يوم الإثنين هلال ذي القعدة سنة ست من الهجرة للعمرة الخ .

قوله (البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة) والمقابلة بين البدنة والبقرة يقتضي أن البدنة لا تشمل البقرة لأن العطف يقتضي المغايرة ، وهو صريح كلام البيضاوي حيث قال : البدن جمع بدنة كخشب وخشبة ، وأصله الضم وقد قريء به .

وإنما سميت به الإبل لعظم بدنها مأخوذ من بدن بدانة ، ولا يلزم من مشاركة لها في إجزائها عن سبعة لقوله عليه السلام (البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة) تناول اسم البدنة لها شرعا بل الحديث فمنع ذلك الخ . وفيه إشارة إلى أنها تطلق على البدنة لغة ، وقد صرح في الصحاح بذلك حيث قال : والبدنة نافة أوبقرة تنحربمكة سميت بذلك لأنهم يسمونها الخ .

وكلام الإيضاح والقواعد صريح في الخلاف في ذلك ، ولفظه في الإيضاح والبدن هي الإبل وقيل أيضا هي البقر الخ . ولعل الشمول لغة لبعض العرب دون بعض ، أو الشمول بالنظر في اللغة وعدم الشمول بالنظر إلى الشرع كما يؤخذ من كلام البيضاوي وكلام الصحاح والله أعلم .

ثم إن المصنف رحمه الله أطلق في كون البدنة والبقرة عن سبعة وليس على إطلاقه ، قال في الإيضاح وفي الأثر أيضا أن بنت مخاض وابن مخاض وابنة لبون وابن لبون وحقه عن واحد ودون ابن مخاض لا يجزي ، والجذعة عن خمسة والثنية فما فوقها عن سبعة ، والجذعة من البقر عن ثلاثة ، والثنية عن خمسة والمسألة فما فوقها عن سبعة الخ .

ثم إن الأوتار المذكورة ليست شرطا في الإجزاء عند الاشتراك لحديث على أنه عليه السلام أشركه في هدية فالأوتار المذكورة بيان للغاية فقط .
تنبيه الاشتراك في جميع الهدى جائز إلا في هدي جزاء الصيد لأن الواجب عليه جزاء مثل ما قتل من النعم ، ويكون الاشتراك مجزئا في الهدى والضحية ما لم يكن منهم من اشترك لغير نسك والله أعلم .

(أبو عبيدة جابر بن زيد عن عائشة أم المؤمنين قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمس ليال بقين من ذي القعدة ولا نرى إلا أنه الحج ، فلما دنونا من مكة أم رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدي إذا طاف بالبيت وسعي بين الصفا والمروة أن يحل قالت فدخل علينا بلحم بقر يوم النحر فقلت ما هذا اللحم ؟ قال نحر رسول الله ﷺ عن أزواجه .

قوله (خمس ليال بقين من ذي القعدة) قال في المواهب بعد ذكر هذا : وكان خروجه عليه الصلاة والسلام من المدينة بين الظهر والعصر فتزل بذي الخليفة فصلى بها العصر ركعتين ، ثم بات بها وصلى بها المغرب والعشاء والصبح والظهر وكانت نساؤه كلهن معه فطاف عليهن تلك الليلة ثم اغتسل غسلا ثانيا لإحرامه غير غسل الجماع الأول انتهى .

قوله (فدخل علينا بلحم بقر يوم النحر) ضبط الفعل اعني دخل في البخاري بالبناء للمجهول وهو المناسب لسياق بقية الحديث ، ولم يحضرنى في هذا المحل شرح ابن حجر .

قوله (فقال نحر رسول الله ﷺ عن أزواجه) أي بغير أمرهن كما بوب له البخاري حيث قال باب ذبح الرجل البقر عن نساؤه من غير أمرهن فذكر الحديث الخ .

وذكر في المواهب أنه عليه لسلام نحر عنهن بقرة واحدة حيث قال : وفي رواية جابر عند مسلم (نحر عليه الصلاة والسلام عن نساؤه بقرة وقالت

عائشة نحر رسول الله ﷺ عن آل محمد في حجة الوداع بقرة واحدة الخ .
يعني وأما عن نفسه فضحى بكبشين وأهدي مائة من الإبل وأشرك علينا
فيها كما تقدم والله أعلم .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال خرج كعب بن عجرة
يريد الحج مع رسول الله ﷺ فأذاه القمل في رأسه فأمره رسول الله ﷺ أن
يحلث وقال : صم ثلاثة أيام وأطعم ستة مساكين أو انسك بشاة أي ذلك
فعلت أجزأك) .
قوله (كعب بن عجرة) بضم العين وسكون الجيم .

قوله (يريد الحج مع رسول الله ﷺ) لم يبين رحمه الله في أي حجة وقع
هذا ولا في أي محل ، والذي صرح به في بعض روايات البخاري أن ذلك
عام الحديبية حيث قال بعد ذكر الإسناد : إن رسول الله ﷺ رآه ودوابه
تسقط على وجهه فقال : أيؤذك هوامك ؟ فقال : نعم فأمره أن يحلوه وهو
بالحديبية ولم يتمنوا أنهم يحلون بها وهم على طمع أن يدخلوا مكة فأنزل
الله عز وجل الفدية الخ .

وبذلك جزم في القواعد حيث قال : وأما السنة فحديث كعب بن عجرة
الثابت أنه كان مع النبي ﷺ عام الحديبية محرماً فأذاه القمل الخ .
فعلى هذا يكون المراد بالحج العمرة لما فيها من قصد الكعبة لنسك ،
والقربة على ذلك العلم بأنه ﷺ إنما خرج على الحديبية للعمرة ، وكان
اعتماره في السنة الثانية بعد عام الحديبية يسمى عمرة القضية ، وعام
الحديبية كان عام ستة من الهجرة والحج إنما فرض عام تسعة ، وحج عام
عشرة كما هو معلوم والله أعلم .

ولفظ الحديث في كتاب الوضع رواية عن كعب قال : وذلك أنه قال : مر
بي النبي ﷺ زمن الحديبية ولي وفرة من شعر فيها القمل المقصل والصبيان
وهي تتناثر على وجهي وأنا أطبخ قدرا لي فقال عليه السلام أيؤذك هوام

رأسك؟ فقلت: نعم يا رسول الله فقال: احلق رأسك الخ.
قال ابن حجر: في رواية البخاري لعلك أذلك هوامك؟؛ قال القرطبي
هذا سؤال عن تحقيق العلة التي يترتب عليها الحكم، فلما أخبره بالمشقة
التي نالته خفف عنه.

والهوام بتشديد الميم جمع هامة وهي ما يدب من الأحناش، والمراد بهما ما
يلزم جسد الإنسان غالباً إذا طال عهده بالتنظيف، وقد عين في كثير من
الروايات أنها القمل.

واستدل به على أن الفدية مرتبة على قتل القمل، وتعقب بذكر الحلق
فالظاهر أن الفدية مرتبة عليه قال: وهما وجهان عند الشافعية ويظهر أثر
الخلاص فيما لو حلق ولم يقتل قملاً انتهى.

والذي عليه أصحابنا رحمهم الله أن هذه الفدية إنما هي للحلق كما يعلم
ذلك بالوقوف على كلامهم، وأما القمل إذا قتله ففي كل قملة حبة أو تمر
والله أعلم. قوله (فأمره رسول الله ﷺ أن يحلق الخ) قال ابن حجر: قال
ابن قدامة لا نعلم خلافاً في إلحاق الإزالة بالحلق سواء كان بموس أو مقص
أو نورة أو غير ذلك، وأغرب ابن حزم فأخرج التتف عن ذلك فقال تحلق
جميع الإزالات إلا التتف الخ.

قوله (وقال صم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين الخ) هذا هو مذهب
أصحابنا وجمهور العلماء، وذهب بعضهم إلى أن الصيام عشرة أيام قياساً
على صيام التمتع والإطعام لعشرة مساكين وسووا بين الصيام والإطعام
لقوله تعالى في حيز الصيد (أو عدل ذلك صياماً) ويرد عليهم بهذا
الحديث، ثم إن المختار أن الدم والإطعام بمكة والصوم حيث شاء والله
أعلم.

* الباب التاسع في التمتع والافراد والقران والرخصة *

قوله (والرخصة) لعله أراد بها إدخال الحج على العمرة وإدخال العمرة على الحج وفسخ أحدهما في الآخر، ويحتمل أن يكون المراد بالرخصة ما سيأتي من ترخيصه عليه السلام في تقديم نسك على نسك والله أعلم .
(أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال بلغني عن سعد بن أبي وقاص والضحاك بن قيس اختلفا في التمتع بالعمرة إلى الحج فقال الضحاك : لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله فقال سعد : بش ما قلت : فقال الضحاك : إن عمر بن الخطاب قال : نهي عن ذلك فقال سعد : قد صنعها ﷺ وصنعناها معه ، قال الربيع قال أبو عبيدة من أراد التمتع فعل ومن شاء ترك وكل واسع .

قوله (اختلفا في التمتع بالعمرة إلى الحج) الظاهر والله أعلم أنه أراد بالتمتع الذي اختلفا فيه التمتع الطارئ وهو فسخ الحج في العمرة بدليل قول الضحاك (لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله) فإن التمتع ابتداء وهو الإحرام بالعمرة وحدها إلى أن يحل منها جائز بنص كتاب الله تعالى وإجماع المسلمين فالمنكر لذلك مصادمة يكون مشركا والله أعلم وبدليل قول سعد (وصنعناها معه) فإن الذي صنعه إنما هو فسخ الحج والعمرة إلا من كان معه هدي كما هو معلوم .

ويدل لما قلناه أيضا كلام صاحب الإيضاح حيث قال رحمه الله وإن دخل بالعمرة في أشهر الحج هل يردفها بالحج قبل أن يحل منها؟ وفي أثر أصحابنا روي أن النبي ﷺ أمر من دخل بالحجة أن ينقلها إلى عمرة، والناس متفقون في إدخال الحج على العمرة ويختلفون في إدخال العمرة على الحج .

وذكر أيضا قبل ذلك خلافا في فسخ الحج إلى العمرة هل هو خاص بأصحاب النبي ﷺ؟ أو هو للناس كافة؟ ما نصه : وحدث ابن الزبير عن جابر بن عبد الله قال : لما أمر النبي ﷺ أصحابه أن يحلوا من إحرامهم ويجعلوها عمرة قال سراقه بن مالك يا نبي الله أخبرنا عن عمرتنا هذه لسنتنا هذه خاصة أم هي للأبد؟ قال النبي ﷺ بل هي للأبد .

وقال بعض الناس إن الفسخ أعني فسخ الحج إلى العمرة يختص بأصحاب النبي ﷺ .

والقول الاول أصح فقد بلغنا أيضا عن جابر بن زيد قال بلغني عن سعد بن أبي وقاص والضحاك بن قيس الخ فذكر هذا الحديث الخ فهذا يدل على ما قلنا والله أعلم .

ويدل له أيضا كلام صاحب القواعد رحمه الله حيث قال بعد ذكر التمتع المجمع عليه ما نصه وهنا نوعان من التمتع اختلف العلماء فيهما أحدهما فسخ الحج في العمرة وهو تحويل النية من الإحرام بالحج إلى العمرة فجمهور العلماء يكرهون ذلك .

وذهب ابن عباس إلى جوازه وبه قال أهل الظاهر وكل الفقهاء متفقون على أن رسول الله ﷺ أمر أصحابه عام حجة الوداع بفسخ الحج إلى العمرة إلى أن قال :

فذهب العلماء في هذا الامر على ثلاثة مذاهب .

أحدها : أنه لا يحل محرم بحج أو بعمرة أو بهما جميعا إلا بإتمام ما أهل به كان معه هدي أو لم يكن روي هذا عن أبي حنيفة ومالك والشافعي .
والثاني أن كل من لم يسق الهدي فإنه يحل بعمرة شاء أو أبي ، سواء كان قارنا أو مفردا أو متمتعا ، روي هذا عن ابن عباس وأهل الظاهر .
والثالث أن فسخ الإحرام بعمرة جائز من غير إيجاب الخ والله أعلم .

قوله (فقال سعد قد صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه) ظاهر هذا الحديث يقتضي أن النبي ﷺ فعل كما فعل أصحابه رضي الله عنهم من نقل الحج إلى العمرة مع أنه ليس كذلك كما سيأتي قريبا عن عائشة أن النبي ﷺ أفرد الحج .

والحاصل أنه اختلفت الروايات في كيفية حجة وفي كيفية إحرامه كما ذكره صاحب المواهب حيث قال : وقد اختلفت روايات الصحابة في حجة ﷺ حجة الوداع : هل كان مفردا؟ أو قارنا؟ أو متمتعا؟ وروي كل منها في البخاري ومسلم وغيرهما واختلف الناس في ذلك على ستة أقوال :

أحدها أنه حج حجا مفردا لم يعتمر معه .

والثاني : أنه حج متمتعا أحل منه ثم أحرم بعده بالحج كما قاله القاضي أبو بعلي وغيره .

والثالث أنه حج متمتعا تمتعا لم يحل فيه لأجل سوق الهدي ولم يكن قارنا .

الرابع : أنه حج قارنا قارنا طاف له طوافين وسعي وله سعيين .

الخامس : أنه حج حجا مفردا اعتمر بعده من التمتع .

السادس : أنه ﷺ حج قارنا بالحج والعمرة ولم يحل حتى حل منها جميعا وطاف لهما طوافا واحدا وسعيا واحدا وساق الهدي .

واختلفوا أيضا في إحرامه على ستة أقوال :

أحدها . أنه لبى بالعمرة وحدها واستمر عليها .

الثاني : أنه لبي بالحج وحده واستمر عليه .

الثالث : أنه لبي بالحج مفردا ثم أدخل عليه العمرة .

الرابع : أنه لبي بالعمرة وحدها ثم أدخل عليها الحج .

الخامس : أنه أحرم إحراما مطلقا لم يبين فيه نسكا ثم عينه بعد إحرامه .
السادس : أنه لبي بالحج والعمرة معا إلى آخر ما أطال فيه من ذكر الأدلة لذلك .

ثم قال في كيفية الجمع بين الروايات فكل تأول بما يناسب مذهبه الذي قدمته .

قال البغوي والذي ذكره الشافعي في كتاب اختلاف الأحاديث كلاما موجزا أن أصحاب رسول الله ﷺ كان منهم المفرد والقارن والمتمتع ، فكل كان يأخذ منه أمر نسكه ، ويصدر عن تعليمه فأضيف الكل إليه على معنى أنه أمر بها وأذن فيها .

ويجوز في لغة العرب إضافة الفعل إلى الأمر ، كما يجوز إضافته إلى الفاعل كما يقال بني فلان دارا ويريد أنه أمر ببنيانها ، وكما روي أنه عليه الصلاة والسلام رجم ما عزا وإنما أمر برجمه ثم احتج بأنه ﷺ كان أفرد الحج انتهى وقال الخطابي نحوه .

وقال النووي كان ﷺ أولا مفردا ثم أحرم بالعمرة بعد ذلك وأدخلها على الحج فصارقارنا فمن روي الإفراد فهو الأصل يعني حمله على ما أهل به في أول الحال ، ومن روي القران فهو أراد ما استقر عليه أمره ، ومن

روي التمتع أراد به التمتع اللغوي والارتفاق فقد ارتفق بالقران كارتفاق
التمتع وزيادة وهو الاقتصار على فعل واحد ، وقال غيره أراد بالتمتع
ما أمر به غيره .

قالوا ولهذا الجمع تنتظم الأحاديث كلها ويزول عنها الاضطراب
والتناقض الخ .

قوله (من أراد التمتع فعل ومن شاء ترك وكل واسع) ظاهر كلامه رحمه
الله أنه لا أرجحية لأحد هذه الثلاثة الأشياء على الآخر، والمصرح به في
كتب أصحابنا في المناسك أن الإحرام بالعمرة أفضل لأمره ﷺ من لم يسق
الهدى من أصحابنا أن يحل بعمرة كما تقدم .

قال في القواعد وذهب أصحابنا إلى التخيير في ابتداء الإحرام بين
الأفراد والقران والتمتع ولكنهم استحبوا التمتع لما فين من التيسير
والتسهيل ، ولأمره عليه السلام أصحابه بها فقال سراقه بن مالك يا رسول
الله عمرتنا هذه لعامنا هذا؟ أم للأبد؟ فقال: بل هي للأبد إلى يوم
القيامة .

وعن مجاهد قال لو حججت أربعين مرة لجعلت منها متعة . وقال بهذا
فيما وجدت عليا وابن عباس وسعد ابن أبي وقاص وابن عمرو وسعيد بن
المسيب وجماعة والله أعلم .

وأما فقهاء الأمصار فتمسكوا بنهي أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة
عنها .

وسبب الخلاف هل فعل الصحابة في هذا محمول على العموم أو على
الخصوص؟ والله أعلم الخ ، والحمل على العموم هو مذهب أصحابنا ،

ويدل لهم جواب النبي ﷺ لسراقة بن مالك والله أعلم .
(أبو عبيدة عن جابر عن عائشة رضي الله عنها قالت : أفرد رسول الله ﷺ) .

قوله (قالت أفرد رسول الله ﷺ) أي الحج في بدء إحرامه كما تقدم في كيفية الجمع بين الأحاديث ، فلا ينافي ما تقدم أنه قارن أو تمتع والله أعلم .
(أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : بلغني عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال في حجة الوداع : إن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح . فقال له : اذبح ولا حرج . فجاءه آخر فقال له : يا رسول الله لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي . قال : ارم ولا حرج . فما سئل في ذلك اليوم عن شيء إلا قال ولا حرج . قال الربيع : قال أبو عبيدة : هذه رخصة من النبي ﷺ في ذلك اليوم) .

قوله (هذه رخصة من النبي ﷺ في ذلك اليوم) يعني وأما بعد ذلك فكل من قدم نسكا على نسك لزمه دم كما صدر به في الإيضاح حيث قال : وإن حلق قبل أن يذبح فعليه دم لقوله تعالى «ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله» . وقال بعضهم : ليس عليه شيء ، والدليل ما روي من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص قال في حجة الوداع فذكر الحديث الخ ، واعتمد الأبدلاني رحمه الله هذا القول والله أعلم .

الباب العاشر في الصيد للمحرم

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال: أهدى رجل إلى رسول الله ﷺ حمرا وحشيا بالأنواء يعني موضعا فرده عليه، فلما رأى رسول الله ﷺ في وجهه قال إنا لم نرده عليك إلا أنا محرومون).

قوله (أهدى رجل إلى رسول الله ﷺ) اسم الرجل الصعبد بن جثامة بفتح الصاد وسكون العين المهملتين بعدها موحدة، وأبوه بفتح الجيم وتثقيب المثلثة وهو من بني ليث بن بكر بن عبد مناف بن كنانة، وكان ابن أخت أبي سفيان بن حرب. قاله ابن حجر.

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال: قال ابن عباس: خرج رسول الله ﷺ يريد مكة وهو محرم حتى إذا بلغ الروحا إذا هو بحمار وحش عقر فذكر رسول الله ﷺ فقال: دعوه يوشك أن يأتيه صاحبه، وأتى النهرى وهو صاحبه فقال: يا رسول الله، شأنكم بهذا الحمار. فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر فقسمه بين الرفاق ثم مضى، حتى إذا كان بالإنابة بين الروبية والعرنذ وهي مواضع فإذا بطبي حاقف في ظل وفيه سهم، فأمر رسول الله ﷺ رجلا أن يقف عليه ولا يريد أحدا حتى يجاوزه. قال الربيع: العقر المعقور، والحاقف في الظل والمحتقف في موضع المفازة، وقوله ولا يريه أي لا يمسه بسوء).

قوله (يوشك) بضم الياء وكسر الشين من أوشك، وأما فتحها فلغة رديئة، والمعنى أنه يسرع الإتيان إليه.

قال في الصحاح وقد أوشك فلان فلان يوشك إيشاكا أي أسرع السير، ومنه قولهم (يوشك أن يكون كذا) - إلى أن قال - والعامة تقول يوشك بفتح

الشين وهي لغة رديئة الخ .

قوله (شأنكم بهذا الحمار) قال في الصحاح : يقال : شأنك أي اعمل ما تحسنه الخ ، فعلى هذا يكون منصوبا على الإغراء بعامل محذوف جوازا لعدم شرط الوجوب ، ولهذا صرح بالعامل في الصحاح فيكون التقدير (اشأنوا شأنكم به) أي اعملوا فيه ما تحسنونه والله أعلم .

قوله (فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر فقسمه بين الرفاق) ظاهر هذا الحديث بل صريحه يقتضي جواز أكل لحم الصيد للمحرم إذا لم يصد به نفسه ، أو لم يصد لأجله . وهي مسألة ذات خلاف .

فذهب أصحابنا إلى أنه لا يجوز أكله مطلقا ، وهو مذهب علي وابن عباس وابن عمرو وطاووس ، واحتجوا بالحديث المتقدم وهو قوله (إن رجلا أهدى للنبي ﷺ حمارا وحشيا وهو بالأبواء الخ) وحملوا النهي في قوله تعالى «يأيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم» على القتل والأكل جميعا . وذهب بعضهم إلى جواز أكله إذا لم يصد به ، أو لم يصد من أجله ، وهو مذهب عطاء بن أبي رباح ومالك والشافعي وجماعة ، واستدلوا بهذا الحديث ونحوه ، وحملوا النهي في الآية على القتل دون الأكل والله أعلم . قوله (العقير) هو المعقور يعني أن فعلا هنا بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح فهو مثله وزنا ومعنى ، لأن العقر معناه الجرح ، يقال عقره أي جرحه .

قوله (والحاقب في الظل) هو المتعقب في موضع المفاضة ، والذي في الصحاح في تفسير (الحاقب) في هذا الحديث : أنه هو الذي انحنى وتثنى في نومه ، وفي غريب المعطا أي منطوق قد أدخل رأسه بين يديه إلى رجليه ، وهكذا تفعل الضبا والغنم إذا رقدت أو ربطت ، فكل منحن فهو حاقب ومحقوب .

قوله (لا يربه أحد أي لا مسه بسوء) فهو بفتح الباء من رابني فلان إذا
رأيت منه ما يريبك وتكرهه. قال في الصحاح: هذيل تقول (أرابني فلان)
الخ. فعلى هذا يجوز في إلباء الضم أيضا والله أعلم.

* الباب الحادي عشر في ما تفعل الحائض في الحج *

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة رضي الله عنها قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع فأهل بالعمرة ثم قال رسول الله ﷺ : (من كان معه هدى فليهلل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منها جميعا) قالت : فقدمت مكة وأنا حائض فلم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال : (انقضى رأسك وامتشطي وأهلي بالحج ودعي العمرة) قالت : ففعلت فلما قضيت الحج أرسلني رسول الله ﷺ مع عبد الرحمن ابن أبي بكر إلى التنعيم فاعتمرت فقال : (هذا مكان عمرتك) قالت : فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم) .

قوله (قالت خرجنا مع رسول الله ﷺ) تقدم أنهم خرجوا لخمس ليال يقين من ذي القعدة ، وفي بعض النسخ لتسع ليال .

قوله (فأهللنا بعمرة) يتأمل هذا مع ما تقدم من قولها (ولا نرى إلا أنه الحج) قال ابن حجر في قولها (ولا نرى إلا أنه الحج) ظاهرة أن عائشة مع غيرها كانوا أولا محرمين بالحج .

وذكر عن عياض أنه قال : اختلفت الروايات في إحرام عائشة اختلافا كثيرا الخ .

أقول : وفي الجمع بينهما كما يؤخذ من كلامهم أوجه ، منها : أن قولها : (ولا نرى إلا أنه الحج) محمول على أنها ذكرت ما كانوا يعهدونه من ترك الاعتسار في أشهر الحج فخرجوا لا يريدون إلا الحج ، لأنهم كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور ، ثم بين لهم النبي ﷺ وجوه الإحرام وجوز لهم الاعتسار في أشهر الحج فأحرمت بالمرّة كما يدل عليه هذا الحديث

أعني قولها (فأهللنا بعمره) تعني هي ومن اتفق أنه أحرم بعمره، لأنه ورد عنها في بعض الطرق أنها قالت (فمنا من أهل بعمره، ومنا من أهل بحج وعمره، ومنا من أهل بالحج، فلما دخلت مكة وتعذر عليها إتمام العمرة أحرمت بالحج).

ومنها : أنه كانت أولا محرمة بالحج كما يدل عليه حديث جابر وهو أنها قالت (ولا نرى إلا أنه الحج) كما فعل غيرها من الصحابة لما أمر النبي ﷺ أصحابه أن يفسخوا الحج الى العمرة فعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعة . وعليه يحمل هذا الحديث (ثم لما دخلت مكة وهي حائض ولم تقدر على الطواف لأجل الحيض أمرها ﷺ أن تحرم بالحج فأحرمت به فصارت مدخلة للحج على العمرة وقارئة).

وقوله (ودعى العمرة) على هذا ليس معناه إبطاها بالكلية والخروج منها، ويدل له قوله عليه السلام لعائشة في بعض الروايات (طوافك بالبيت يجزيك لحجك وعمرتك)، بل معناه ارفض العمل بها وإتمام أفعالها التي هي الطواف والسعي وتقصير شعر الرأس فأمرها ﷺ بالإعراض عن أفعال العمرة وأن تحرم بالحج فتصير قارئة، وتقف بعرفات وتفعل المناسك كلها إلا الطواف فتؤخره حتى تطهر، وكذلك فعلت . وأما إتيانها بالعمرة بعد ذلك، فلتأتي بها مستقلة، فمعنى قولها (أبرجع نساؤك بحج وعمره) أي مستقلين.

قال ابن حجر: وإنما أعمرها من التنعيم تطيبا لقلبها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت بعمره، وقد وقع في رواية لمسلم (وكان النبي ﷺ رجلا سهلا إذا هويت شيئا تابعها عليه) الخ . وفي كلام الإيضاح إشارة إلى الخلاف في عائشة رضي الله عنها هل

كانت قارئة أو مفردة؟ حيث قال بعد تمام هذا الحديث : وبهذا يحتج من قال
يجزى القارن طواف واحد وسعي واحد ، واحتج أيضا بما روى أنه قال عليه
السلام لعائشة (طوافك بالبيت يجزيك لحجتك وعمرتك).

وقال آخرون بطوافين وسعيين وحجتهم أن عائشة لم تكن قارئة وإنما
رفضت العمرة لعذر نزل بها وهو الحيض ، ويدل على هذا القول ما روي
أنها قالت (أيرجع نسوانك بحج وعمرة وأرجع أنا بحج مفرد؟) فأمر رسول
الله ﷺ أخاها عبد الرحمن أن يعتمر بها من التمتع الخ . والجمع بمثل ما
تقدم أولى دفعا للتنافي والله أعلم .

قوله (انقضي رأسك) هو بالقاف والضاد المعجمة أي حلي ضفائره .
قوله (وامتشطي وأهلي بالحج ودعي العمرة) إنما إذا قلنا أنها رفضت
العمرة بالكلية وصارت مفردة بالحج كما يدل عليه ظاهر قولها (فلما قضيت
الحج إلى قولها فاعتمرت) فالأمر ظاهر ، وإذا قلنا إنها تركت العمل بها فقط
لتعذر إتمامها وصارت قارئة كما يدل ﷺ في بعض الروايات (طوافك بالبيت
يجزيك لحجك وعمرتك) كما تقدم فالأمر مشكل

قال ابن حجر: قال الخطابي : استشكل بعض أهل العلم أمره لها
بنقض رأسها ثم الامتشاط ، وكان الشافعي يتأوله على أنه أمرها أن تدع
العمرة وتدخل عليها الحج فتصير قارئة ، قال : وهذا لا يشاكل القصة .

وقيل : كان مذهبها أن المعتمر إذا دخل مكة استباح ما يستبيحه الحاج
إذا رمى الجمرة ، قال : وهذا لا يعلم وجهه .

وقيل كانت مضطرة إلى ذلك ، قال : ويحتمل أن يكون نقض رأسها
كان لأجل الغسل لتهل بالحج ولا سيما إن كانت ملبدة فيحتاج الى نقض
الضفر ، وأما الامتشاط فلعل المراد به تسريحها شعرها بأصابعها برفق حتى
لا يسقط منه ثم تضفره كما كان انتهى .

قوله (إلى التنعيم) قال ابن حجر: فائدة زاد أبو داود في روايته بعد قوله (إلى التنعيم) فإذا هبطت بها من الأكمة فلتحرم فإنها عمرة مستقبلة . وزاد أحمد في رواية له (وذلك ليلة الصدر) وهو بفتح المهملة والبدال أي الرجوع من منى ، إلى أن قال : والتنعيم بفتح المثناة وسكون النون وكسر المهملة مكان معروف خارج مكة وهو على أربعة أميال من مكة إلى جهة المدينة كما نقله الفاكهي .

وقال المحب الطبري : التنعيم أبعد من أدنى حلالي مكة بقليل وليس بطرف الحل بل بينهما نحو من ميل ، ومن أطلقه على أدنى الحل فقد تجاوز . قال ابن حجر: قلت : أو أراد بالنسبة إلى بقية الجهات . وروى الفاكهي من طريق عبيد بن عمير قال : إنما سمي التنعيم لأن الجبل الذي عن يمين الداخل يقال له (ناعم) ، والذي عن اليسار يقال لم (منعم) والوادي (نعمان) وروي الأزرقي من طريق بن جريج قال : رأيت عطاء يصف الموضع الذي اعتمرت منه عائشة قال : فأشار إلى الموضع الذي بنى فيه محمد بن صافع المسجد الذي وراء الأكمة وهو المسجد الخرب ، - إلى أن قال - وفي هذا الحديث جواز الخلوة بالمحارم سفرا وحضرا وإرداف المحرم محرمه . واستدل به على تعيين الخروج إلى الحل لمن أراد العمرة ممن كان بمكة وهو أحد قولي العلماء . والثاني تصح العمرة ويجب عليه دم لترك الميقات ، وليس في حديث الباب ما يدفع ذلك . واستدل به على أن أفضل جهات الحل التنعيم ، وتعقب بأن إحرام عائشة من التنعيم إنما وقع لكونه أقرب جهات الحل إلى الحرم لا أنه الأفضل .

قوله (هذا مكان عمرتك) أي التي أردت أن تكون منفردة عن الحج كما ذكره ابن حجر . وذكر عن عياض أنه قال : وأما قوله لها (هذا مكان عمرتك) فمعناه العمرة المنفردة التي حصل لغيرها التحلل منها بمكة ثم

أنشئوا الحج منفردا، فعلى هذا فقد حصل لعائشة عمرتان .
وكذا قولها (يرجع الناس بحجة وعمره وأرجع بحج) أي يرجعون بحج
منفرد وعمره منفردة الخ .
والمراد بالعمرتين على كلامه العمرة المقارنة للحج والعمرة المنفردة بعد
ذلك والله أعلم . .

قوله (فإنما طافوا طوافا واحدا) يعني وسعوا سعيًا واحدًا، وفيه دليل على
أن القارن يجزيه طواف واحد وسعي . وذهب بعضهم إلى أنه لا بد له من
طوافين وسعيين : أحدهما لعمرته عند قدومه والآخر لحجه بعد النحر .
واختلفوا هل يجب عليه الهدي أعني الضحية أولا والله أعلم .
(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة رضي الله عنها قالت : قلت
لرسول الله ﷺ ان صفية بنت حيى قد حاضت . قال لها رسول الله ﷺ
(لعلها حابستنا ألم تكن قد طافت معكن بالبيت؟ قلت : فلا . قال :
(فاخرجن) .

قوله (لعلها حابستنا) أي مانعتنا من التوجه من مكة في الوقت الذي
أردنا التوجه فيه ، ظنا منه ﷺ أنها ما طافت طواف الإفاضة ، وإنما قال
ذلك لأنه كان لا يتركها ويتوجه ، ولا يأمرها بالتوجه معه وهي باقية على
إحرامها فيحتاج إلى أن يقيم حتى تطهر وتطوف وتحل الحل الثاني .
واستدل به على أن أمير الحاج يلزمه أن يؤخر الرحيل لأجل من تحيض
ممن لم تطف للإفاضة ، وتعقب باحتمال أن تكون إرادته ﷺ تأخير الرحيل
أكراما لصفية كما احتبس بالناس على عقد عائشة ، أقول : وهذا الاحتمال
بعيد من ظاهر الحديث والله أعلم .

وورد من طريق أبي هريرة مرفوعا : أميران وليسا بأمرين : من تبع
جنازة فليس له أن ينصرف حتى تدفن أو يأذن أهلها ، والمرأة تحج وتعتزم مع

قوم فتحيض قبل طواف الركب فليس لهم أن ينصرفوا حتى تطهر وتأذن لهم .

وقد ذكر مالك في الموطأ أنه يلزم الجمال أن يجبس لها إلى انقضاء أكثر مدة الحيض وكذا على النفساء . واستشكله ابن المواز بأن فيه تعريضا للفساد كقطع الطريق ، وأجاب عياض بأن كل ذلك مع أمن الطريق كما أن محله أن يكون مع المرأة محرم انتهى . باختصار من ابن حجر مع بعض تصرف والله أعلم .

قوله (ألم تكن قد طافت معكن بالبيت) يعني يوم النحر كما ورد عن عائشة رضي الله عنها في بعض روايات البخاري أنها قالت حججنا مع النبي ﷺ فأفضنا يوم النحر فحاضت صفية فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله فقلت : يا رسول الله إنها حائض . قال أحبستنا هي ؟ قالوا : يا رسول الله هي أفاضت يوم النحر قال : اخرجوا ، واستشكله ابن حجر وأجاب عنه فليراجع .

قوله (قال فاخرجن) في هذا الحديث دليل على أن طواف الوداع ليس بواجب وأنه ليس على الحائض التي قد أفاضت شيء إذا خرجت قبل أن تطهر ، خلافا لمن زعم أنه واجب وأن الحائض يلزمها المقام لأجله حتى تطهر ، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والله أعلم .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : قدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ قال : (افعلي ما يفعل الحاج غير أنك لا تطوفي بالبيت حتى تطهري) قوله (ولا بين الصفا والمروة) وإنما لم تطف بين الصفا والمروة لأن

الطواف بينهما مرتب على الطواف بالبيت الذي تكون الطهارة شرطاً فيه ، فإنه لو حاضت المرأة بعد ما طافت بالبيت فإنها تسعى وهي حائض ، فإن الطهارة في السعي مستحبة فقط والله اعلم .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت إن صفية بنت حيي زوج النبي ﷺ حاضت فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ قال : أحابستنا هي ؟ فقيل : إنها أفاضت قال : فلا أذى) .

قوله (فلا أذى) أي فلا حبس علينا حينئذ ، أي إذا أفاضت فلا مانع لنا من التوجه لأن الذي عليها قد فعلت ، قاله ابن حجر .

ثم قال اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة إذا حاضت وقد طافت بالبيت يوم النحر .

فقال زيد يكون آخر عهدها بالبيت .

وقال ابن عباس تنفر إن شاءت ، فقالت الأنصار : لا نتابعك يا بن عباس وأنت تخالف زيدا فقال : اسألوا صاحبكم أم سليم . فقالت : حضت بعد ما طفت بالبيت فأمرني رسول الله ﷺ أن أنفر ، وحاضت صفية فقالت لها عائشة حبستنا . فأمرها النبي ﷺ أن تنفر الخ .

وفي رواية (فقالت لها عائشة : الخيبة لك حبستنا ، وفي رواية وحاضت صفية بنت حيي فقال النبي ﷺ واعقري حلقي إنك لحابستنا وأما كنت طفت يوم النحر ؟ فقالت : بلى قال : فلا بأس انفري الخ .

(واعقري حلقي) بالقصر من غير تنوين ، ويجوز في اللغة التنوين ومعناه الدعاء بالعقر والحلق ، كما يقال سقيا ورعيا ونحو ذلك من المصادر التي يدعى بها .

ومعنى عقري عقرها الله أي جرحها ، وقبل جعلها عاقرا لا تلد ، وقيل عقر قومها .

ومعنى حلقي حلق شعرها وهوزينة المرأة ، أو أصابها وجع في حلقها أو

خلق قومها لشؤمها أي أهلكهم .

وحكى القرطبي أنها كلمة تقولها اليهود للحائض فهذا أصل هاتين الكلمتين ، ثم اتسع العرب في قولها بغير ارادة حقيقتها كما قالوا (قاتله الله ، وتربت يداك ونحو ذلك) .

قال القرطبي وغيره شتان بين قوله ﷺ هذا لصفية ، وبين قوله لعائشة لما حاضت معه في الحج (هذا شيء كتبه الله على بنات آدم) لما يشعر به من الميل لها والحنو عليها بخلاف صفية .

قال ابن حجر: قلت: وليس فيه دليل على انضاع قدر صفية عنده ، لكن اختلف الكلام باختلاف المقام فعائشة دخل عليها وهي تبكي أسفا على ما فاتها من النسك فسلاها بذلك ، وصفية أراد منها ما يريد الرجل من أهله فأبدت المانع فناسب كلا منهما ما خاطبها به في تلك الحالة انتهى .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة ام المؤمنين رضي الله عنها قالت: إن اسماء بنت عيسى ولدت محمد ابن ابي بكر بالبيداء فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله ﷺ فقال (مرها فلتغتسل ثم لتهد) .

قوله (ولدت محمد ابن ابي بكر بالبيداء قريبا من ذي الحليفة) والذي في المواهب (أنها ولدت بذي الحليفة) قال فيه :

وقال جابر في حديثه الطويل كما في رواية مسلم : مكث رسول الله ﷺ تسع سنين لم يحج ثم أذن في العاشرة أن رسول الله ﷺ حاج فقدم المدينة بشر كثير منهم يلتمس أن يأتم برسول الله ويعمل مثل عمله فخرجنا معه حتى أتينا ذات الحليفة ، فولدت أسماء بنت عيمس محمد ابن أبي بكر ، فأرسلت إلى رسول الله ﷺ كيف أصنع؟ قال : (اغتسلي واستدفري بثوب واحرمي) فصلى رسول الله ﷺ في المسجد ثم ركب القصوي حتى استوت

ناقته على البيداء ، نظرت مد بصري بين يديه من راكب وماش وعن يمينه
مثل ذلك وعن يساره مثل ذلك ومن خلفه مثل ذلك ورسول الله ﷺ بين
أظهرنا وعليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله وما عمل من شيء عملنا به
انتهى .

بويؤخذ منه جواز الاغتسال للنفساء وإزالة النجس إذا احتاجت إلى
ذلك ، ويحكم لها بالطهارة خلافا لمن يرى أنه ينجس سؤرها ولو غسلت
يديها والله أعلم .

* الباب الثاني عشر في فصل الحج والعمرة *

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :
 (العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور وليس له جزاء إلا الجنة).
 قوله (كفارة لما بينهما) أي لمن اجتنب الكبائر لأن الكبائر لا تكفر إلا
 بالتوبة لما هو معلوم .

قوله (الحج المبرور ثوابه الجنة) المبرور المقبول ومنه برحجتك يا قادم ،
 وقيل : المبرور الذي لا يخالطه إثم ، وقيل : الذي لا رياء فيه .
 وقيل : إنه يظهر بأجره فإن رجع خيرا مما كان عليه عرف أنه مبرور .
 وقال القرطبي : الأقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى وهي أنه
 الحج الذي وفيت أحكامه ، ووقعت موقعا لما طلب من المكلف على الوجه
 الأكمل .

قال ابن حجر بعد حكاية ما تقدم ولأحمد والحاكم من حديث جابر
 قالوا : يا رسول الله ما بر الحج ؟ ؛ قال (إطعام الطعام ، وإفشاء السلام) وفي
 اسناده ضعف فلو ثبت لكان هو المتعين دون غيره انتهى .

(أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال
 رسول الله ﷺ (اللهم ارحم المحلقين قالوا : يا رسول الله والمقصرين؟ لعله
 قال والمقصرين) .

قوله (اللهم ارحم المحلقين الخ) في بعض الروايات (اللهم اغفر
 للمحلقين) .

واختلفوا في هذا الحديث هل قوله ﷺ عام الحديبية أو في حجة الوداع؟
 وجزم في فتح الباري بأنه قاله في الموضعين إلا أن السبب في الموضعين
 مختلف .

فالذي في الحديبية كان بسبب توقف من توقف من الصحابة عن الإحلال لما دخل عليهم من الحزن لكونهم منعوا من الوصول إلى البيت مع اقتدارهم في أنفسهم على ذلك فخالف النبي ﷺ وصالح قريشا على أن يرجع من العام المقبل فلما أمرهم بالإحلال توقفوا ، فأشارت أم سلمة أن يحل هو ﷺ قبلهم ففعل فتبعوه فحلق بعض وقصر بعض ، فكان من بادر إلى الحلق أسرع إلى امتثال الأمر ممن اقتصر على التقصير وقد وقع التصريح بهذا السبب في حديث ابن عباس قال في آخره عند ابن ماجه وغيره أنهم قالوا : يا رسول الله ﷺ ما بال المحلقين ظاهرت لهم بالترحم ؟ قال : لأنهم لم يشكوا . وأما السبب في تكرير الدعاء للمحلقين في حجة الوداع فقال ابن الأثير في النهاية فإنه أكثر من حج معه ﷺ لم يسق الهدي ، فلما أمرهم أن يفسخوا الحج إلى العمرة ثم يتحللوا منها ويحلقوا رءوسهم شق عليهم ، ولما لم يكن يشذ من الطاعة أحد كان التقصير في أنفسهم أخف من الحلق ففعله أكثرهم ، فرجح ﷺ فعل من حلق لكونه أبين في امتثال الأمر انتهى .

قال الحافظ بن حجر : وفيما قاله نظروا إن تابعه عليه غير واحد لأن المتمتع يستحب في حقه أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج إذا كان ما بين النسكين متقاربا ، وقد كان ذلك في حقهم كذلك . والأولى ما قاله الخطابي وغيره أن عادة العرب أنها كانت تحب توفير الشعر والتزيين به وكان الحلق فيهم قليلا ، وربما كانوا يرونه من الشهرة ومن فعل الأعاجم فلذلك كرهوا الحلق واقتصروا على التقصير انتهى ، قاله في المواهب .

واستدل بهذا الحديث أيضا على أن الحلق أفضل من التقصير .
تنبيه : اعلم أن الناس بالنظر إلى الحلق والتقصير على ثلاثة أصناف :
صنف يتعين في حقه الحلق وهو الذي ياعذر عليه التقصير كالمبلد لرأسه ، وكذلك الذي ليس له شعر فإنه يجري على رأسه موسى . وصنف يتعين في

حقه التقصير وهن النساء فان الحلق في حقهن مثله فلا يجوز. وصنف يجوز له الأمران وهم غير من ذكرنا كما يؤخذ من الإيضاح.

وأما صفة التقصير فقد بينها الشيخ إسماعيل رحمه الله في مناسكه حيث قال: ويقوم التقصير مقام الحلق حيث يتمكن من الإتيان به على وجهه، وقد يتعذر للعجز عن ذلك كمن لا شعر على رأسه أو شعره لطيف لا يمكن تقصيره، أولبد شعره مثل أن يجعل الصمغ في الغاسول فليلبد به رأسه عند الإحرام أو يعتقص شعره أو يصفره فإنه لا بد من الحلق في جميع هذه الوجوه.

قال: ويفتقر في التقصير إلى الأخذ من جميع الشعر كما يفتقر في الحلق إلى الأخذ من جميعه، والحلق بالموسى للرجل أفضل - إلى أن قال - ويستحب له أن يأخذ بعد الحلق والتقصير من لحيته وشاربه وأظفاره - إلى أن قال في حق المرأة - وتقصر من رأسها مقدار اصبعين، وقال بعض العلماء: تقصر المرأة من رأسها القصير منه والطويل. وكان أبو عبيدة ومسلم رحمه الله أو غيره فيما بلغنا يرى للمرأة الكثيرة الشعر أن تأخذ منه ثلثه أو ربعه والقليلة الشعر تأخذ دون ذلك - إلى أن قال - وفي أثر أصحابنا: وسئل عن المحرمة إن قصرت من شعرها ما تصنع به؟ قال: تدفنه أو تلقيه ليس عليها في ذلك شيء، رآه أحد أولم يره، وصفة تقصير الرجل أن يجز شعر جزا والله أعلم.

رقم الصفحة

ترتيب الأبواب

* كتاب الصيام *

١	الباب الأول : في الصيام ووظائفه
٣	الباب الثاني : في صوم شهر رمضان في السفر
٧	الباب الثالث : في صوم عاشوراء وصوم يوم عرفة
١٧	الباب الرابع : ما يفطر الصائم ووقت الافطار والسحور
٢٩	الباب الخامس : في ليلة القدر
٣٩	الباب السادس : النهي عن صيام العيدين ويوم الشك
٥١	الباب السابع : في فضائل رمضان
٦٣	كتاب الزكاة والصدقة
٦٧	الباب الأول : في النصاب
٨٣	الباب الثاني : مالا يؤخذ في الزكاة
٨٧	الباب الثالث : فيما عفي عن زكاته
٩١	الباب الرابع : الوعيد في منع الزكاة
٩٩	الباب الخامس : في الصدقة
١٠٩	الباب السادس : أفضل ما يتصدق به والبركة في الطعام
١١٥	الباب السابع : من تكره له الصدقة
١٢١	الباب الثامن : جامع الصدقة والطعام
١٣٦	الباب التاسع : في أدب الطعام

١٦٧	كتاب الحج
١٦٩	الباب الأول : في فرض الحج
١٧٧	الباب الثاني : في المواقيت
١٨٩	الباب الثالث : في الاهلال بالحج والنية
١٩٩	الباب الرابع : في غسل المحرم
٢٠٥	الباب الخامس : ما يتقي المحرم وما لا يتقي
٢١٧	الباب السادس : في الكعبة والمسجد والصفاء والمروة
٢٤٥	الباب السابع : في عرفة والمزدلفة ومني
٢٦١	الباب الثامن : في الهدي والجزاء والفدية
٢٧٣	الباب التاسع : في التمتع والافراد والقران والرخصة
٢٧٩	الباب العاشر : في الصيد للمحرم
٢٨٣	الباب الحادي عشر : ما تفعل الحائض في الحج
٢٩٣	الباب الثاني عشر : في فضل الحج والعمرة



المطبعة الشرقية، مكتبتها
مسقط - سلطنة عمان